

الإفصاح ص : ٢٣

المقدمة

الإفصاح ص : ٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله موجب الحمد و مستحقه و صلواته على خيرته من خلقه محمد و آله. أما بعد فإنى بمشيئة الله و توفيقه مثبت فى هذا الكتاب جملا من القول فى الإمامة يستغنى ببيانها عن التفصيل و معتمد فى إيضاها على موجز يغنى عن التطويل و راسم فى أصول ذلك رسوما يصل بها إلى فروعها ذوو التحصيل و إن كان ما خرج من تصنيفاتى و أمالى فى هذا الباب يوفى و الله المحمود على ما تضمن معناه من كل كتاب و يعرف الزيادة فيه متأمله من ذوى الألباب.

الإفصاح ص : ٢٦

و الغرض فيما نوره الآن بمعونة الله عز و جل بعد الذى ذكرناه و وصفنا حاله و بيناه تلخيص جنس مفرد لم يتميز بالتحديد فيما أسلفناه و لا وجدناه على ما نؤمه لأحد من أصحابنا المتقدمين رضى الله عنهم و لا عرفناه مع صدق الحاجة إليه فيما كلفه الله تعالى جميع من ألزمه فروضه و أمره و نهاه إذ كان به تمام الإخلاص لمن اصطفاه سبحانه من خلقه و تولاه و كمال الطاعة فى البراءة إليه ممن بمعصيته له عاداه و بالله أستعين و إياه أستهدى إلى سبيل الرشاد

الإفصاح ص : ٢٧

مسألة

إن سأل سائل فقال أخبرونى عن الإمامة ما هى فى التحقيق على موضوع الدين و اللسان قيل له هى التقدم فيما يقتضى طاعة صاحبه و الاقتداء به فيما تقدم فيه على البيان فإن قال فحدثونى عن هذا التقدم بما ذا حصل لصاحبه أ بفعل نفسه أم بنص مثله فى الإمامة عليه أم باختياره قيل له بل بإيثار سبق ظهور حاله أوجب له ذلك عند الله تعالى ليزكى أعماله فأوجب على الداعى إليه بما يكشف عن مستحقه النص عليه

دون ما سوى ذلك مما عدت في الأقسام. فإن قال فخبروني عن المعرفة بهذا الإمام أ مفترضة على الأنام أم مندوب إليها كسائر التطوع الذي يؤجر فاعله و لا يكتسب تاركه الآثام.

الإفصاح ص : ٢٨

قيل له بل فرض لازم كأوكد فرائض الإسلام. فإن قال فما الدليل على ذلك و ما الحجة فيه و البرهان قيل له الدليل على ذلك من أربعة أوجه أحدها القرآن و ثانيها الخبر عن النبي ص و ثالثها الإجماع و رابعها النظر القياسي و الاعتبار. فأما القرآن فقول الله سبحانه و تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَأَوْجِب معرفة الأئمة من حيث أوجب طاعتهم كما أوجب معرفة نفسه و معرفة نبيه ع بما ألزم من طاعتها على ما ذكرناه. و قول الله تعالى يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَ لَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا و ليس يصح أن يدعى أحد بما لم يفترض عليه علمه و المعرفة به. و أما الخبر فهو المتواتر عن

النبي ص أنه قال من مات و هو لا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية

و هذا صريح بأن الجهل

الإفصاح ص : ٢٩

بالإمام يخرج صاحبه عن الإسلام. و أما الإجماع فإنه لا خلاف بين أهل الإسلام أن معرفة إمام المسلمين واجبة على العموم كوجوب معظم الفرائض في الدين. و أما النظر و الاعتبار فإننا وجدنا الخلق منوطين بالأئمة في الشرع إناطة يجب بها عليهم معرفتهم على التحقيق و إلا كان ما كلفوه من التسليم لهم في أخذ الحقوق منهم و المطالبة لهم في أخذ مالهم و الارتفاع إليهم في الفصل عند الاختلاف و الرجوع إليهم في حال الاضطراب و الفقر إلى حضورهم لإقامة الفرائض من صلوات و زكوات و حج و جهاد تكليف ما لا يطاق و لما استحال ذلك على الحكيم الرحيم سبحانه ثبت أنه فرض

معرفة الأئمة و دل على أعيانهم بلا ارتياب. فإن قال فخبروني الآن من كان الإمام بعد الرسول ص و القائم فى رئاسة الدين مقامه لأعرفه فأؤدى بمعرفته ما افترض له على من الولاء. قيل له من أجمع المسلمون على اختلافهم فى الآراء و الأهواء على إمامته بعد النبى ص و لم يختلفوا من بعد وفاته فيما أوجب له ذلك من اجتماع خصال الفضل له و الأقوال فيه و الأفعال أمير المؤمنين على بن أبى طالب ع.

الإفصاح ص : ٣٠

فإن قال أبينوا لى عن صحة هذا المقال فإنى أراكم مدعين الإجماع فيما ظاهره الاختلاف و لست أقنع منكم فيه إلا بالشرح لوجهه و البيان. قيل له ليس فيما حكيناه من الإجماع اختلاف ظاهر و لا باطن فإن ظننت ذلك لبعذك عن الصواب أ فلا ترى أن الشيعة من فرق الأمة تقطع بإمامته ع بعد النبى ص بلا فصل و تقضى له بذلك إلى وقت وفاته و تخطئ من شك فى هذا المقال على كل حال و الحشوية و المرجئة و المعتزلة متفقون على إمامته ع بعد عثمان و أنه

الإفصاح ص : ٣١

لم يخرج عنها حتى توفاه الله تعالى راضيا عنه سليما من الضلال و الخوارج و هم أخبث أعدائه و أشدهم عنادا يعترفون له بالإمامة كاعتراف الفرق الثلاث و إن فارقوهم بالشبهة فى انتهاء الحال و لا سادس فى الأمة لمن ذكرناه يخرج بمذهبه عما شرحناه فيعلم بذلك وضوح ما حكمنا به من الإجماع على إمامته بعد النبى ص كما وصفناه. فأما الإجماع على ما يوجب له الإمامة من خلال فهو إجماعهم على مشاركته ع لرسول الله ص فى النسب و مساهمته له فى كريم الحسب و اتصاله به فى وكيد السبب و سبقه كافة الأمة إلى الإقرار و فضله على جماعتهم فى جهاد الكفار و تبريزه عليهم فى المعرفة و العلم بالأحكام و شجاعته و ظاهر زهده للذين لم يختلف فيهما اثنان و حكمته فى التدبير و سياسة الأنام و غناه بكماله فى التأديب المحوج إليه المنقص عن الكمال و ببعض هذه الخصال يستحق الإمامة فضلا عن جميعها على ما قدمناه. و أما الإجماع على

الأفعال الدالة على وجوب الإمامة و الأقوال

الإفصاح ص : ٣٢

فإن الأمة متفقة على أن رسول الله ص قدمه في حياته و أمره على جماعة من وجوه أصحابه و استخلفه في أهله و استكفاه أمرهم عند خروجه إلى تبوك قبل وفاته و اختصه لإيداع أسرارهم و كتب عهوده و قيامه مقامه في نبذها إلى أعدائه و قد كان ندب ليعرض ذلك من تقدم عليه فعلم الله سبحانه أنه لا يصلح له فعزله بالوحي من سمائه. و لم يزل يصلح به إفساد من كان على الظاهر من خلصائه و يسد به خلل أفعالهم المتفاوتة بحكمه و قضائه و ليس يمكن أحد ادعاء هذه الأفعال من الرسول ص لغير أمير المؤمنين ع على اجتماع و لا اختلاف فيقدح بذلك في أس ما أصلناه و بيناه. و أما الأقوال المضارعة لهذه الأفعال في الدلالة فهي أكثر من أن تحصي على ما شرطناه في الاختصار و إن كنا سنورد منها ما فيه كفاية إن شاء الله تعالى. فمنها ما سلم لروايته الجميع من قول الرسول ص بغدير خم بعد أن قرر أمته على المفترض له من الولاء الموجب لإمامته عليهم و التقدم لسائرهم في الأمر و النهي و التدبير فلم ينكره أحد منهم

الإفصاح ص : ٣٣

و أذعنوا بالإقرار له طائعين

من كنت مولاه فعلى مولاه

فأعطاه بذلك حقيقة الولاية و كشف به عن مماثلته له في فرض الطاعة و الأمر لهم و النهي و التدبير و السياسة و الرئاسة و هذا نص لا يرتاب بمعناه من فهم اللغة بالإمامة. و منها أيضا قوله ص بلا اختلاف بين الأمة

أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي

فحكم له بالفضل على الجماعة و النصرة و الوزارة و الخلافة في حياته و بعد وفاته و الإمامة له بدلالة أن هذه المنازل كلها كانت لهارون من موسى ع في حياته و إيجاب

جميعها لأمر المؤمنين ع إلا ما أخرجه الاستثناء منها ظاهرا و أوجبه بلفظ بعد له من بعد وفاته و بتقدير ما كان يجب لهارون من موسى لو بقى بعد أخيه فلم يستثنه النبي ص فبقى لأمر المؤمنين ع عموم ما حكم له من المنازل و هذا نص على إمامته لا خفاء به على من تأمله و عرف وجوه القول فيه و تبينه. و منها قوله ص على الاتفاق اللهم ائتنى بأحب خلقك إليك يأكل معى من هذا الطائر فجاءه بأمر المؤمنين ع فأكل

الإفصاح ص : ٣٤

معه و قد ثبت أن أحب الخلق إلى الله تعالى أفضلهم عنده إذ كانت محبته منبئة عن الثواب دون الهوى و ميل الطباع و إذا صح أنه أفضل خلق الله تعالى ثبت أنه كان الإمام لفساد تقدم المفضل على الفاضل فى النبوة و خلافتها العامة فى الأنام. و منها قوله ص يوم خيبر لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله و رسوله و يحبه الله و رسوله كرا را غير فرار لا يرجع حتى يفتح الله على يديه فأعطاه من بين أمتة جميعا عليا ع ثم بين له من الفضيلة بما بان به من الكافة و لو لا ذلك لاقضى الكلام خروج الجماعة من هذه الصفات على كل حال و ذلك محال أو كان التخصيص بها ضربا من الهذيان و ذلك أيضا فاسد محال و إذا وجب أنه أفضل الخلق بما شرحناه ثبت أنه كان الإمام دون من سواه على ما رتبناه. و أمثال ما ذكرناه مما يطول به التقصاص من تفضيله له ع على كافة أصحابه و أهل بيته بأفعاله به و ظواهر الأقوال فيه و معانيها المعقولة لمن فهم الخطاب و الشهادة له بالصواب و مقتضى العصمة من الذنوب و الآفات مما يدل على غناه عن الأمة و يكشف بذلك عن كونه

الإفصاح ص : ٣٥

إماما بالتنزيل الذى رسمناه و قد استقصينا القول فى أعيان هذه المسائل على التفصيل و الشرح و البيان فى غير هذا المكان فلا حاجة بنا إلى ذكره هاهنا مع الغرض الذى أخبرنا به عنه و وصفناه. و اعلم أرشدك الله تعالى أن فيما رسمناه من هذه الأصول

أربع مسائل يجب ذكرها و الجواب عنها لتزول به شبهة أهل الخلاف أولها السؤال عن وجه الدلالة من الإجماع الذى ذكرناه فى إمامة أمير المؤمنين ع بعد النبى ص على إمامته من بعده على الفور دون من قام ذلك المقام ممن يعتقد الجمهور فى فعله الصواب. ثانيها عن الدلالة على أن أمير المؤمنين ع الأفضل عند الله تعالى من الجميع و إن كان أفضل منهم فى ظاهر الحال. ثالثها عن الدليل على فساد إمامة المفضول على الفاضل بحسب ما ذكرناه. رابعها عن حجة دعوى الإجماع فى سائر ما عددناه مع ما يظن فيه من خلاف البكرية و العثمانية و الخوارج و ما يعتقدونه من الدفع لفضائل أمير المؤمنين ع. الجواب عن السؤال الأول أنه إذا ثبت بالحجة القاهرة من الإجماع وجود إمام بعد النبى ص بلا فصل و ثبوت إمامته على الفور و لم يكن على من ادعى ذلك له سوى أمير المؤمنين ع إجماع على حال الإفصاح ص : ٣٦

من الأحوال لما يعرف من مذاهب شيعة على بن أبى طالب ع و العباس فى أبى بكر و تقدمه فى ذلك المقام و نفى الإمامة عنه على كل حال و مذهب شيعة أمير المؤمنين ع فيما تدعيه الراوندية من إمامة العباس و أنها لم تصح له فى حال و لم يكن دليل من كتاب و لا سنة و لا اعتبار على إمامة المتقدم فينوب ذلك مناب الإجماع ثبت أن أمير المؤمنين ع كان إماما فى تلك الحال و مستقبلها إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته على ما وصفناه و إلا خرج الحق عن الإجماع و بطل قول كافة الأمة فيما شهدوا به من وجود الإمام و ثبوت الإمامة له على القطع و الثبات و ذلك فاسد بالنظر الصحيح و الإجماع. و الجواب عن السؤال الثانى أن الدلائل قد قامت على أن رسول الله ص لم ينطق عن الهوى و لا فعل فى شرعه شيئا و لا قال إلا بوحى يوحى و قد علمنا أن الوحي من الله جل اسمه العالم بالسر و أخفى و أنه جل اسمه لا يحابى خلقه و لا يبخس أحدا منهم حقه فلو لا أن أمير المؤمنين ع كان الأفضل عنده جل اسمه لما فرض على نبيه ص التفضيل له على الكافة و التنويه بفضله من بين

## الإفصاح ص : ٣٧

الجماعة و الإقرار له من التعظيم بما لم يشركه فيه غيره لأنه لو لم يكن ذلك كذلك لكان محاييا له و باخسا لغيره حقه أو غير عالم بحقيقة الأمر في مستحقه و ذلك كله محال فثبت أن الفضل الذى بان به أمير المؤمنين ع فى الظاهر من الجماعة بأفعال الرسول ص و أقواله أدل دليل على فضله فى الحقيقة و عند الله سبحانه على ما ذكرناه. و الجواب عن السؤال الثالث ما قدمناه فى فساد نبوة المفضول على الفاضل و مشاركة الإمامة للنبوة فى معنى التقدم و الرفعة و الرئاسة و فرض الطاعة و بما يفسد به علو المفضول على الفاضل فى الثواب و دلالة التعظيم الدينى على منزلة المعظم فى استحقاق الجزاء بالأعمال و ثبوت علو تعظيم الإمام على الرعية فى شريعة الإسلام و فى كل ملة و عند أهل كل نحلة و كتاب. و الجواب عن السؤال الرابع أنا لا نعلم بكريا و لا عثمانيا و لا خارجيا دفع إجماع المختلفين على تسليم ما رويناه من فضائل أمير المؤمنين ع و عددناه و كيف ينكرون رواية ذلك و هم أنفسهم قد رووه و نقلوه عن أسلافهم و قبلوه و أعمالوا أفكارهم فى الاستخراج لوجوهه و تأولوه و ليس خلافهم للشريعة فيما تعلقوا به من معانيه خلافا فى صحة سنده و التسليم لرواته كما أن اختلاف المسلمين فى تأويل القرآن لا يوجب إنكارهم للتنزيل. و من دفع ما وصفناه من هذه الحال وجب رده إلى أصحاب

## الإفصاح ص : ٣٨

الحديث ممن سميناه و إن كان الموجود فى أصولهم من نقلهم شاهدا عليهم بما ذكرناه على أننا لا ننكر أن يدفع المتفق عليه واحد من أهل النظر أو اثنان أو ألف من العامة أو ألفان لكنه لا يكون ذلك باتفاق الحجة قادحا فيما انعقد به الإجماع لوجود أمثاله فيما نعتناه. و إنما مدار الأمر على اصطلاح معظم العلماء و اجتماع المختلفين على التسليم عند السلامة من العصبية و حال السكون عن المماراة و المجادلة و نقل المتضادين فى الآراء و الاعتقادات مع العداوة فى أصل الديانات و المناصب و لو لا أن

الأمر كذلك لما ثبت إجماع على شيء من شريعة الإسلام لوجود المختلفين فيها على كل حال. وهاهنا منصفة بيننا وبين أهل الخلاف و هي أن يذكروا شيئاً من فرائض الشريعة و واجبات الأحكام أو مدائح قوم من الصحابة أو تفضيلاً لهم على غيرهم من الأنام ممن يلجئون في صحته إلى الإجماع فإن لم نوجد لهم خلافاً فيه من أمثال المنكرين لما عددناه من فضائل أمير المؤمنين ع و إلا فقد ظهرت الحجة لهم فيما ادعوه و هيهات. فإن قال قائل فإذا كان أمير المؤمنين ع هو الإمام بعد

الإفصاح ص : ٣٩

النبي ص دون سائر الناس فعلى أى وجه تقدم عليه أبو بكر و عمر و عثمان و ادعوا الإمامة دونه و أظهروا أنهم أحق بها على كل حال. قيل له لقد كان ذلك على وجه الدفع له ع عن حقه و الخلاف عليه في مستحقه و ليس ذلك بمستحيل ممن ارتفعت عنه العصمة و إن كان في ظاهر الأمر على أحسن الصفات. فإن قال فكيف يجوز ذلك ممن سميناه و هم وجوه أصحاب النبي ص و المهاجرين و السابقين إلى الإسلام. قيل له أما وجوه الصحابة و رؤساء المهاجرين و أعيان السابقين إلى الإيمان بواضح الدليل و بين البرهان فهو أمير المؤمنين على بن أبي طالب أخو رسول الله ص و وزيره و ناصره و وصيه و سيد الأوصياء و عم رسول الله ص حمزة بن عبد المطلب أسد الله و أسد رسوله سيد الشهداء رضوان الله عليهم و ابن عم رسول الله ص جعفر بن أبي طالب الطيار مع الملائكة في الجنان رضى الله عنه و ابن عم رسول الله ص أيضاً عبدة بن الحارث بن عبد المطلب رضى الله عنه الذين سبقوا من سميت إلى الإيمان و خرجوا في مواساة النبي ص عن الديار و الأوطان و أثنى الله عليهم في محكم القرآن و أبلوا دون أصحابه في الجهاد و بارزوا الأقران و كافحوا الشجعان و قتلوا الأبطال و أقاموا عمود الدين و شيّدوا الإسلام.

الإفصاح ص : ٤٠

ثم الطبقة التي تليهم كخباب و عمار و أبي ذر و المقداد و زيد بن حارثة و نظرائهم في

الاجتهاد و حسن الأثر و البلاء و الإخلاص لله و لرسوله ع فى السر و الإعلان. و بعد  
فلو سلمنا لك دعواك لمن ادعيت الفضل لهم على ما تمنيت لم يمنع مما ذكرناه لأنه لا  
يوجب لهم العصمة من الضلال و لا يرفع عنهم جواز الغلط و السهو و النسيان و لا  
يحيل منهم تعمد العناد. و قد رأيت ما صنع شركاؤهم فى الصحبة و الهجرة و السبق  
إلى الإسلام حين رجع الأمر إلى أمير المؤمنين ع باختيار الجمهور منهم و الاجتماع  
فنكت بيعته طلحة و الزبير و قد كانا بايعاه على الطوع و الإيثار و طلحة نظير أبى بكر  
و الزبير أجل منهما على كل حال و فارقه سعد بن أبى وقاص و هو أقدم إسلاما من أبى  
بكر و أشرف منه فى النسب و أكرم منه فى الحسب و أحسن آثارا من الثلاثة فى الجهاد.  
و تبعه على فراقه و خذلانه محمد بن مسلمة و هو من رؤساء الأنصار و اقتفى آثارهم فى  
ذلك و زاد عليها بإظهار سبه و البراءة منه حسان فلو كانت الصحبة مانعة من الضلال  
لمنعت من ذكرناه و معاوية

الإفصاح ص : ٤١

بن أبى سفيان و أبى موسى الأشعرى و له من الصحبة و السبق ما لا يجهل و قد علمتم  
عداوتهم لأمر المؤمنين ع و إظهارهم البراءة منه و القنوت عليه و هو ابن عم رسول  
الله ص و أميره على أبى بكر و عمر و عثمان. و لو كانت الصحبة أيضا مانعة من الخطأ  
فى الدين و الآثام لكانت مانعة لمالك بن نويرة و هو صاحب رسول الله ص على  
الصدقات و من تبعه من وجوه المسلمين من الردة عن الإسلام. و لكانت صحبة  
السامرى لموسى بن عمران ع و عظم محله منه و منزلته تمنعه من الضلال باتخاذ  
العجل و الشرك بالله عز و جل و لاستحال أيضا على أصحاب موسى نبى الله ع و هم  
ستمائة ألف إنسان و قد شاهدوا الآيات و المعجزات و عرفوا الحجج و البينات أن  
يجتمعوا على خلاف نبيهم و هو حى بين أظهرهم و باينوا خليفته و هو يدعوهم و  
يعظهم و يحذرهم من الخلاف و ينذرهم فلا يصغون إلى شىء من قوله و يعكفون على  
عبادة العجل من دون الله عز و جل. و لكان أيضا أصحاب عيسى ع معصومين من الردة

و لم يكونوا كذلك بل فارقوا أمره و غيروا شرعه و ادعوا عليه أنه كان يأمرهم بعبادته  
و اتخذه إلهًا مع الله تعالى تعمدًا للكفر و الضلال و إقدامًا على العناد من غير شبهة و  
لا سهو و لا نسيان.

الإفصاح ص : ٤٢

فإن قال فإذا كان الأمر على ما ذكرتموه و كان القوم قد دفعوا حقًا لأمير المؤمنين ع كما  
وصفتموه فلم أقرهم على ذلك أمير المؤمنين ع و اتبعهم عليه الأنصار و المهاجرون و  
ما بال أمير المؤمنين ع لم يجاهدهم كما جاهد الناكثين و القاسطين و المارقين. قيل  
له لم يقرهم على ذلك جميع المسلمين و لا تبعهم عليه سائر الأنصار و المهاجرين و  
إن كان الراضى بذلك منهم الجمهور و المؤثر فى العدد هم الأكثرون و ليس ذلك علامة  
على الصواب بل هو فى الأغلب دليل على الضلال و قد نطق بذلك القرآن قال الله  
تعالى وَ مَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ. و قال تعالى وَ مَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ  
إِلَّا وَ هُمْ مُشْرِكُونَ و قال تعالى وَ أَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ. و قال تعالى وَ إِن كَثِيرًا مِّنَ  
الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ و قال تعالى وَ  
مَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ فى آيات يطول بإثباتها الكتاب.

الإفصاح ص : ٤٣

على أن هذا القول و إن كان حجة فيما ذكرناه فالوجود شاهد لصحته على ما وصفناه أ لا  
ترى أن أكثر الخلق على مرور الأيام و الأوقات عصاة لله تعالى و القليل منهم مطيعون  
له على الإخلاص و الجمهور الأكثر منهم جهال على كل حال و العلماء قليل يحصرهم  
العدد بلا ارتياب و أهل التصون و المروءة من بين الخلق أفراد و أهل المناقب فى  
الدين و الدنيا آحاد فيعلم بذلك أن الأكثر لا معتبر بهم فى صحيح الأحكام. و بعد فإنه  
لم يتمكن قط متملك إلا و كان حال الخلق معه حالهم مع أبى بكر و عمر و عثمان و هذه  
عادة جارية إلى وقتنا هذا و إلى آخر الزمان أ لا ترى إلى اجتماع الأمة على متاركة  
معاوية بن أبى سفيان حين ظهر أمره عند مهادنة الحسن بن على بن أبى طالب ع و

سكوت الكافة عنه و هو يلعن أمير المؤمنين على بن أبى طالب ع على المنابر و يقنت عليه فى الصلوات و يضرب رقاب المسلمين على الولاية له و يجيز على البراءة منه بالأموال. و كذلك كانت حالهم مع يزيد لعنه الله و قد قتل الحسين بن

الإفصاح ص : ٤٤

على ع ولد رسول الله ص و حبيبه و قرّة عينه ظلما و عدوانا و سبى أهله و نساءه و ذراريه و هتكهم بين الملا و سيرهم على الأقتاب فى الفلوات و استباح حرم رسول الله ص فى وقعة الحرة و سفك دماء أهل الإيمان و أظهر الردة عن الإسلام فلم يجاهره أحد من الأمة بنكيرة و أطبقوا على إظهار التسليم له و الائتمام به و الاتباع له و الانقياد. و لم يزل الأمر يجرى فى الأمة بعد يزيد لعنه الله مع الجبارين من بنى أمية و مروان على ما وصفناه و كذلك كانت صورتهم من عهد آدم ع و إلى وقت من سميناه و من بعدهم إلى الآن و إنما ينظر الناس إلى من حصل له الاتفاق فى الرئاسة و السلطان و ينقادون له كما ذكرناه و يجتنبون خلافه على ما بيناه سواء كان من الله أو من الشيطان أو كان عادلا فى الرعية أو كان ظالما من الفجار. بل قد وجدنا الجمهور فى كثير الأحوال يتحيزون عن أولياء

الإفصاح ص : ٤٥

الله تعالى و يخالفون أنبياءه و يسفكون فى العناد لهم الدماء و يطبقون على طاعة أعداء الله عز و جل و يسلمون لهم على الطوع و الإيثار و ربما اتفق للظالم المتغلب و الناقص الغبى الجاهل من الجماعة الرضا به و الاتباع فائقادات الأمور له على منيته فيها و المحاب و اختلفت على العادل المستحق الكامل الحكيم العالم و اضطربت عليه الأمور و كثرت له المعارضات و حصلت فى ولايته الفتن و المنازعات و الخصومات و المدافعات. و قد عرف أهل العلم ما جرى على كثير من أنبياء الله ص من الأذى و التكذيب و الرد لدعواهم و الاستخفاف بحقوقهم و الانصراف عن إجابتهم و الاجتماع على خلافهم و الاستحلال لدمائهم. فأخبر الله تعالى بذلك فيما قص به من

نبئهم فى القرآن فكان من الاتباع للفراعة و النماردة و ملوك الفرس و الروم على الضلال ما لا يحيل على ذى عقل ممن سمع الكتاب فيعلم بما شرحناه أنه لا معتبر فى الحق بالاجتماع و لا معتمد فى الباطل على الاختلاف و إنما مدار

الإفصاح ص : ٤٦

الأمر فى هذين البابين على الحجج و البيئات لما وصفناه من وجود الاجتماع على الضلال و الاختلاف و التباين فى الهدى و الصواب بما بيناه و لا سبيل إلى دفعه إلا بالعناد

فصل

فأما قوله فلم لم يجاهدهم أمير المؤمنين ع كما جاهد الناكثين و القاسطين و المارقين فقد ذكر أمير المؤمنين ع ذلك فيما تظاهر عنه من الأخبار فكان من الجواب حيث يقول أما و الله لو لا حضور الحاضر و قيام الحجة بوجود الناصر و ما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم و لا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها و لسقيت آخرها بكأس أولها فدل على أنه ع إنما ترك جهاد الأولين لعدم الأنصار و جاهد الآخرين لوجود الأعوان و كان ذلك هو الصلاح الشامل على معلوم الله تعالى و شرائط حكمته فى التدبيرات.

الإفصاح ص : ٤٧

فإن قال أ فليس قد روى

عن النبى ص أنه قال ما كان الله ليجمع أمتى على ضلال فكيف يصح اجتماع الأمة على دفع المستحق عن حقه و الرضا بخلاف الصواب و ذلك ضلال بلا اختلاف. قيل له أول ما فى هذا الباب أن الرواية لما ذكرت غير معلومة عن النبى ص و إنما جاءت بها الأخبار على اختلاف من المعانى و الألفاظ و قد دفع صحتها جماعة من رؤساء أهل النظر و الاعتبار و أنكروا إمام المعتزلة و شيخها إبراهيم بن سيار النظام. و بعد فلو ثبت ما ضرنا فيما وصفناه لأننا لا نحكم بإجماع أمة الإسلام على

الرضا بما صنعه المتقدمون على أمير المؤمنين ع فكيف نحكم بذلك و نحن نعلم يقينا  
كالاضطراب خلاف الأنصار في عقد الإمامة على المهاجرين و إنكار بنى هاشم و أتباعهم  
على الجميع في تفردهم بالأمر دون أمير المؤمنين ع و قد جاءت الأخبار مستفيضة  
بأقاويل جماعة من وجوه الصحابة في إنكار ما جرى و تظلم أمير المؤمنين ع من ذلك  
برفع الصوت و الإجهار.

الإفصاح ص : ٤٨

و كان من قول العباس بن عبد المطلب عم رسول الله ص ما قد عرفه الناس و من أبي  
سفيان بن حرب و الزبير بن العوام أيضا ما لا يخفى على من سمع الأخبار و كذلك من  
عمار بن ياسر و سلمان و أبي ذر و المقداد و بريدة الأسلمي و خالد بن سعيد بن العاص  
في جماعات يطول بذكرها الكلام. و هذا يبطل ما ظنه الخصم من اعتقاد الإجماع على  
إمامة المتقدم على أمير المؤمنين ع على أنه لا شبهة تعرض في إجماع الأمة على أبي  
بكر و عمر و عثمان إلا و هي عارضة في قتل عثمان بن عفان و إمامة معاوية من بعد صلح  
الحسن ع و طاعة يزيد بعد الحرة و إمامة بنى أمية و بنى مروان. فإن وجب لذلك  
القطع بالإجماع على الثلاثة المذكورين حتى تثبت إمامتهم و يقضى لهم بالصواب  
ليكون جميع من ذكرناه شركاؤهم في الإمامة و ثبوت الرئاسة الدينية و السلطان إذ  
العلة واحدة فيما أوجب لهم ذلك فهو ظاهر التسليم و الانقياد على الاجتماع و ترك  
النكير و الخلاف و هذا ما يأباه أهل العلم كافة و لا يذهب إليه أحد من أهل التمييز  
لتناقضه في الاعتقاد.

الإفصاح ص : ٤٩

فإن قال أليس قد روى أصحاب الحديث

عن النبي ص أنه قال خير القرون القرن الذي أنا فيه ثم الذين يلونه  
و قال ع إن الله تعالى اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم  
و قال ع أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم

فكيف يصح مع هذه الأحاديث أن يقتترف أصحابه السيئات أو يقيموا على الذنوب و الكبائر الموبقات. قيل له هذه أحاديث آحاد و هي مضطربة الطرق و الإسناد و الخلل ظاهر فى معانيها و الفساد و ما كان بهذه الصورة لم يعارض الإجماع و لا يقابل حجج الله تعالى و بيناته الواضحات مع أنه قد عارضها من الأخبار التى جاءت بالصحيح من الإسناد و رواها الثقات

الإفصاح ص : ٥٠

عند أصحاب الآثار و أطبق على نقلها الفريقان من الشيعة و الناصبة على الاتفاق ما ضمن خلاف ما انطوت عليه فأبطلها على البيان. فمنها ما روى عن النبى ص أنه قال لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر و ذراعا بذراع حتى لو دخلوا فى جحر ضب لا تبعتموهم فقالوا يا رسول الله اليهود و النصارى قال فمن إذن

و قال ص فى مرضه الذى توفى فيه أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم يتبع آخرها أولها الآخرة شر من الأولى

و قال ص فى حجة الوداع لأصحابه إلا و إن دماءكم و أموالكم و أعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا إلا ليلبلغ الشاهد منكم الغائب ألا لأعرفنكم ترتدون بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ألا إنى قد شهدت و غبتم و قال ع لأصحابه أيضا إنكم محشورون إلى الله تعالى يوم

الإفصاح ص : ٥١

القيامة حفاة عراة و إنه سيجاء برجال من أمتى فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول يا رب أصحابى فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك إنهم لم يزلوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم

و قال ع أيها الناس بينا أنا على الحوض إذ مر بكم زمرا فتفرق بكم الطرق فأناديكم ألا هلموا إلى الطريق فينادينى مناد من ورأى إنهم بدلوا بعدك فأقول ألا سحقا ألا سحقا

و قال ع ما بال أقوام يقولون إن رحم رسول الله ص لا تنفع يوم القيامة بلى و الله إن  
رحمى لموصولة فى الدنيا و الآخرة و إنى أيتها الناس فرطكم على الحوض فإذا جئتم  
قال الرجل منكم يا رسول الله أنا فلان بن فلان و قال الآخر أنا فلان بن فلان فأقول  
أما النسب فقد عرفته و لكنكم أحدثتم بعدى فارتددتم القهقرى  
و قال ع و قد ذكر عنده الدجال أنا لفتنة بعضكم أخوف منى لفتنة الدجال  
الإفصاح ص : ٥٢

و قال ع إن من أصحابى من لا يرانى بعد أن يفارقنى  
فى أحاديث من هذا الجنس يطول شرحها و أمرها فى الكتب عند أصحاب الحديث أشهر  
من أن يحتاج فيه إلى برهان على أن كتاب الله عز و جل شاهد بما ذكرناه و لو لم يأت  
حديث فيه لكفى فى بيان ما وصفناه. قال الله سبحانه و تعالى و ما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ  
خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَ مَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى  
عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَ سَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ فَأخبر تعالى عن ردتهم بعد نبىه ص  
على القطع و الثبات. و قال جل اسمه وَ اتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ  
خَاصَّةً وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ فَأَنذَرهم الله سبحانه من الفتنة فى الدين و  
أعلمهم أنها تشملهم على العموم إلا من خرج بعصمة الله من الذنوب. و قال سبحانه  
و تعالى ألم أَسِيبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَ هُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَ لَقَدْ فَتَنَّا  
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَ لْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ  
يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ وَ هذا صريح فى الخبر عن  
الإفصاح ص : ٥٣

فتنتهم بعد النبى ص بالاختبار و تمييزهم بالأعمال. و قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَ يُحِبُّونَهُ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ  
دليل على ما ذكرناه. و قوله تعالى أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ  
أَضْغَانَهُمْ يَزِيد ما شرحناه. و لو ذهبنا إلى استقصاء ما فى هذا الباب من آيات القرآن و

الأخبار عن رسول الله ص لانتشر القول فيه و طال به الكتاب.

و فى قول أنس بن مالك دخل رسول الله ص المدينة فأضاء منها كل شىء فلما مات ع  
أظلم منها كل شىء و ما نفضنا عن النبى ص الأيدى و نحن فى دفنه حتى أنكرنا قلوبنا  
شاهد عدل على القوم بما بيناه. مع أنا نقول لهذا السائل المتعلق بالأخبار الشواذ  
المتناقضة ما قدمنا حكايته و أثبتنا أن أصحاب رسول الله ص الذين توهمت أنهم لا  
يقارفون الذنوب و لا يكتسبون السيئات هم الذين حصروا عثمان بن عفان و شهدوا  
عليه بالردة عن الإسلام و خلعوه عن إمامة الأنام

الإفصاح ص : ٥٤

و سفكوا دمه على استحلال و هم الذين نكتوا بيعة أمير المؤمنين ع بعد العهود و  
الإيمان و حاربوه بالبصرة و سفكوا دماء أهل الإسلام و هم القاسطون بالشام و منهم  
رؤساء المارقة عن الدين و الإيمان و من قبل منع جمهورهم الزكاة حتى غزاهم إمام  
عدل عندكم و سبى ذراريهم و حكم عليهم بالردة و الكفر و الضلال. فإن زعمت أنهم  
فيما قصصناه من أمرهم على الصواب فكفاك خزيا بهذا المقال و إن حكمت عليهم أو  
على بعضهم بالخطأ و ارتكاب الآثام بطلت أحاديثك و نقضت ما بينته من الاعتلال و  
يقال له أيضا و هؤلاء الصحابة الذين رويت ما رويت فيهم من الأخبار و غرك منهم  
التسمية لهم بصحبة النبى ص و كان أكابرهم و أفاضلهم أهل بدر الذين زعمت أن الله  
قطع لهم المغفرة و الرضوان هم الذين نطق القرآن بكرهاتهم للجهاد و مجادلتهم  
للنبى ص فى تركه و ضنهم بأنفسهم من نصره و رغبتهم فى الدنيا و زهدهم فى الثواب  
فقال جل اسمه كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ  
لَكَارِهُونَ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى

الإفصاح ص : ٥٥

الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَ تَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ  
ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ

لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ. ثم زجرهم الله تعالى عن شقاق نبيهم  
ص لما علم من خبت نياتهم و أمرهم بالطاعة والإخلاص و ضرب لهم فيما أنبأ به من  
بواطن أخبارهم و سرائرهم الأمثال و حذرهم من الفتنة بارتكابهم قبائح الأعمال و عدد  
عليهم نعمه ليشكروه و يطيعوه فيما دعاهم إليه من الأعمال و أنذرهم العقاب من  
الخيانة لله جلّت عظمته و لرسوله ص فقال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ  
رَسُولَهُ وَ لَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَ أَنْتُمْ تَسْمَعُونَ وَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَ هُمْ لَا  
يَسْمَعُونَ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ وَ لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ  
خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَ لَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَ هُمْ مُعْرِضُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا  
لِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَ قَلْبِهِ وَ أَنَّهُ  
إِلَيْهِ تُخْشَرُونَ وَ اتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ  
شَدِيدُ الْعِقَابِ وَ اذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ  
يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَ أَيْدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَ رَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ

الإفصاح ص : ٥٦

تَشْكُرُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَ الرَّسُولَ وَ تَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَ أَنْتُمْ  
تَعْلَمُونَ وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَ أَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَ أَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ. و من  
قبيل هذا ما أكده عليهم من فرض الصبر في الجهاد و توعدهم بالغضب على الهزيمة لما  
علم من ضعف بصائرهم فلم يلتفتوا إلى وعيده و أسلموا نبيه ص إلى عدوه في مقام بعد  
مقام. فقال سبحانه يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِتْنَةً فَاتَّبِعُوا وَ اذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا  
لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولَوْهُمْ  
الْأُدْبَارَ وَ مَنْ يُولِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ  
بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَ مَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَ بُسَّ الْمَصِيرُ. هذا و قد أخبر جل اسمه عن عامة من  
حضر بدرا من القوم و محبتهم للحياة و خوفهم من الممات و حضورهم ذلك المكان  
طمعا في الغنائم و الأموال و أنهم لم يكن لهم نية في نصرته الإسلام فقال تعالى إِذْ

أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ  
لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنِ  
بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنِ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ

الإفصاح ص : ٥٧

لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَاشَلْتُمْ وَ  
لَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ  
وَقَالَ فِي الْقَوْمِ بَأْعْيَانَهُمْ وَقَدْ أَمَرَهُمْ نَبِيُّهُمْ ص بالخروج إلى بدر فتناقلوا عنه و  
احتجوا عليه و دافعوه عن الخروج معه. أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَ  
أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ  
النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْ لَا أَخَّرْتَنَا إِلَى  
أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا أَيْنَمَا  
تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ الْآيَةُ وَقَالَ تَعَالَى فِيهِمْ وَقَدْ  
كَانَ لَهُمْ فِي الْأَسْرِ مِنَ الرَّأْيِ مَا كَانَ مَا كَانَ لِنَبِيٍِّّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُتَخَنَ فِي  
الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ  
سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ. فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ بِالنَّصِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ  
التَّأْوِيلَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الدُّنْيَا دُونَ الْآخِرَةِ وَآثَرُوا الْعَاجِلَةَ عَلَى الْآجِلَةِ وَتَعَمَدُوا مِنْ  
العصيان ما لو لا

الإفصاح ص : ٥٨

سابق علم الله و كتابه لعجل لهم العقاب. و قَالَ تَعَالَى فِيمَا قَصَّ مِنْ نَبَأِهِمْ فِي يَوْمٍ أَحَدٍ  
و هَزِمْتَهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ تَسْلِيمِ النَّبِيِّ ص إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَ  
الرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ فَأَتَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا  
مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ. وَقَالَ جَلَّ اسْمُهُ فِي قِصَّتِهِمْ بِحَنِينٍ وَقَدْ وَلُوا  
الْأَدْبَارَ وَ لَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ ص أَحَدٌ غَيْرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ

الله عنه و سبعة من بنى هاشم ليس معهم غيرهم من الناس. وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَ ضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ يَعْنِي أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ الصابرين معه من بنى هاشم دون سائر المنهزمين. وَ قَالَ سُبْحَانَهُ فِي نَكْثِهِمْ عَهْدَ النَّبِيِّ ص وَ هُوَ حَى بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ مَوْجُودٌ. وَ لَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْثِرُونَ الْأَدْبَارَ وَ كَانَ عَهْدُ

الإفصاح ص : ٥٩

اللَّهُ مَسْئُولًا. وَ قَدْ سَمِعَ كُلٌّ مِنْ سَمْعِ الْأَخْبَارِ مَا كَانَ يَصْنَعُهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَ النَّبِيُّ ص حَى بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ وَ الْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالتَّوْبِيخِ لَهُمْ وَ التَّعْنِيفِ وَ الْإِيعَادِ وَ لَا يَزْجِرُهُمْ ذَلِكَ عَنْ أَمْثَالِ مَا ارْتَكَبُوهُ مِنَ الْآثَامِ فَمَنْ ذَلِكَ مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ص كَانَ يَخْطُبُ عَلَى الْمَنبَرِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِذْ جَاءَتْ عِيرٌ لِقْرِيشٍ قَدْ أَقْبَلَتْ مِنَ الشَّامِ وَ مَعَهَا مِنْ يَضْرِبُ بِالْدَفِّ وَ يَصْفُرُ وَ يَسْتَعْمَلُ مَا حَظَرَهُ الْإِسْلَامُ فَتَرَكُوا النَّبِيَّ ص قَائِمًا عَلَى الْمَنبَرِ وَ انْفَضُّوا عَنْهُ إِلَى اللَّهِ وَ اللَّعِبِ رَغْبَةً فِيهِ وَ زَهْدًا فِي سَمَاعِ مَوْعِظَةِ النَّبِيِّ ص وَ مَا يَتْلُوهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْقُرْآنِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِيهِمْ وَ إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَ تَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوِ وَ مِنَ التِّجَارَةِ وَ اللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ. وَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص ذَاتَ يَوْمٍ يَصَلِي بِهِمْ إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ

الإفصاح ص : ٦٠

بِصْرِهِ سَوْءٌ يَرِيدُ الْمَسْجِدَ لِلصَّلَاةِ فَوَقَعَ فِي بَثْرٍ كَانَتْ هُنَاكَ فَضَحَكُوا مِنْهُ وَ اسْتَهْزَءُوا بِهِ وَ قَطَعُوا الصَّلَاةَ وَ لَمْ يُوقِرُوا الدِّينَ وَ لَا هَابُوا النَّبِيَّ ص فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ص قَالَ مِنْ ضَحِكٍ فَلْيَعِدْ وَضُوءَهُ وَ الصَّلَاةَ

وَ لَمَّا تَأَخَّرَتْ عَائِشَةُ وَ صَفْوَانُ بْنُ الْمَعْطَلِ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ أَسْرَعُوا إِلَى رَمِيهَا بِصَفْوَانَ وَ قَذَفُوهَا بِالْفُجُورِ وَ ارْتَكَبُوا فِي ذَلِكَ الْبُهْتَانَ وَ كَانَ مِنْهُمْ فِي لَيْلَةِ الْعَقْبَةِ مِنَ التَّنْفِيرِ لِنَاقَتِهِ ص وَ الْاجْتِهَادِ فِي رَمِيهِ عَنْهَا وَ قَتْلِهِ بِذَلِكَ مَا كَانَ ثُمَّ لَمْ يَزَالُوا يَكْذِبُونَ

عليه ص فى الأخبار حتى بلغه ذلك

فقال كثرت الكذابة على فما أتاكم عنى من حديث فاعرضوه على القرآن  
فلو لم يدل على تهاونهم بالدين و استخفافهم بشرع نبيهم ص إلا أنهم كانوا قد تلقوا  
عنه أحكام الإسلام على الاتفاق فلما مضى ص من بينهم جاءوا بجميعها على غاية  
الاختلاف لكفى فى ظهور حالهم و وضع به أمرهم و بان فكيف و قد ذكرنا من ذلك طرفا  
الإفصاح ص : ٦١

يستبصر به أهل الاعتبار و إن عدلنا عن ذكر الأكثر إثارا للاختصار فأما من كان منهم  
يظاهر النبى ص بالإيمان ممن يقيم معه الصلاة و يؤتى الزكاة و ينفق فى سبيل الله و  
يحضر الجهاد و يباطنه بالكفر و العدوان فقد نطق بذكره القرآن كما نطق بذكر من ظهر  
منه النفاق. قال الله تعالى إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَ هُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا  
إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤْنَ النَّاسَ وَ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا. و قال جل اسمه  
فيهم وَ مَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَ بِرَسُولِهِ وَ لَا  
يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَ هُمْ كُسَالَى وَ لَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَ هُمْ كَارِهُونَ. و قال تعالى وَ مِمَّنْ  
حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ  
نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ. و قال سبحانه وَ لَوْ نَشَاءُ  
لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ

الإفصاح ص : ٦٢

وَ لَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ. و قال جل و عز وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ  
تُعْجِبْكَ أَجْسَامُهُمْ وَ إِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسْنَدَةٌ يَحْسِبُونَ كُلَّ  
صِيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ. و قال فيهم و قد  
أحاطوا بالنبى ص و جعلوا مجالسهم منه عن يمينه و شماله ليلبسوا بذلك على  
المؤمنين. فما ل الَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ عَنِ الْيَمِينِ وَ عَنِ الشِّمَالِ عَزِيزًا  
يَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ ثُمَّ دَلَّ اللَّهُ

تعالى نبيه ص على جماعة منهم و أمره بتألفهم و الإغضاء عمن ظاهره النفاق منهم فقال  
سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتُعَرِّضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ  
وَمَا وَاهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ. و قال خُذِ الْعَفْوَ وَاْمُرْ بِالْعُرْفِ وَاَعْرِضْ عَنِ  
الْجَاهِلِينَ و قال تعالى اذْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ  
الإفصاح ص : ٦٣

عداوة كآئه ولى حميم و ما يُلقّاها إلّا الذين صبروا و ما يُلقّاها إلّا ذو حظّ عظيم.  
و جعل لهم فى الصدقة سهما منصوصا و فى الغنائم جزءا مفروضا و كان من عددناه و  
تلونا فيه القرآن و رويناه فى أحواله الأخبار قد كانوا من جملة الصحابة و ممن شملهم  
اسم الصحبة و يتحقق إلى الاعتزاء إلى النبی ص على طبقاتهم فى الخطأ و العمد و  
الضلال و النفاق بحسب ما شرحناه فهل يتعلق عاقل بعد هذا بذكر الصحبة و مشاهدة  
النبي ص فى القطع على فعل الصواب و هل يوجب بذلك العصمة و التأييد إلا بأنه  
مخدول مصدود عن البيان

الإفصاح ص : ٦٥

## فصل

فإن قال قائل لسنا ندفع أنه قد كان فى وقت رسول الله ص طوائف من أهل النفاق  
يستترون بالإسلام و أن منهم من كان أمره مطويا عن النبي ص و منهم من فضحه الوحي  
و عرفه الله تعالى نبيه ص و لا ندفع أيضا أنه قد وقع من جماعة من الصحابة الأخيار  
ذلك سهوا عن الصواب و خطأ فى الهزيمة من الذى فرض عليهم مصابرة فى الجهاد فإن  
الله تعالى قد عفا عنهم بما أنزله فى ذلك من القرآن. لكننا ندفعكم عن تخطئة أهل  
السقيفة و من اتبعهم من أهل السوابق و الفضائل و من قطع له رسول الله ص  
بالسلامة و حكم له بالصواب و أخبر عنه أنه من أهل الجنان كأبى بكر و عمر و عثمان  
و على ع و طلحة و الزبير و سعد بن أبى وقاص و سعيد بن زيد بن نفيل و عبد الرحمن  
بن عوف الزهرى و أبى عبيدة بن الجراح الذين

قال

الإفصاح ص : ٦٦

النبي ص فيهم عشرة من أصحابي في الجنة

على ما جاء به الثابت في الأخبار و من قاربهم في الفضائل و ماثلهم في استحقاق الثواب فيجب أن يكون الكلام في هؤلاء القوم على الخصوص دون العموم في الأتباع و الأصحاب. قيل لهم لو كان سؤالكم فيما سلف عن خاصة من عمتموه على الإطلاق لصدر جوابنا عنه بحسب ذلك على التمييز و الأفراد لكنكم تعلقتم بالاسم الشامل فاغتررتم باستحقاق التسمية بالصحة و الاتباع على الإطلاق فأوضحنا لكم عن غلطكم فيما ظننتموه منه بما لا يستطيع دفعه على الوجوه كلها و الأسباب. و إذا كنتم الآن قد رغبتم عن ذلك السؤال و اعتمدتم في المسألة عن ذكرتموه على الخصوص دون كافة الأصحاب فقد سقط أعظم أصولكم في الكلام و خرجت الصحة و الاتباع و المشاهدة و سماع الوحي و القرآن و إقامة الصلاة و إيتاء الزكاة و الإنفاق و الجهاد من إيجاب الرحمة و الرضوان و سقط الاحتجاج في الجملة بالعصمة من كبائر الآثام و الردة عن الإسلام بذلك و بما رويتموه عن النبي ص من الأخبار و لم يبق لكم فيمن تتولونه و تدينون بإمامته إلا الظن و العصبية

الإفصاح ص : ٦٧

للرجال و التقليد في الاعتقاد و الاعتماد على ما يجري مجرى الأسرار و الخرافات و ما لا يثبت على السبر و الامتحان و سنقفكم على حقيقة ذلك فيما نوره من الكلام إن شاء الله تعالى

فصل

و على أن الذي تلوناه في باب الأسرى و إخبار الله تعالى عن إرادة المشير به لعرض الدنيا و حكمه عليه باستحقاق تعجيل العقاب لو لا ما رفع عن أمة رسول الله ص من ذلك و آخر للمستحقين منهم إلى يوم المآب لخص أبا بكر و من شاركه في نيته و

إرادته فيه لأنه هو المشير فى الأسرى بما أشار على الإجماع من الأمة و الاتفاق فما عصمته السوابق و الفضائل على ما ادعيتموه له من الأخبار بعاقبته و القطع له بالجنان حسب ما اختلقتموه من الغلط فى دين الله عز و جل و التعمد لمعصية الله و إثارة عاجل الدنيا على ثواب الله تعالى حتى وقع من ذلك ما أبان الله به عن سريرته و أخبر لأجله عن استحقاقه لعقابه و هو و عمر و عثمان و طلحة و الزبير و عبد الرحمن و سعد و سعيد و أبو عبيدة بن الجراح فى جملة من انهزم يوم أحد و توجه إليهم الوعيد من الله عز و جل و لحقهم التوبيخ و التعنيف على ما اكتسبوه بذلك من الآثام فى قوله الإفصاح ص : ٦٨

تعالى إِذْ تُصْعِدُونَ وَ لَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ الْآيَةِ. و كذلك كانت حاله يوم حنين بلا اختلاف بين نقله الآثار و لم يثبت أحد منهم مع النبى ص و كان أبو بكر هو الذى أعجبه فى ذلك اليوم كثرة الناس فقال لن نغلب اليوم من قلة ثم كان أول المنهزمين و من ولى من القوم الدبر فقال الله تعالى وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثَرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ فاختص من التوبيخ به لمقاله بما لم يتوجه إلى غيره و شارك الباقيين فى الدم على نقض العهد و الميثاق. و قد كان منه و من صاحبه يوم خيبر ما لم يختلف فيه من أهل العلم اثنان و تلك أول حرب حضره المسلمون بعد بيعة الرضوان فلم يفيا لله تعالى بالعقد مع قرب العهد و ردا راية رسول الله ص على أقبح ما يكون من الانهزام حتى وصفهما رسول الله ص بالفرار و أخرجهما من محبة الله عز و جل و محبة رسوله ص بفحوى مقالة لأمير المؤمنين ع و ما يدل عليه الخطاب حيث يقول

لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله و رسوله و يحبه الله و رسوله كرارا غير فرار لا يرجع حتى يفتح الله على يديه

فأعطاهام أمير المؤمنين ع. هذا و قد دخل القوم كافة سوى أمير المؤمنين ع فى قوله تعالى

## الإفصاح ص : ٦٩

وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْثِرُونَ الْأَذْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا. فَأَمَّا مَا تعلقوا به فى العفو عنهم فى قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ الْآيَةُ فَإِنَّهُ طريف يدل على جهلهم و ضعف عقولهم و ذلك أنهم راموا بما تعلقوا به من السوابق التى زعموا لأئمتهم و القضايا و الأخبار عن العواقب دفعا عن إضافة الظلم إليهم و الخطأ فى دفع النص على أمير المؤمنين ع و جحد حقوقه بعد النبى ص بما جلب عليهم إيجاب التخطئة لهم فى حياة الرسول ص و الحكم عليهم بنقض العهود و ارتكاب كبائر الذنوب و توجه الذم إليهم من أجل ذلك و الوعيد ثم اشتغلوا بطلب الحيل فى تخليصهم من ذلك و تمحل وجوه العفو عنهم فيما لا يمكنهم دفاعه من خلافهم على الله تعالى و على نبيه ص و هو بين أظهرهم و ما كان أغناهم عن هذا التخليط و التهور لو سلكوا طريق الرشاد و لم تحملهم العصبية على تورطهم و تدخلهم فى العناد.

## الإفصاح ص : ٧٠

و بعد فإن العفو من الله سبحانه قد يكون عن العاجل من العقاب و قد يكون عن الآجل من العذاب و قد يكون عنهما جميعا إذا شاء و ليس فى الآية أنه عفا عنهم على كل حال و لا أنه يعفو عنهم فى يوم المآب بل ظاهرها يدل على الماضى دون المستقبل و يؤيده قوله تعالى وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْثِرُونَ الْأَذْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا. فقد ثبت أنه لا يكون العفو فى كل حال و إن عفا فقد عفا عن السؤال فإذا لا بد أن يكون معنى العفو على ما قلناه فى الدنيا عن العاجل دون الآجل كما عفا سبحانه عنهم فى يوم بدر لما كان منهم من رأى فى الأسرى و قد أخبر أنه لو لا ما سبق فى كتابه من دفع العقاب عن أمة محمد ص و ترك معاجلتهم بالنقمات لمسه من جل جلاله عذاب عظيم أو يكون العفو عن خاص من القوم دون العموم و إلا لتناقض القرآن. و على أى الوجهين ثبت العفو عن المذكورين فقد خرج الأمر عن يد خصومنا فى

براءة ساحة من يذهبون إلى إمامته و تعظيمه و الولاية له لأنه لا تتميز الدعوى إلا  
بدليل و لا دليل للقوم إلا ما تلوناه فى العفو و ذلك غير موجب بنفسه التغيير و  
التمييز بخروجه عن

الإفصاح ص : ٧١

الاستيعاب و عن الوقوع على كل حال. على أنا لو سلمنا لهم العفو عنهم على ما تمنوه  
لما أوجب ذلك لهم العفو عما اكتسبوه من بعد من الذنوب و لا دل على عصمتهم فيما  
يستقبل من الأوقات و لا خروجهم عن العمد فى المعاصى و الشبهات فأين وجه الحجة  
لهم فيما اعتمدوه لو لا ضعف الرأى و اليقين. فأما ما ادعوه على النبى ص من  
قوله عشرة من أصحابى فى الجنة

ثم سموا أبا بكر و عمر و عثمان و من تقدم ذكره فيما حكيناه فإنه ساقط من غير وجه.  
فمنها أن الذى رواه فيما زعموا عن النبى ص سعيد بن زيد بن نفيل و هو أحد العشرة  
بما تضمنه لفظ الحديث على شرحهم إياه و قد ثبت أن من زكى غيره بتزكية نفسه لم  
تثبت تزكيته لذلك فى شريعة الإسلام و من شهد لغيره بشهادة له فيها نصيب لم تقبل  
شهادته باتفاق. و منها أن سعيدا واحد و رواية الواحد لا يقطع بها على الحق عند الله  
سبحانه. و منها أن دليل العقل يمنع من القطع بالجنة و الأمان من النار لمن تجوز منه  
مواقعة قبائح الأعمال و من ليس بمعصوم من الزلل و الضلال لأنه متى قطع له بما  
ذكرناه و هو من العصمة خارج بما

الإفصاح ص : ٧٢

وصفناه كان مغرى بمواقعة الذنوب و السيئات مرحا فى ارتكاب ما تدعوه إليه الطبائع  
و الشهوات لأنه يكون آمنا من العذاب مطمئنا إلى ما أخبر به من حسن عاقبته و قطع  
له به من الثواب فى الجنات و ذلك فاسد لا يجوز على الحكيم سبحانه و لا يصح منه  
فى تدبير العباد. و إذا وجب ما ذكرناه و كانت الأمة مجمعة على ارتفاع العصمة عمن  
ضمن الخبر أسماءهم سوى أمير المؤمنين ع لما تذهب إليه الشيعة من عصمته و

مفارقته للجماعة فى التوفيق للصواب ثبت أن الحديث باطل مختلق مضاف إلى النبى

ص

فصل

على أنه يقال لهم لو كان الخبر كما زعمتم صحيحا و كان الاتفاق عليه من الجماعة حسب ما تدعون واقعا لكان الأمان من عذاب الله لأبى بكر و عمر و عثمان به حاصلا و كان الذم عنهم فى حقيقة ذلك زائلا و لو كان الأمر كذلك لما جزع القوم عند احتضارهم من لقاء الله تعالى و لا اضطربوا من قدومهم على أعمالهم مع اعتقادهم أنها مرضية لله سبحانه و لا شكوا بالظفر فى ثواب الله عز و جل. و لجروا فى الطمأنينة لعفو الله تعالى لثقتهم بخبر الرسول ص مجرى أمير المؤمنين ع فى التضرع إلى الله عز و جل فى حياته أن يقبضه الله تعالى إليه و يعجل له السعادة بما وعده من الشهادة و عند احتضاره أظهر من سروره بقرب لقائه برسول الله ص و استبشاره بالقدوم

الإفصاح ص : ٧٣

على الله عز و جل لمعرفته بمكانه منه و محله من ثوابه و قد سبق من كلام الصالحين أن من أطاع الله أحب لقاءه و من عصاه كره لقاءه. و الخبر الظاهر أن أبا بكر جعل يدعو بالويل و الشبور عند احتضاره و أن عمر تمنى أن يكون ترابا عند وفاته و ود لو أن أمه لم تلده و أنه نجا من أعماله كفافا لا له و لا عليه و ما ظهر من جزع عثمان بن عفان عند حصر القوم له و تيقنه بهلاكه دليل على أن القوم لم يعرفوا من رسول الله ص ما تضمنه الخبر من استحقاقهم الجنة على كل حال و لا أمنوا من عذاب الله سبحانه لقبيح ما وقع منهم من الأعمال. و بعد فكيف ذهب عن عثمان بن عفان الاحتجاج بهذا الخبر إن كان حقا على حاصريه فى يوم الدار و ما الذى منعه من الاحتجاج به عليهم فى استحلال دمه و قد ثبت فى الشرع حظر دماء أهل الجنان و ما باله تعلق فى دفعهم عن نفسه بكل ما وجد إليه السبيل من الاحتجاج و لم يذكر هذا الخبر فى جملة ما اعتمده فى هذا المقال كلا لو كان الأمر على ما ظنه الجهال من صحة هذا الحديث عن النبى ص

أو روايته في وقت عثمان لما ذهب عنه التعلق به على ما بيناه. مع أنا لو سلمنا لهم ما يتمنونه من ثبوت الخبر عن النبي ص لما أمكنهم به دفع ما ذكرناه من إمامة أمير المؤمنين ع و جحد القوم لفرض طاعته على الشبهة و العناد لأنهم قد علموا ما جرى بين أمير

الإفصاح ص : ٧٤

المؤمنين ع و بين طلحة و الزبير من المباينة في الدين و التخطئة من بعضهم لبعض و التضليل و الحرب و سفك الدم على الاستحلال به دون التحريم و خروج الجميع من الدنيا على ظاهر التدين بذلك دون الرجوع عنه بما يوجب العلم و اليقين. فإن كان ما وقع من الفريقين صوابا مع ما ذكرناه لم ينكر أن يعتقد أمير المؤمنين ع أنه الإمام بعد النبي ص بلا فصل و يرى أبو بكر و عمر و عثمان خلاف ذلك و كونهم على صواب. و إن كان أحد الفريقين على خطأ لم ينكر أيضا أن يكون المتقدمون على أمير المؤمنين ع في النص و إنكاره على خلاف الصواب و إن كانوا جميعا من أهل الثواب. و إن كان الفريقان في حرب البصرة على ضلال و ذلك لا يضرهما في استحقاق النعيم و الأمان من الجحيم كان المتقدمون في الإمامة و دفعها على خطأ و إن كانوا من أهل النعيم و لم يضر ذلك بأمانهم من عذاب السعير و هذا أقرب لأنه جرى ما جرى من أهل البصرة و في ذلك زيادة عليه بالحرب و سفك الدماء و إظهار البراءة و التفسيق. و إن زعم مخالفونا أن المحق من الفريقين أمير المؤمنين ع

الإفصاح ص : ٧٥

و أصحابه دون من خالفهم غير أن المخالفين تابوا قبل خروجهم من الدنيا فيما بينهم و بين الله عز و جل بدلالة الخبر و ما تضمنه من استحقاقهم لثواب الله تعالى على التحقيق. فذلك يقال لهم إن المتقدمين على أمير المؤمنين ع كانوا بذلك ضالين و لكنهم تابوا قبل خروجهم من الدنيا في سرائرهم و فيما بينهم و بين خالفهم و إن لم يكن ذلك منهم على الظهور بدلالة الخبر على ما رتبوه و هذا يدمر متعدهم فيما تعلقوا

به من الحديث فى دفع النص على إمامة أمير المؤمنين ع لتقدم من سموه و زعموا أنه  
من أهل الجنة و لا يجوز لهم دفع الحق على كل الوجوه و الله موفق  
الإفصاح ص : ٧٧

## فصل

فإن قال قائل فإنى أترك التعلق بالخبر عن النبى ص بأن القوم فى الجنة لما طعنتم به  
فيه مما لا أجد منه مخلصا و لكن خبرونى عن قوله تعالى وَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ  
الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ وَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَ رَضُوا عَنْهُ وَ أَعَدَّ  
لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ أ ليس قد  
أوجب لأبى بكر و عمر و عثمان و طلحة و الزبير و سعد و سعيد جنات عدن و منع بذلك  
من تجويز الخطأ عليهم فى الدين و الزلل عن الطريق المستقيم فكيف يصح القول مع  
ذلك بأن الإمامة كانت دونهم لأمير المؤمنين ع و أنهم دفعوه بالتقدم عليه عن حق  
وجب له على اليقين و هل هذا إلا متناقض. قيل له إن الله سبحانه لا يعد أحدا بالثواب  
إلا على شرط الإخلاص و الموافاة بما يتوجه الوعد بالثواب عليه و أجل من أن يعرى  
الإفصاح ص : ٧٨

ظاهر اللفظ بالوعد عن الشروط لما فى العقل من الدليل على ذلك و البرهان. و إذا كان  
الأمر على ما وصفناه فالحاجة ماسة إلى ثبوت أفعال من ذكرت فى السبق و الطاعة لله  
فى امتثال أوامره ظاهرا على وجه الإخلاص ثم الموافاة بها على ذكرناه حتى يتحقق لهم  
الوعد بالرضوان و النعيم المقيم و هذا لم يقم عليه دليل و لا تثبت لمن ذكرت حجة  
توجب العلم و اليقين فلا معنى للتعلق بظاهر الآية فيه مع أن الوعد من الله تعالى  
بالرضوان إنما توجه إلى السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار دون أن يكون  
متوجها إلى التالين الأولين. و الذين سميتهم من المتقدمين على أمير المؤمنين ع و من  
ضمت إليهم فى الذكر لم يكونوا من الأولين فى السبق و إنما كانوا من التالين  
للأولين و التالين للتالين. و السابقون الأولون من المهاجرين هم أمير المؤمنين ع و

جعفر بن أبى طالب و حمزة بن عبد المطلب و خباب و زيد بن حارثة و عمار و طبقتهم. و  
من الأنصار النقباء المعروفون كأبى أيوب و سعد بن معاذ و أبى الهيثم بن التيهان و  
خزيمة بن ثابت ذى الشهادتين و من كان فى طبقتهم من الأنصار.

الإفصاح ص : ٧٩

فأما أصحابك فهم الطبقة الثانية ممن ذكرناه و الوعد إنما حصل للمتقدمين فى الإيمان  
دونهم على ما بيناه و هذا يسقط ما توهمت

فصل

ثم يقال له قد وعد الله المؤمنين و المؤمنات فى الجملة مثل ما وعد به السابقين من  
المهاجرين و الأنصار و لم يوجب ذلك نفى الغلط عن كل من استحق اسم الإيمان و لا  
إيجاب العصمة له من الضلال و لا القطع له بالجنة على كل حال. قال الله عز و جل  
وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَ  
مَسَاكِينَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَ رِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. فإن  
وجب للمتقدمين على أمير المؤمنين ع الثواب على كل حال لاستحقاقهم الوصف بأنهم  
من السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار على من ادعيت لهم فى المقال فإنه  
يجب مثل ذلك لكل من استحق اسم الإيمان فى حال من الأحوال بما تلوناه و هذا ما لا  
يذهب إليه أحد من أهل الإسلام. و يقال له أيضا قد وعد الله الصادقين مثل ذلك فقطع  
لهم بالمغفرة و الرضوان فقال سبحانه هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ  
تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

الإفصاح ص : ٨٠

وَ رَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. فهل يجب لذلك أن يقطع على كل من صدق فى مقاله  
بالعصمة من الضلال و يوجب له الثواب المقيم و إن ضم إلى فعله قبائح الأفعال. فإن  
قال نعم خرج عن ملة الإسلام و إن قال لا يجب ذلك لعله من العلل قليل له فى آية  
السابقين مثل ما قال فإنه لا يجد فرقا. و يقال له أيضا ما تصنع فى قول الله تعالى وَ

بَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ. أ تقول إن كل من صبر على مصاب فاسترجع مقطوع له بالعصمة و الأمان من العذاب و إن كان مخالفا لك فى الاعتقاد بل مخالفا للإسلام. فإن قال نعم ظهر خزيه و إن قال لا يجب ذلك و ذهب فى الآيه إلى الخصوص دون الاشتراك سقط معتمده من عموم آيه السابقين و لم يبق معه ظاهر فيما اشتباه به الأمر عليه فى إمامة أمير المؤمنين ع و خطأ المتقدمين عليه حسب ما ذكرناه. و هذا باب إن بسطنا القول فيه و استوفينا الكلام فى معانيه

الإفصاح ص : ٨١

طال به الخطاب و فيما اختصرناه كفاية لذوى الألباب

### فصل

فإن قال فى أصل الجواب إنه لا يجوز تخصيص السابقين الأولين و لا الاشتراط فيهم لأنه سبحانه قد اشترط فى التابعين و خصهم بقوله وَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ. فلو كان فى السابقين الأولين من يقع منه غير الحسن الجميل لما أطلق الرضا عنهم فى الذكر ذلك الإطلاق و اشترط كما اشترط فيمن وصله بهم من التابعين. قيل له أول ما فى هذا الباب أنك أوجبت للسابقين بهذا الكلام العصمة من الذنوب و رفعت عنهم جواز الخطاء و ما يلحقهم به من العيوب و الأمة مجمعة على خلاف ذلك لمن زعمت أن الآيه فيه صريحة لأن الشيعة تذهب إلى تخطئة المتقدمين على أمير المؤمنين ع و المعتزلة و الشيعة و أكثر المرجئة و أصحاب الحديث يضللون طلحة و الزبير فى قتالهم لأمر المؤمنين ع و الخوارج تخطئ أمير المؤمنين ع و تبرأ منه و من عثمان و طلحة و الزبير و من كان فى حيزهما و تكفرهم بحربهم أمير المؤمنين ع و ولايتهم عثمان بن عفان فيعلم

الإفصاح ص : ٨٢

أن إيجاب العصمة لمن يزعم أن الله تعالى عناه فى الآيه بالرضوان باطل و القول به

خروج عن الإجماع. على أن قوله تعالى وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَ رَضُوا عَنْهُ ليس هو شرطاً في التابعين وإنما هو وصف للتابع و تمييز له من ضروبه التي لا يوجب شيء منها الرحمة و الغفران و هذا مما لا يبطل الخصوص في السابقين و الشرط في أفعالهم على ما ذكرناه. مع أننا قد بينا أن المراد بالسابقين الأولين هم الطبقة الأولى من المهاجرين و الأنصار و ذكرنا أعيانهم و ليس من المتقدمين على أمير المؤمنين ع و المخالفين عليه من كان من الأولين و إن كان فيهم جماعة من التالين و لسنا ندفع ظاهر الأولين من القوم و أنهم من أهل الثواب و جنات النعيم على عمومهم دون الخصوص و هذا أيضاً يسقط تعلقهم بما ذكره في التابعين على أنه لا يمتنع أن يكون الشرط في التابعين شرطاً في السابقين و يكتفى به بذكر السابقين للاختصار و لأن وروده في الذكر على الاقتران. و يجرى ذلك مجرى قوله تعالى وَاللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ

الإفصاح ص : ٨٣

و قوله تعالى وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ لَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. و يقال له أيضاً أليس الله تعالى يقول كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ. و في الأنفس من لم يرده و لم يستثنه لفظاً و هم الأطفال و البله و البهائم و المجانين و إنما يدل استثناءهم لفظاً على استثناء أهل العقول. فبم ينكر أن يكون الشرط في السابقين مثل الشرط في التابعين و أن اللفظ من ذكر السابقين موجود في التابعين و هذا بين لمن تدبره. على أن الذي ذكرناه في الخبر و بينا أنه لا يجوز من الحكيم تعالى أن يقطع بالجنة إلا على شرط الإخلاص لما تحظره الحكمة من الإغراء بالذنوب يبطل ظنهم في تأويل هذه الآية و كلما يتعلقون به من غيرها في القطع على أمان أصحابهم من النار للإجماع على ارتفاع العصمة عنهم و أنهم كانوا ممن يجوز عليه اقتراف الآثام و ركوب الخلاف لله تعالى على العمد و النسيان و قد تقدم ذلك فيما سلف فلا حاجة لنا إلى الإطالة فيه

الإفصاح ص : ٨٤

### فصل آخر

و يمكن أيضا ما ذكرناه من أمر طلحة و الزبير و قتالهما لأمر المؤمنين ع و هما عند المخالفين من السابقين الأولين و يضم إليه ما كان من سعد بن عباد و هو سيد الأنصار و من السابقين الأولين و نقباء رسول الله ص فى السقيفة ترشح للخلافة و دعا أصحابه إليه و ما راموه من البيعة له على الإمامة حتى غلبهم المهاجرون على الأمر فلم يزل مخالفا لأبى بكر و عمر ممتنعا عن بيعتهما فى أهل بيته و ولده و أشياعه إلى أن قتل بالشام على خلافهما و مبايئتهما. و إذا جاز من بعض السابقين دفع الحق فى الإمامة و اعتقاد الباطل فيها و جاز من بعضهم استحلال الدم على الضلال و الخروج من الدنيا على غير توبة ظاهرة للأنام فما تنكر من وقوع مثل ذلك من المتقدمين على أمير المؤمنين ع و إن كانوا من السابقين الأولين و ما الذى يعصمهم مما وقع من شركائهم فى السبق و الهجرة و غير ذلك مما تعدونه لهم فى الصفات و هذا مما لا سبيل إلى دفعه

الإفصاح ص : ٨٥

### فصل

فإن قال فإذا كنتم قد أخرجتم المتقدمين على أمير المؤمنين ع و المحاربين له و القاعدين عنه من رضا الله تعالى و ما ضمنته آية السابقين بالشرط على ما ذكرتم و التخصيص الذى وصفتم و لما اعتمدتموه من تعريضهم من العصمة و ما واقعة من سميتهم منهم على الإجماع من الذنوب فخبرونى عن قوله تعالى لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ. فكيف يصح لكم تأويله بما يخرج القوم من الرضا و الغفران و الإجماع منعقد على أن أبا بكر و عمر و طلحة و الزبير و سعدا و سعيدا قد بايعوا تحت الشجرة و عاهدوا النبى ص أ و ليس هذا الإجماع يوجب الرضا على البيان. قيل له القول فى الآيتين جميعا سواء و هو فى هذه الآية أبين

الإفصاح ص : ٨٦

و أوضح و أقرب طريقا و ذلك أن الله تعالى ذكر المبايعين و خصص من توجه إليه الرضا من جملتهم بعلامات نطق بها التنزيل و دل بذلك على أن أصحابك أيها الخصم خارجون عن الرضا على التحقيق فقال جل اسمه لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا فخص سبحانه بالرضا منهم من علم الله منهم الوفاء و جعل علامته من بينهم ثباته في الحروب بنزول السكينة عليه و كون الفتح القريب به و على يديه و لا خلاف بين الأمة أن أول حرب لقيها رسول الله ص بعد بيعة الرضوان حرب خيبر و أنه قدم أبا بكر فيها فرجع منهزما فارا من مرحب و ثنى بعمر فرجع منهزما فارا يجبن أصحابه و يجبنونه. فلما رأى ذلك رسول الله ص

قال لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله و رسوله و يحبه الله و رسوله كرا را غير فرار لا يرجع حتى يفتح الله تعالى على يديه

فأعطاه أمير المؤمنين ع فلقى مرحبا فقتله و كان الفتح على يديه و اختص الرضا به و من كان معه من أصحابه و أتباعه و خرج صاحبك من الرضا بخروجهما عن الوفاء

الإفصاح ص : ٨٧

و تعريهما من السكينة لانهما و فرارهما و خيبتهما من الفتح القريب لكونه على يد غيرهما و خرج من سميت من أتباعهما منه إذ لا فتح لهم و لا بهم على ما ذكرناه و انكشف على الرجلين خاصة بدليل قول رسول الله ص و يحبه الله و رسوله ما كان مستورا لاستحقاقهما في الظاهر ضد ذلك من الوصف كما استحقا اسم الفرار دون الكرار و لو لا أن الأمر كما وصفناه لبطل معنى كلام النبي ص و لم يكن له فائدة و فسد تخصيصه عليا بما ضمنه من الثناء على ما شرحناه. و مما يؤيد ذلك و يزيده بيانا قول الله عز و جل وَ لَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْلُونَ الدُّبَارَ وَ كَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا. فدل على أنه تعالى يسأل المولين يوم القيامة عن العهد و يعاقبهم بنقض

العهد و ليس يصح اجتماع الرضا و المسألة و العقاب لشخص واحد فدل ذلك على خصوص الرضا و وجب إلحاقه فى الحكم بمن لا يتوجه إليه السؤال و إذا وجب ذلك بطل تعلق الخصم فى الآية بالعموم و سقط اعتماده على البيعة فى الجملة. و على كل حال هذا إن لم يكن فى الآية نفسها و فيما تلوناه بعدها دليل على خروج القوم من الرضا و كان الأمر ملتبسا فكيف و فيها

الإفصاح ص : ٨٨

أوضح برهان بما رتبناه. و مما يدل على خصوص الآية أيضا قوله تعالى وَ مَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ ذُبِرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَ مَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَ بُئْسَ الْمَصِيرُ. فتوعد على الفرار بالغضب و النار كما وعد على الوفاء بالرضا و النعيم فلو كانت آية الرضا فى المبايعين على العموم و عدم الشرط لبطل الوعيد و خرجت الآية النازلة عن الحكمة و لم يحصل لها فائدة و لا مفهوم و ذلك فاسد بلا ارتياب. و مما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَ مَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا. و هذا صريح باختصاص الرضا بطائفة من المبايعين دون الجميع و بثبوت الخصوص فى الموفين بظاهر التنزيل الذى لا يمكن لأحد دفعه إلا بالخروج عن الدين. على أن بعض أصحابنا قد سلم لهم ما ظنوه من توجه الرضا إلى جميع المبايعين و أراهم أنه غير نافع لهم فيما اعتقدوه لأن الرضا

الإفصاح ص : ٨٩

للماضى من الأفعال و ما هو فى الحال لا يعصم من وقوع ضده الموجب للسخط فى المستقبل و ما يتوقع من الأحوال و هذا ما لا يمكن لأحد من خصومنا دفعه إلا من قال منهم بالموافاة فإنه يتعلق بها و كلامى المتقدم يكفى فى الكثير على الجميع و الحمد

لله

الإفصاح ص : ٩٠

## فصل

فإن قال قد فهمت ما ذكرتموه فى هذه و ما قبلها من الآى و لست أرى لأحد حجة فى دفعه  
لوضوحه فى البيان و لكن خبرونى عن قوله تعالى فى سورة النور وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ  
آمَنُوا مِنْكُمْ وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ  
قَبْلِهِمْ وَ لَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَ لَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا  
يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. أليس  
قد ذكر المفسرون أنها فى أبى بكر و عمر و عثمان و على بن أبى طالب ع و استدل  
المتكلمون من مخالفكم على صحة ذلك بما حصل لهم من جميع هذه الصفات. فأولها  
أنهم كانوا حاضرين لنزولها بدليل كاف المواجهة بلا اختلاف ثم إنهم كانوا ممن خاف  
فى أول الإسلام فآمنهم الله تعالى و مكن لهم فى البلاد و خلفوا النبى ص و أطاعهم  
العباد فثبت أنها

الإفصاح ص : ٩١

نزلت فيهم بهذا الضرب من الاعتبار و إلا فبينوا لنا الوجه فى معناها إن لم يكن الأمر  
على ما ذكرناه. قيل له إن تفسير القرآن لا يؤخذ بالرأى و لا يحمل على اعتقادات  
الرجال و الأهواء و ما حكمته من ذلك عن المفسرين فليس هو إجماعا منهم و لا مرجوعا  
به إلى ثقة ممن تعاطاه و من ادعاه لم يسنده إلى النبى ص و لا إلى من تجب طاعته على  
الأنام. و ممن فسر القرآن عبد الله بن عباس و المحكى عنه فى تأويل هذه الآية غير ما  
وصفت بلا تنازع بين حملة الآثار و كذلك المروى عن محمد بن على ع و عن عطاء و  
مجاهد و إنما ذكر ذلك برأيه و عصبية مقاتل بن سليمان و قد عرف نصبه لآل محمد ع  
و جهله و كثرة تخاليطه فى الجبر و التشبيه و ما ضمنته كتبه فى معانى القرآن. على أن  
المفسرين للقرآن طائفتان شيعة و حشوية فالشيعة لها فى هذه الآية تأويل معروف  
تسندته إلى أئمة الهدى ع و الحشوية مختلفة فى أقاويلها على ما ذكرناه فمن أين يصح  
إضافة ما ادعوه من التأويل إلى مفسرى القرآن جميعا على الإطلاق لو لا عمى العيون و

ارتكاب العناد. فأما ما حكوه فى معناها عن المتكلمين منهم فقد اعتمده

الإفصاح ص : ٩٢

جميعهم على ما وصفوه بالاعتبار الذى ذكروه و هو ضلال عن المراد و خطأ ظاهر الفساد من وجوه لا تخفى على من وفق للرشاد. أحدها أن الوعد مشترط بالإيمان على التحقيق و بالأعمال الصالحات و ليس على ما يذهب إليه مخالفونا من إيمان أصحابهم على الحقيقة و أنهم كانوا من أصحاب الصالحات إجماع و لا دليل يقطع به على الحق عند الله بل الخلاف فى ذلك ظاهر بينهم و بين خصومهم و المدافعة عن الأدلة على ذلك موجودة كالعيان. و الثانى أن المراد فى الآية بالاستخلاف إنما هو توريث الأرض و الديار و التبقية لأهل الإيمان بعد هلاك الظالمين لهم من الكفار دون ما ظنه القوم من الاستخلاف فى مقام النبوة و تملك الإمامة و فرض الطاعة على الأنام. أ لا ترى أن الله سبحانه قد جعل ما وعد به من ذلك مماثلاً لما فعله بالمؤمنين و بالأنبياء ع قبل هذه الأمة فى الاستخلاف و أخبر بكتابه عن حقيقة ذلك و صورته و معناه و كان بصريح ما أنزله من القرآن مفيداً لما ذكرناه من توريث الديار و النعم و الأموال عموم المؤمنين دون خصوصهم و معنى ما بيناه دون الإمامة التى هى خلافة للنبوة و الإمرة و السلطان.

الإفصاح ص : ٩٣

قال الله تعالى فى سورة الأعراف قال موسى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَ الْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ قَالُوا أَوْذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَ مِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَ يُسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ. فبشرهم بصبرهم على أذى الكافرين بميراث أرضهم و الملك لديارهم من بعدهم و الاستخلاف على نعمتهم و لم يرد بشيء من ذلك تمليكهم مقام النبوة و الإمامة على سائر الأمة بل أراد ما بيناه. و نظير هذا الاستخلاف من الله سبحانه لعباده و مما هو فى معناه قوله جل اسمه فى سورة الأنعام وَ رَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَاءْ يُدْهِبْكُمْ وَ يُسْتَخْلَفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ

قَوْمٍ آخَرِينَ وَ لَيْسَ هَذَا الاسْتِخْلَافُ مِنَ الْإِمَامَةِ وَ خِلَافَةُ النَّبِوةِ فِي شَيْءٍ وَ إِنَّمَا هُوَ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ وَ وَصَفْنَاهُ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ فَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ تَبْقِيَتَهُمْ بَعْدَ هَلَاكِ الْمَاضِينَ وَ تَوْرِيثَهُمْ مَا كَانُوا فِيهِ مِنَ النِّعَمِ فَجَعَلَهُ مِنْ مَنَنْهُ عَلَيْهِمْ وَ لَطْفِهِ بِهِمْ

الإفصاح ص : ٩٤

لِيُطِيعُوهُ وَ لَا يَكْفُرُوا بِهِ كَمَا فَعَلَ الْأَوَّلُونَ. وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى آمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ أَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ أَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ وَ قَدْ عَلِمَ كُلُّ ذِي عَقْلٍ أَنَّ هَذَا الاسْتِخْلَافَ مَبَايِنٌ لِلْعَامَةِ فِي مَعْنَاهُ وَ قَدْ وَفَى اللَّهُ الْكَرِيمُ مَوْعِدَهُ لِأَصْحَابِ نَبِيِّهِ صَ جَمِيعًا فِي حَيَاتِهِ وَ بَعْدَ وَفَاتِهِ فَفَتَحَ لَهُمُ الْبِلَادَ وَ مَلَكَهُمْ رِقَابَ الْعِبَادِ وَ أَحْلَاهُمْ الدِّيَارَ وَ أَغْنَاهُمُ الْأَمْوَالَ فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ وَ أَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَ دِيَارَهُمْ وَ أَمْوَالَهُمْ وَ أَرْضًا لَمْ تَطُوهَا. وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ مِنَ الاسْتِخْلَافِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ لَمْ يَتَضَمَّنْ ذَلِكَ الْإِمَامَةَ وَ خِلَافَةَ النَّبِوةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ وَ كَانَ الْوَعْدُ بِهِ عَمُومًا لِأَهْلِ الْإِيمَانِ بِمَا شَرَحْنَاهُ وَ بَطُلَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ خُصُومُنَا فِي إِمَامَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ وَضَحَ جَهْلُهُمْ فِي الْاعْتِمَادِ عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي حَكَيْنَاهُ عَنْهُمْ لِلْآيَةِ بِمَا تَلَوْنَاهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَ فَصَلْنَا وَجْهَهُ وَ كَشَفْنَاهُ. وَ قَدْ حَكَى هَذَا الْمَعْنَى بَعِينُهُ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ الرَّبِيعُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَكَمِ وَ غَيْرِهِمَا مِنْ جَمَاعَاتٍ مِنَ

الإفصاح ص : ٩٥

التابعين و مفسرى القرآن

فصل

على أن عموم الوعد بالاستخلاف للمؤمنين الذين عملوا الصالحات من أصحاب النبي ص على ما اختلفوا به من الصفات في عبادتهم لله تعالى على الخوف و الأذى و الاستسرار بدين الله جل اسمه على ما نطق به القرآن يمنع مما ادعاه أهل الخلاف من

تخصيص أربعة منهم دون الجميع لتناقض اجتماع معانى العموم على الاستيعاب و  
الخصوص و وجوب دفع أحدهما صاحبه بمقتضى العقول. و إذا ثبت عموم الوعد وجب  
صحة ما ذكرناه فى معنى الاستخلاف من توريث الديار و الأموال و ظهور عموم ذلك  
لجميعهم فى حياة النبى ص و بعده بلا اختلاف و بطل ما ظنه الخصوم فى ذلك و تأولوه  
على المجازفة و العدول عن النظر الصحيح

الإفصاح ص : ٩٦

### فصل

فإن قال منهم قائل إن الآية و إن كان ظاهرها العموم فالمراد بها الخصوص بدليل  
وجود الخلافة فيمن عددناه دون الجميع و على هذا يعتمد متكلموهم. قيل له أحلت فى  
ذلك من قبل أنك إنما أوجبت لأصحابك الإمامة و قضيت لهم بصحة الخلافة بالآية و  
جعلتها ملجأ لك فى حجاج خصومك و دفعهم عما وصفوا به من فساد عقلك فلما لم يتم  
لك مرادك من الآية بما أوجبه عليك عمومها بظاهرها و دليل متضمنها عدلت إلى  
تصحيح تأويلك منها بادعاء ما تورعت فيه من خلافة القوم و ثبوت إمامتهم الذى أفكر  
عدم البرهان عليه إلى تصحيحه عندك بالآية فصرت دالا على وجود معنى تنازع فيه  
بوجود شيء تتعلق صحة وجوده بوجود ما دفعت عن وجوده و هذا تناقض من القول و  
خبط أوجبه لك الضلال و أوقعك فيه التقليد و العصبية للرجال نعوذ بالله من  
الخذلان. ثم يقال له خبرنا عما تدعيه من استخلاف الله تعالى لأئمتك على الأنام و  
صحة إمامتهم على ما زعمت فيما سلف لك من الكلام أ بظاهر أمرهم و نهيمهم و تملكهم  
علمت ذلك و حكمت به على

الإفصاح ص : ٩٧

القطع و الثبات أم بظاهر الآية و دليلها على ما قدمت من الاعتبار أم بغير ذلك من  
ضروب الاستدلال. فإن قال بظاهر أمرهم و نهيمهم فى الأمة و رئاستهم الجماعة و نفوذ  
أمرهم و أحكامهم فى البلاد علمت ذلك و قطعت به على أنهم خلفاء الله تعالى و الأئمة

بعد رسوله ع وجب على وفور هذه العلة القطع بصحة إمامة كل من ادعى خلافة الرسول ص و نفذت أحكامه و قضاياه فى البلاد و هذا ما لا يذهب إليه أحد من أهل الإيمان. و إن قال إنما علمت صحة خلافتهم بالآية و دلائلها على الاعتبار قيل له ما وجه دلالة الآية على ذلك و أنت دافع لعمومها فى جميع أهل الإيمان و موجب خصوصها بغير معنى فى ظاهرها و لا فى باطنها و لا مقتضاها على الأحوال فلا يجد شيئاً يتعلق به فيما ادعاه و إن قال إن دلالتى على ما ادعيت من صحة خلافتهم معنى غير الآية نفسها بل من الظاهر من أمر القوم و نهيمهم و تأمرهم على الأنام خرجت الآية عن يده و بانته فصيحته فيما قدره منها و ظنه فى تأويلها و تمناه و هذا ظاهر بحمد الله

الإفصاح ص : ٩٨

## فصل

مع أنا لو سلمنا لهم فى معنى الاستخلاف أن المراد فى الآية ما ذكره من إمامة الأنام لما وجب به ما ذهبوا إليه من صحة خلافة المتقدمين على أمير المؤمنين ع بل كانت الآية نفسها شاهدة بفساد أمرهم و انتقاضه على البيان و ذلك أن الله جل اسمه وعد المؤمنين من أصحاب نبيه ص بالاستخلاف ثواباً لهم على الصبر و الإيمان و الاستخلاف من الله تعالى للأئمة لا يكون استخلافاً من العباد و لما ثبت أن أبا بكر كان منصوباً باختيار عمر و أبى عبيدة بن الجراح و عمر باستخلاف أبى بكر دون النبى ص و عثمان باختيار عبد الرحمن فسد أن يكونوا داخلين تحت الوعد بالاستخلاف لتعريضهم من النص بالخلافة من الله تعالى و إقرار مخالفينا إلا من شذ منهم أن إمامتهم كانت باختيار و ثبت أن الآية مختصة بأمر المؤمنين على بن أبى طالب ع دونهم لإجماع شيعته على أن إمامته باستخلاف الله تعالى له و نصه عليه و إقامة نبيه ص علماً للأمة و

إماماً لها بصريح المقال

## فصل آخر

و يقال لهم ما تتكرومون أن يكون خروج أبى بكر و عمر و عثمان من الخوف فى أيام

النبي ص يخرجهم عن الوعد بالاستخلاف لأنه

الإفصاح ص : ٩٩

إنما توجه إلى من كان يلحقه الخوف من أذى المشركين و ليس له مانع منهم كأمر المؤمنين ع و ما منى به مع النبي ص و عمار و أمه و أبيه و المعذيين بمكة و من أخرجهم النبي ص مع جعفر بن أبي طالب إلى بلاد الحبشة لما كان ينالهم من الفتنة و الأذى فى الدين. فأما أبو بكر فإن الشيعة تذكر أنه لم يكن خائفا فى حياة النبي ص لأسباب نحن أغنياء عن شرحها و أنتم ترعمون أن الخوف مرتفع عنه لعزته فى قريش و مكانه منهم و كثرة ماله و اتساع جاهه و إعظام القوم له لسنه و تقدمه حتى أنه كان يجير و لا يجار عليه و يؤمن و لا يحتاج إلى أمان و زعمتم أنه اشترى تسعة نفر من العذاب. و أن عمر بن الخطاب لم يخف قط و لا هاب أحدا من الأعداء و أنه جرد سيفه عند إسلامه و قال لا يعبد الله اليوم سرا ثقة بنفسه و طمأنينة إلى سلامته و أمانا من الغوائل و أنه لن يقدم عليه أحد بسوء لعظم رهبة الناس منه و إجلالهم لمكانه. و أن عثمان بن عفان كان آمنا ببنى أمية و هم ملاك الأمر إذ ذاك فكيف يصح لكم مع هذا القول أن تستدلوا بالآية على صحة خلافتهم و دخولهم تحت الوعد بالاستخلاف و هم من الوصف المنافى لصفات

الإفصاح ص : ١٠٠

الموعودين بالاستخلاف على ما ذكرناه لو لا أنكم تخبطون فيما تذهبون إليه خبط

عشواء

فصل

و يقال لهم أ ليس يمكنكم إضافة ما تلوثموه من هذه الآية فى أئمتكم إلى صادق عن الله تعالى فيجب العمل به و إنما أسندتم قولكم فيه إلى ضرب من الرأى و الاعتبار الفاسد بما أوضحناه. و قد ورد عن تراجمة القرآن من آل محمد ع فى تأويلها ما هو أشبه من تأويلكم و أولى بالصواب فقالوا إنها نزلت فى عترة النبي ص و ذريته الأئمة

الأطهار ع و تضمنت البشارة لهم بالاستخلاف و التمكن فى البلاد و ارتفاع الخوف عنهم عند قيام المهدي منهم فكانوا ع هم المؤمنين العاملين الصالحات بعصمتهم من الزلات. و هم أحق بالاستخلاف على الأنام ممن عداهم لفضلهم على سائر الناس و هم المدالون على أعدائهم فى آخر الزمان حتى يتمكنوا فى البلاد و يظهر دين الله تعالى بهم ظهورا لا يستخفى على أحد من العباد و يأمنون بعد طول خوفهم من الظالمين المرتكبين فى

الإفصاح ص : ١٠١

أذاهم الفساد و قد دل القرآن على ذلك و جاءت به الأخبار. قال الله عز و جل وَ لَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ. و قال تعالى وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ. و قال تعالى وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا وَ كُل هذه أمور منتظرة غير ماضية و لا موجودة فى الحال. و مثلهم فيما بشرهم الله تعالى به من ذلك ما تضمنه قوله تعالى وَ نُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَ نَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَ نَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَ نَمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَ نَرَىٰ فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ جُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ قوله تعالى فى بنى إسرائيل ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكُرَّةَ عَلَيْهِمْ وَ أَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَ بَنِينَ وَ جَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا. و مما أنزله فيهم سوى المثل لهم ع قوله تعالى الَّذِينَ إِنْ

الإفصاح ص : ١٠٢

مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ وَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ فصار معانى جميع ما تلوناه راجعا إلى الإشارة إليهم ع بما ذكرناه. و يحقق ذلك ما روى عن النبي ص على الاتفاق من قوله لن تنقضى الأيام و الليالى حتى يبعث الله رجلا من أهل بيتى يواطئ اسمه اسمى يملؤها قسطا و عدلا كما ملئت ظلما و جورا

و أما ما تعلقوا به من كاف المواجهة فإنه لا يخل بما شرحناه فى التأويل من آل محمد  
ع لأن القائم من آل محمد و الموجود من أهل بيته فى حياته فهو من المواجهين فى  
الحقيقة و النسب و الحسب و إن لم يكن من أعيانهم فإذا كان منهم بما وصفناه فقد  
دخل تحت الخطاب و بطل ما توهم أهل الخلاف

## فصل

على أنه يقال لهم ما الفصل بينكم فيما تأولتم به هذه الآية و بين من تأولها خلاف  
تأويلكم فأوجب حكمها فى غير من سميتم و لجأ

الإفصاح ص : ١٠٣

فى صحة مقاله إلى مثل عيوبكم فقال إن الله جل اسمه بشر فى هذه الآية بالاستخلاف  
أبا سفيان صخر بن حرب و معاوية و يزيد ابنى أبى سفيان و ذلك أنى قد وجدتهم  
انتظموا صفات الموعودين بالاستخلاف و كانوا من الخائفين عند قوة الإسلام  
لخلافهم على النبى ص فتوجه إليهم الوعد من الله سبحانه بالأمن من الخوف بشرط  
الانتقال إلى الإيمان و استئناف الأعمال الصالحات و الاستخلاف بعد ذلك و التمكين  
لهم فى البلاد ثوابا لهم على طاعة الله و طاعة رسوله ص و ترغيبا لهم فى الإيمان  
فأجابوا الله تعالى إلى ما دعاهم إليه و أذعنوا بالإسلام و عملوا الصالحات فأمنوا من  
المخوفات. و استخلفهم النبى ص فى حياته و كانوا من بعده خلفاء لخلفائه الراشدين أ  
لا ترى أن رسول الله ص استخلف أبا سفيان على سبى الطائف و هم يومئذ ستة آلاف  
إنسان و استعمله من بعد ذلك على نجران فلم يزل عامله عليها حتى قبض رسول الله  
ص و هو خليفته فيها من غير عزل له و لا استبدال. و استعمل أيضا ص يزيد بن أبى  
سفيان على صدقات أخواله بنى فراس بن غنم فجباها و قدم بها على رسول الله ص  
فلقيه أبوه أبو سفيان فطلب منه مال الصدقات فأبى أن يعطيه فقال

الإفصاح ص : ١٠٤

إذا صرت إلى رسول الله ص أخبره بذلك فأخبره

فقال له خذ المال فعد به إلى أبيك

فسوغه مال الصدقات كله صلة لرحمه و إكراما له و تمييزا له من كافة أهل الإسلام. و استعمل رسول الله ص على كتابته معاوية و كان والى خليفته من بعده عمر بن الخطاب و عثمان بن عفان و ولى أبو بكر يزيد بن أبي سفيان ربع أجناد الشام و توفى و هو خليفته على ذلك فأقره عمر بن الخطاب إلى أن مات فى خلافته. و إذا كان أبو سفيان و معاوية و يزيد ابنه على ظاهر الإسلام و الإيمان و العمل الصالح و كان لهم من الخلافة فى الإسلام ما وصفناه ثم الذى حصل لمعاوية خاصة من الإمرة بعد أمير المؤمنين ع و بيعة الحسن بن على ع و تسليم الأمر إليه حتى سمي عام الجماعة للاتفاق و لم يسم عام أحد من الخلفاء قبله بذلك ثبت أنهم المعنيون فى الآية ببشارة الاستخلاف دون من ادعيتهم له ذلك بمعنى الاستدلال على ما انتظمتموه من الاعتبار. و هذا أشبه من تأويل المعتزلة للآية فى أبى بكر و عمر و عثمان و هو ناقض لمذاهبهم و مضاد لاعتقاداتهم و لا فضل لأحد منهم فيه إلا أن يرجع فى العبرة إلى ما شرحناه أو يعتمد فى التفسير على الأثر حسبما قدمناه فيبطل حينئذ توهمه فيما تأوله على ما بيناه و الحمد لله

الإفصاح ص : ١٠٥

فصل

ثم يقال لهم أيضا أ لستم تعلمون أن الوليد بن عقبة بن أبى معيط و عبد الله بن أبى سرح قد كانا واليين على المسلمين من قبل عثمان بن عفان و هو إمام عدل عندكم مرضى الفعال و قد كان مروان بن الحكم كذلك ثم خطب له على المنابر فى الإسلام بإمرة المؤمنين كما خطب لعمر بن الخطاب و عثمان بن عفان و كذلك أيضا ابنه عبد الملك و من بعده من بنى أمية قد حكموا فى العباد و تمكنوا فى البلاد و فباى شىء تدفعون صرف معنى الآية إليهم و الوعد بالاستخلاف لهم و إدخالهم فى جملة من سميتهم و زعمتم أنهم أئمة عدل خلفاء و اعتمدتم فى صحة ذلك على ما ذكرناه فى أمر

أبى سفيان و معاوية و يزيد ابنيه حسبما شرحناه. فلا يجدون مهرباً من ذلك بما قدمناه على الترتيب الذى رسمناه و كذلك السؤال عليهم فى عمرو بن العاص و أبى موسى الأشعرى فإنهما ممن كانا على ظاهر الإسلام و العمل الصالح عند الجمهور من الناس و كانا من المواجهين بالخطاب و ممن خاف فى صدر الإسلام و حصلت لهما ولايات فى حياة رسول الله ص و خلافة له و لخلفائه على أصولهم بغير إشكال و ليس يمكن لخصومنا دفع التأويل فيهما بما يتعلقون به فى بنى أمية و بنى مروان من الخروج عن الخوف

الإفصاح ص : ١٠٦

فى صدر الإسلام و هذا كله تخليط ورطهم الجهل فيه بدين الله تعالى و العداوة لأوليائه ع

الإفصاح ص : ١٠٧

فصل

فإن قال قد وضع لى ما ذكرتموه فى أمر هذه الآية و أثبتتموه فى معناها كما ظهر الحق لى فيما تقدمها و انكشف بترادف الحجج التى أوردتموها ما كان مستورا عنى من ضعف تأول مخالفكم لها غير أنى واصف استدلالاً لهم من آى آخر على ما يدعونه من إمامة أبى بكر و عمر لأسمع ما عندكم فيه فإن أمره قد اشتبه على و لست أجد محيصاً عنه و ذلك أنهم قالوا وجدنا الله تعالى يقول فى سورة الفتح سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يُفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا. ثم قال قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَ إِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا.

الإفصاح ص : ١٠٨

قالوا فحظر الله على نبيه ص إخراج المخلفين معه بقوله قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكَ  
قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ. ثم أوجب عليهم الخروج مع الداعى لهم من بعده إلى قتال القوم  
الذين وصفهم بالبأس الشديد من الكفار و ألزمهم طاعته فى قتالهم حتى يجيبوا إلى  
الإسلام و وجدنا الداعى لهم إلى ذلك من بعده أبا بكر و عمر لأن أبا بكر دعاهم إلى  
قتال المرتدين و كانوا أولى بأس شديد على الحال المعروفة ثم دعاهم عمر بن  
الخطاب من بعده إلى قتال أهل فارس و كانوا كفارا أشداء فدل ذلك على إمامتهما بما  
فرض الله تعالى فى كتابه من طاعتهما فهذا دليل للقوم على نظامه الذى حكيناه فما  
قولكم فيه. قيل له ما نرى فى هذا الكلام على إعجاب أهل الخلاف به حجة تؤنس و لا  
شبهة تلتبس و ليس فيه أكثر من الدعوى العرية عن البرهان و من لجأ إلى مثله فيما  
يجب بالحجة و البيان فقد كشف عن عجزه و شهد على نفسه بالخذلان و ذلك أن  
متضمن الآى ينبئ عن منع المخلفين من اتباع رسول الله ص عند الانطلاق إلى المغانم  
التي سألها القوم اتباعه ليأخذوها و ليس فيه حظر عليه ص بإخراجهم  
الإفصاح ص : ١٠٩

معه فى غير ذلك الوجه و لا منع له من إيجاب الجهاد عليهم معه فى مغاز آخر. و بعد  
تلك الحال فمن أين يجب إذا كان الله تعالى قد أمره بإيذانهم عند الرد لهم عن وجه  
الغنيمة بالدعوة فيما بعد إلى قتال الكافرين أن يكون ذلك بدعاء من بعده دون أن  
يكون بدعائه هو بنفسه ص إذا كان ص قد دعا أمتة إلى قتال طوائف من الكفار أولى  
بأس شديد بعد هذه الغزاة التي غنم فيها المسلمون و حظر الله تعالى فيها على  
المخلفين الخروج و هل فيما ذكره من ذلك أكثر من الدعوى على ما وصفناه  
فصل

ثم يقال لهم أ ليس الوجه الذى منع الله تعالى المخلفين من اتباع النبى ص فيه  
الوصول إلى الغنائم منه بالخروج معه هو فتح خيبر الذى بشر الله تعالى به أهل بيعة  
الرضوان على ما اتفق عليه أهل التفسير و تواتر به أهل السير و الآثار فلا بد من أن

يقولوا بلى و إلا سقط الكلام معهم فيما يتعلق بتأويل القرآن و يرجع فيه إلى علماء التفسير و رواه الأخبار إذ ما وصفناه إجماع ممن سميناه. فيقال لهم أ و لستم تعلمون أن رسول الله ص قد غزا بعد غزوة خيبر غزوات عديدة و سار بنفسه و أصحابه إلى مواطن كثيرة

الإفصاح ص : ١١٠

و استنفر الأعراب و غيرهم فيها إلى جهاد الكفار و لقي المسلمون فى تلك المقامات من أعدائهم ما انتظم وصف الله تعالى له بالبأس الشديد لا سيما بمؤتة و حنين و تبوك سوى ما قبلها و ما بينها و بعدها من الغزوات و لا بد أيضا من أن يقولوا بلى و إلا وضح من جهلهم ما يحظر مناظرتهم فى هذا الباب. فيقال لهم فمن أين يخرج لكم مع ما وصفناه أيها الضعفاء الأوغاد وجوب طاعة المخلفين من الأعراب بعد النبى ص دون أن يكون هو الداعى لهم بنفسه على ما بيناه فلا يجدون حيلة فى إثبات ما ادعوه مع ما شرحناه

فصل

ثم يقال لهم ينبغى أن تنتبهوا من رقدتكم و تعلموا أن الله تعالى لو أراد منع المخلفين من اتباع النبى ص فى جميع غزواته على ما ظننتموه لما خص ذلك بوقت معين دون ما سواه و لكان الحظر له واردا على الإطلاق و بما يوجب عمومته فى كل حال و لما لم يكن الأمر كذلك بل كان مختصا بزمان الغنائم التى تضمن البشارة فيها القرآن و بوصف مسألتهم له بالاتباع دون حال الامتناع منه أو الإعراض عن

الإفصاح ص : ١١١

السؤال دل على بطلان ما توهمتموه و وضح لكم بذلك الصواب

فصل آخر

و قد ظن بعض أهل الخلاف بجهله و قلة علمه أن هؤلاء المخلفين من الأعراب هم الطائفة الذين تخلفوا عن رسول الله ص فى غزوة تبوك و كانت مظهرة له بالنفاق

فتعلق فيما ادعاه من حظر النبي ص عليهم الاتباع له على كل حال بقوله جل اسمه فى سورة التوبة فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ. فقال هذا هو المراد بقوله فى سورة الفتح كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ و إذا كان قد منعه من إخراجهم معه أبدا ثبت أن الداعى لهم إلى قتال القوم الذين وصفهم بالبأس الشديد هو غيره و ذلك مصحح عند نفسه ما ادعاه من وجوب طاعة أبى بكر و عمر و عثمان على ما قدمنا القول فيه و بيناه آنفا. فيقال له أيها الغافل الغبى الناقص أين يذهب بك و هذه

الإفصاح ص : ١١٢

الآية و ما قبلها من قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَثَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ نزلت فى غزوة تبوك بإجماع علماء الأمة و لتفصيل ما قبلها من التأويل قصص طويله قد ذكرها المفسرون و سطرها مصنفو السير و المحدثون. و لا خلاف أن الآيات التى نزلت فى سورة الفتح نزلت فى المخلفين عن الحديبية و بين هاتين الغزوتين من تفاوت الزمان ما لا يختلف فيه اثنان من أهل العلم و بين الفريقين أيضا فى النعت و الصفات اختلاف فى ظاهر القرآن. فكيف يكون ما نزل بتبوك و هى سنة تسع من الهجرة متقدما على النازل فى عام الحديبية و هى سنة ست لو لا أنك فى حيرة تصدك عن الرشاد. ثم يقال له فهب أن جهلك بالأخبار و قلة معرفتك بالسير و الآثار سهل عليك القول فى تأويل القرآن بما قضى على بطلانه التأريخ المتفق عليه بواضح البيان أ ما سمعت الله جل اسمه يقول فى المخلفين من الأعراب سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَ إِنْ تَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا.

الإفصاح ص : ١١٣

فأخبر عن وقوع الدعوة لهم إلى القتال على الاستقبال و إرجاء أمرهم فى الثواب و العقاب بشرطه فى الطاعة منهم و العصيان و لم يقطع بوقوع أحد الأمرين منهم على البيان. و قال جل اسمه فى المخلفين الآخرين من المنافقين المذكورين فى سورة براءة فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ. فقطع على استحقاقهم العقاب و أخبر نبيه ص بخروجهم من الدنيا على الضلال و نهاه عن الصلاة عليهم إذا فارقوا الحياة ليكشف بذلك عن نفاقهم لسائر الناس و شهد عليهم بالكفر بالله عز اسمه و برسوله ص بصريح الكلام و لم يجعل لهم فى الثواب شرطاً على حال و أكد ذلك بقوله تعالى وَ لَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَ تَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَ هُمْ كَافِرُونَ وَ هذا جزم من الله تعالى على كفرهم فى الحال و موتهم على الشرك

الإفصاح ص : ١١٤

به و سوء عاقبتهم و خلودهم فى النار و قد ثبت فى العقول فرق ما بين المرجأ أمره فيما يوجب الثواب و العقاب و بين المقطوع له بأحدهما على الوجوه كلها. و أن الإرجاء لما ذكرناه و الشرط الذى ضمنه كلام الله تعالى فيما تلوناه لا يصح اجتماعه مع القطع بما شرحناه من متضمن الآى الأخر على ما بيناه لشخص واحد و لا لأشخاص متعددة على جميع الأحوال و أن من جوز ذلك و ارتاب فى معناه فليس بمحل من يناظر فى الديانات لأنه لا يصير إلى ذلك إلا بآفة تخرجه عن حد العقلاء أو مكابرة ظاهرة و عناد و هذا كاف فى فضيحة هؤلاء الضلال الذين حملهم الجهل بدين الله و النصب لآل محمد نبيه ص على القول فى القرآن بغير هدى و لا بيان نسأل الله التوفيق و نعوذ به من الخذلان

فصل

على أنا لو سلمنا لهم تسليم نظر ما توهموه من تضمن الآية لوجوب طاعة داع

للمخلفين من الأعراب إلى القتال بعد النبي ص

الإفصاح ص : ١١٥

على ما اقترحوه و اعتبرنا فيما ادعوه من ذلك لأبى بكر و عمر و عثمان بمثل ما اعتبروه  
لكان بأن يكون دلالة على إمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب ع أولى من أن يكون  
دلالة على إمامة من ذكره و ذلك أن أمير المؤمنين ع قد دعا بعد النبي ص إلى قتال  
الناكثين بالبصرة و القاسطين بالشام و المارقين بالنهروان و استنفر الكافة إلى  
قتالهم و حربهم و جهادهم حتى ينقادوا بذلك إلى دين الله تعالى الذى فارقه و  
يخرجوا به عن الضلال الذى اكتسبوه و قد علم كل من سمع الأخبار ما كان من شدة  
أصحاب الجمل و صبرهم عند اللقاء حتى قتل بين الفريقين على قول المقل عشرة  
آلاف إنسان. و تقرر عند أهل العلم أنه لم تر حرب فى جاهلية و لا إسلام أصعب و لا  
أشد من حرب صفين و لا سيما ما جرى من ذلك ليلة الهرير حتى فات أهل الشام فيها  
الصلاة و صلى أهل العراق بالتكبير و التهليل و التسييح بدلا من الركوع و السجود و  
القراءة لما كانوا عليه من الاضطراب بتواصل اللقاء فى القتال حتى كلت السيوف بينهم  
لكثرة الضراب و فنى النبل و تكسرت الرماح بالطعان و لجأ كل امرئ منهم عند عدم  
سلاحه إلى قتال صاحبه بيده و فمه حتى هلك جمهورهم بما وصفناه و انكشفت الحرب  
بينهم عن قتل نيف و عشرين ألف

الإفصاح ص : ١١٦

إنسان على قول المقل أيضا و ضعف هذا العدد أو قريب من الضعف على قول آخرين  
بحسب اختلافهم فى الروايات. فأما أهل النهروان فقد بلغ و ظهر من شدتهم و بأسهم و  
صبرهم على القتال مع أمير المؤمنين ع بالبصرة و الشام ما لم يرتب فيه من أهل  
العلم اثنان و ظهر من إقدامهم بعد التحكيم على قتل النفوس و الاستسلام للموت و  
البأس و النجدة ما يغنى أهل العلم به عن الاستدلال عليه و الاستخراج لمعناه و لو لم  
يدل على عظم بأسهم و شدتهم فى القتال إلا أنهم كانوا بالاتفاق أربعة آلاف إنسان

فصبروا على اللقاء حتى قتل سائرهم سوى أربعة أنفس شذوا منهم على ما جاءت به الأخبار. و لم يجر أمر أبى بكر و عمر فى الدعوة مجرى أمير المؤمنين ع لأنهما كانا مكتفين بطاعة الجمهور لهما و انقياد الجماعات إلى طاعتهما و عصية الرجال لهما فلم يظهر من دعائهما إلى قتال من سير إليه الجيوش ما ظهر من أمير المؤمنين ع فى الاستنفار و الترغيب فى الجهاد و الترهيب من تركه و الاجتهاد فى ذلك و النكير له حالا بعد حال لتقاعد الجمهور عن نصرته و خذلان من خذله من أعدائه الشاكين فى أمره و المعاندين له و ما منى به من تمويه خصومة و تعلقهم فى استحلال قتاله بالشبهات. ثم لم يبن من شدة أهل الردة و فارس مثل ما ذكرناه من أهل

الإفصاح ص : ١١٧

البصرة و الشام و النهروان على ما شرحناه بل ظهر منهم خلاف ذلك لسرعة انفضاضهم عن لقيهم من أهل الإسلام و تفرقهم و هلاكهم بأهون سعى و أوحى مدة و أقرب مؤنة على ما تواترت به الآثار و علمه كافة من سمع الأخبار فبان بما وصفناه أننا مع التسليم للخصوم بما ادعوه فى معنى الآية و باعتبارهم الذين اعتمدوه أولى بالحجة منهم فى صرف تأويلها إلى إمامة أمير المؤمنين ع دون من سموه على ما قدمناه. و لو تكافأ القولان و لم يكن لأحدهما رجحان على صاحبه فى البرهان لكانت المكافأة مسقطاً لما حكموا به من تخصيص أبى بكر و عمر بدلالة الآية على الترتيب الذى أصلوا الكلام عليه فى الاستدلال و هذا ظاهر جلى و لله الحمد

فصل

قد كان بعض متكلمى المعتزلة رام الطعن فى هذا الكلام بأن قال قد ثبت أن القوم الذين فرض الله تعالى قتالهم بدعوة من أخبر عنه كفار خارجون عن ملة الإسلام بدلالة قوله تعالى تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ.

الإفصاح ص : ١١٨

و أهل البصرة و الشام و النهروان فيما زعم لم يكونوا كفارا بل كانوا من أهل ملة

الإسلام إلا أنهم فسقوا عن الدين و بغوا على الإمام فقاتلهم بقوله تعالى وَ إِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ. و أكد ذلك عند نفسه بسيرة أمير المؤمنين ع فيهم و بخبر رواه عنه ع أنه سئل عنهم

فقال إخواننا بغوا علينا و لم يخرجهم عن حكم أهل الإسلام. قال فثبت بذلك أن الداعي إلى قتال من سماه الله تعالى و وصفه بالبأس الشديد إنما هو أبو بكر و عمر دون أمير المؤمنين ع

### فصل

فقلت له ما أبين غفلتك و أشد عماك أ نسيت قول أصحابك في المنزلة بين المنزلتين و إجماعهم على أن من استحق التسمية بالفسق خارج بما به استحق ذلك عن الإيمان و الإسلام غير سائغ تسميته بأحد هذين الاسمين في الدين على التقييد و الإطلاق أم جهلت هذا من أصل الاعتزال أم تجاهلت و ارتكبت العناد.

الإفصاح ص : ١١٩

أ و لست تعلم أن المتعلق بإيجاب الإسلام على أهل البصرة و الشام و النهروان لا يلزمه بذلك إكفارهم و لا يمنعه من نفى الكفر عنهم بحسب ما نبهناك عليه من مقالة أصحابك في الأسماء و الأحكام. فكيف ذهب عليك هذا الوجه من الكلام و أنت تزعم أنك متحقق بعلم الحجاج فاستحى لذلك و بانته فضيحتة بما كان يدافع به من

الهذيان

### فصل

قال بعض المرجئة و كان حاضر الكلام قد نجونا نحن من المناقضة التي وقع فيها أهل الاعتزال لأننا لا نخرج أحدا من الإسلام إلا بكفر يضاد الإيمان فيجب على هذا الأصل أن يكون الكلام بيننا في إكفار القوم على ما تذهبون إليه و إلا لزمكم معنى الآي. فقلت له لسنا نحتاج إلى ما ظننت من نقل الكلام على الفرع و إن كان مذهبك في

الأسماء ما وصفت لأن الإسلام عندنا و عندك إنما هو الاستسلام و الانقياد و لا خلاف بيننا أن الله عز و جل قد أوجب على محاربى أمير المؤمنين ع مفارقة ما هم عليه بذلك من العصيان و ألزمهم الاستسلام له و الانقياد إلى ما يدعوهم إليه من الدخول فى الطاعة و كف القتال فيكون قوله تعالى تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ

الإفصاح ص : ١٢٠

يُسَلِّمُونَ خارجا على هذا المعنى الذى ذكرناه و هو موافق لأصلك و جار على أصل اللغة التى نزل بها القرآن فلحق بالأول فى الانقطاع و لم أحفظ منه إلا عبارات فارغة داخله فى باب الهذيان

فصل

على أنه يقال للمعتزلة و المرجئة و الحشوية جميعا لم أنكرتم إكفار محاربى أمير المؤمنين ع و قد فارقوا طاعة الإمام العادل و أنكروها و ردوا فرائض الله تعالى عليه و جحدوها و استحلوا دماء المؤمنين و سفكوها و عادوا أولياء الله المتقين فى طاعته و والوا أعداءه الفجرة الفاسقين فى معصيته و أنتم قد أكفرتم مانعى أبى بكر الزكاة و قطعتم بخروجهم عن ملة الإسلام و من سميناه قد شاركهم فى منع أمير المؤمنين ع الزكاة و أضاف إليه من كبائر الذنوب ما عددناه و هل فرقكم بين الجميع فى أحكام الكفر و الإيمان إلا عناد فى الدين و عصبية للرجال

فصل

فإن قالوا مانعو الزكاة إنما منعوها على وجه العناد و محاربو أمير المؤمنين إنما حاربوه و منعوه زكاتهم و استحلوا الدماء فى خلافه على

الإفصاح ص : ١٢١

التأويل دون العناد فلهذا افترق الأمران. قيل لهم انفصلوا ممن قلب القصة عليكم فحكم على محاربى أمير المؤمنين ع فى حروبه و استحلال دماء المؤمنين من أصحابه و منعه الزكاة و إنكار حقوقه بالعناد و حكم على مانعى أبى بكر الزكاة بالشبهة و الغلط

فى التأويل و هذا أولى بالحق و الصواب لأن أهل اليمامة لم يجحدوا فرض الزكاة و إنما أنكروا فرض حملها إلى أبى بكر و قالوا نحن نأخذها من أغنيائنا و نضعها فى فقرائنا و لا نوجب على أنفسنا حملها إلى من لم يفترض له ذلك علينا بسنة و لا كتاب. و لم نجد لمحاربى أمير المؤمنين ع حجة فى خلافه و استحلال قتاله و لا شبهة أكثر من أنهم نكثوا بيعته فقد أعطوه إياها من أنفسهم بالاختيار و ادعوا بالعناد أنهم أجابوا إليها بالاضطرار و قرفوه بقتل عثمان و هم يعلمون اعتزاله فتنة عثمان و طالبوه بتسليم قتلته إليهم و ليس لهم فى الأرض سلطان و لا يجوز تسليم القوم إليهم على الوجوه كلها و الأسباب و دعاه المارقون منهم إلى تحكيم الكتاب فلما أجابهم إليه زعموا أنه قد كفر بإجابتهم إلى الحكم بالقرآن و هذا ما لا يخفى العناد من جماعتهم فيه على أحد من ذوى الألباب

الإفصاح ص : ١٢٢

#### فصل

فإن قالوا فإذا كان محاربو أمير المؤمنين ع كفارا عندكم بحربة مرتكبي العناد فى خلافه فما باله ع لم يسر فيهم بسيرة الكفار فيجهز على جرحاهم و يتبع مدبرهم و يغنم جميع أموالهم و يسبى نسائهم و ذراريهم و ما أنكرتم أن يكون عدوله عن ذلك فى حكمهم يمنع من صحة القول عليهم بالإكفار. قيل لهم إن الذى وصفتموه فى حكم الكفار إنما هو شىء يختص بمحاربى المشركين و لم يوجد فى حكم الإجماع و السنة فيمن سواهم فى سائر الكفار فلا يجب أن يعدى منهم إلى غيرهم بالقياس أ لا ترون أن أحكام الكافرين تختلف فمنهم من يجب قتله على كل حال و منهم من يجب قتله بعد الإمهال و منهم من تؤخذ منه الجزية و يحقن دمه بها و لا يستباح و منهم من لا يحل دمه و لا تؤخذ منه الجزية على حال و منهم من يحل نكاحه و منهم من يحرم بالإجماع فكيف يجب اتفاق الأحكام من الكافرين على ما أوجبتموه فيمن سميناه إذا كانوا كفارا و هى على ما بيناه فى دين الإسلام من الاختلاف

## فصل

ثم يقال لهم خبرونا هل تجدون فى السنة أو الكتاب أو الإجماع الحكم فى طائفة من الفساق بقتل المقبلين منهم و ترك المدبرين و حظر

الإفصاح ص : ١٢٣

الإجهاز على جرحى المقاتلين و غنيمة ما حوى عسكريهم دون ما سواه من أمتعتهم و أموالهم أجمعين. فإن ادعوا معرفة ذلك و وجوده طولبوا بتعيينه فيمن عدا البغاة من محاربي أمير المؤمنين ع فإنهم يعجزون عن ذلك و لا يستطيعون إلى إثباته سبيلا. و إن قالوا إن ذلك و إن كان غير موجود فى طائفة من الفاسقين فحكم أمير المؤمنين ع به فى البغاة دليل على أنه فى السنة أو الكتاب و إن لم يعرف وجه التعيين. قيل لهم ما أنكرتم أن يكون حكم أمير المؤمنين ع فى البغاة ممن سميتهم دليلا على أنه حكم الله تعالى فى طائفة من الكافرين موجود فى السنة و الكتاب و إن لم يعرف الجمهور الوجه فى ذلك على التعيين فلا يجب أن يخرج القوم من الكفر لتخصيصهم من الحكم بخلاف ما حكم الله تعالى به فيمن سواهم من الكافرين كما لا يجب خروجهم من الفسق بتخصيصهم من الحكم بخلاف ما حكم الله تعالى به فيمن سواهم من الفاسقين و هذا ما لا فصل فيه

## فصل

على أن أكثر المعتزلة يقطعون بكفر المشبهة و المجبرة و لا

الإفصاح ص : ١٢٤

يخرجونهم بكفرهم عن الملة و يرون الصلاة على أمواتهم و دفنهم فى مقابر المسلمين و موارثتهم و منهم من يرى مناكلتهم و لا يلحقونهم بغيرهم من الكفار فى أحكامهم المضادة لما وصفناه و لا يلزمون أنفسهم مناقضة فى ذلك. و أبو هاشم الجبائى خاصة يقطع بكفر من ترك الكفر و أقام على قبيح أو حسن يعتقد قبحه و لا يجرى عليه شيئا من أحكام الكافرين من قتل أو أخذ جزية أو منع من موارثة أو دفن فى مقابر المسلمين

أو صلاة عليه بعد أن يكون مظهرًا للشهادتين والإقرار بجميع ما جاء به النبي ص على الإجمال وهذا يمنعه فيمن تقدم ذكره من المعتزلة وأصحابهم من المطالبة في محاربي أمير المؤمنين ع بما سلف حكايته عن الخصوم ولا يسوغ لهم الاعتماد بذكر الإسلام من الأذى

## فصل

فإن قالوا كيف يصح لكم إكفار أهل البصرة والشام وقد سئل

الإفصاح ص : ١٢٥

أمير المؤمنين ع عنهم

فقال إخواننا بغوا علينا لم ينف عنهم الإيمان ولا حكم عليهم بالشرك والإكفار. قيل لهم هذا خبر شاذ لم يأت به التواتر من الأخبار ولا أجمع على صحته رواة الآثار وقد قابله ما هو أشهر منه عن أمير المؤمنين ع وأكثر نقله وأوضح طريقا في الإسناد وهو أن رجلا سأل أمير المؤمنين ع بالبصرة والناس مصطفىون للحرب فقال له علام نقاتل هؤلاء القوم يا أمير المؤمنين ونستحل دمائهم وهم يشهدون شهادتنا ويصلون إلى قبلتنا. فتلاع هذه الآية رافعا بها صوته وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون. فقال الرجل حين سمع ذلك كفار ورب الكعبة وكسر جفن سيفه ولم يزل يقاتل حتى قتل. و تظاهر الخبر عنه ع

أنه قال يوم البصرة والله ما قوتل أهل هذه الآية حتى اليوم يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل

الإفصاح ص : ١٢٦

الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم

و جاء مثل ذلك عن عمار وحذيفة رحمة الله عليهما وغيرهما من أصحاب النبي ص

فالأمر فى اجتماع أصحاب أمير المؤمنين ع على إكفار عثمان و الطالبين بدمه و أهل  
النهر وان أظهر من أن يحتاج فيه إلى شرح و بيان و عنه أخذت الخوارج مذهبها  
الموجود فى أخلافها اليوم من الإكفار لعثمان بن عفان و أهل البصرة و الشام و إن  
كانت الشبهة دخلت عليهم فى سيرته ع فيهم و ما استعمله من الأحكام حتى ناظره  
أسلافهم عند مفارقتهم له فحججهم بما قد تواترت به الأخبار

## فصل

على أنا لو سلمنا لهم الحديث فى وصفهم بالإخوة له ع لما منع من كفرهم كما لم يمنع  
من بغيتهم و لم يضاد ضلالهم باتفاق مخالفينا و لا فسقهم عن الدين و استحقاقهم  
اللعنة و الاستخفاف و الإهانة و سلب اسم الإيمان عنهم و الإسلام و القطع عليهم  
بالخلود فى الجحيم.

الإفصاح ص : ١٢٧

قال الله تعالى وَ إِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا فَأُضَافَهُ عَلَيْهِم بِالْإِخْوَةِ وَ هُوَ نَبِىُّ اللَّهِ وَ هُمُ الْكَافِرُونَ  
بِاللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ قَالَ تَعَالَىٰ وَ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا وَ قَالَ وَ إِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا  
وَ لَمْ يَنَافِ ذَلِكَ كُفْرَهُمْ وَ لَا ضَادَ ضَلَالَهُمْ وَ شَرَكُهُمْ فَأَحْرَىٰ أَنْ لَا يُضَادَ تَسْمِيَةَ أَمِيرِ  
الْمُؤْمِنِينَ ع مُحَارِبِيهِ بِالْإِخْوَةِ مَعَ كُفْرِهِمْ بِحَرْبَةٍ وَ ضَلَالَهُمْ عَنِ الدِّينِ بِخِلَافِهِ وَ هَذَا بَيْنَ  
لَا إِشْكَالَ فِيهِ

## فصل

و مما يدل على كفر محاربي أمير المؤمنين ع علمنا بإظهارهم التدين بحربة و  
الاستحلال لدمه و دماء المؤمنين من ولده و عترته و أصحابه و قد ثبت أن استحلال  
دماء المؤمنين أعظم عند الله من استحلال جرعة خمر لتعاطم المستحق عليه من  
العقاب بالاتفاق و إذا كانت الأمة مجمعة على إكفار مستحل الخمر و إن شهد  
الشهادتين و أقام الصلاة و آتى الزكاة فوجب القطع على كفر مستحل

الإفصاح ص : ١٢٨

دماء المؤمنين لأنه أكبر من ذلك و أعظم فى العصيان بما ذكرناه و إذا ثبت ذلك صح  
الحكم بإكفار محاربى أمير المؤمنين ع على ما وصفناه. دليل آخر و يدل أيضا على ذلك  
ما تواترت به الأخبار من

قول النبى ص لعلى ع حربك يا على حربى و سلمك سلمى  
و قد ثبت أنه لم يرد بذلك الخبر عن كون حرب أمير المؤمنين ع حربيه على الحقيقة و  
إنما أراد التشبيه فى الحكم دون ما عداه و إلا كان الكلام لغوا ظاهر الفساد و إذا كان  
حكم حربيه ع كحكم حرب الرسول ص و جب إكفار محاربيه كما يجب بالإجماع إكفار  
محاربى رسول الله ص. دليل آخر و هو أيضا ما أجمع على نقله حملة الآثار من قول  
رسول الله ص

من آذى عليا فقد آذانى و من آذانى فقد آذى الله تعالى  
و لا خلاف بين أهل الإسلام أن المؤذى للنبى ص بالحرب و السب و القصد له بالأذى و  
التعمد لذلك كافر خارج عن ملة الإسلام فإذا ثبت ذلك و جب الحكم بإكفار محاربى أمير  
المؤمنين ع بما أوجبه  
الإفصاح ص : ١٢٩

النبى ص من ذلك بما بيناه. دليل آخر و هو أيضا ما انتشرت به الأخبار و تلقاه العلماء  
بالقبول عن رواية الآثار من

قول النبى ص لأمير المؤمنين ع اللهم وال من والاه و عاد من عاداه  
و قد ثبت أن من عادى الله تعالى و عصاه على وجه المعادة فهو كافر خارج عن الإيمان  
فإذا ثبت أن الله تعالى لا يعادى أولياءه و إنما يعادى أعداءه و صح أنه تعالى معاد  
لمحاربى أمير المؤمنين ع لعداوتهم له بما ذكرناه من حصول العلم بتدينهم بحربة ع  
بما ثبت به عداوة محاربى رسول الله ص و يزول معه الارتياب و جب إكفارهم على ما  
قدمناه. و قد استقصيت الكلام فى هذا الباب فى كتابى المعروف بالمسألة الكافئة و  
فيما أثبتته منه هاهنا كفاية إن شاء الله

## فصل

ثم يقال للمعتزلة و من وافقهم فى إنكار إمامة معاوية بن أبى

الإفصاح ص : ١٣٠

سفيان و بنى أمية من عقلاء أصحاب الحديث ما الفرق بينكم فيما تأولتم به الآية و أوجبتم به منها طاعة أبى بكر و عمر و بين الحشوية فيما أوجبوا به منها طاعة معاوية و بنى أمية و جعلوه حجة لهم على إمامتهم و عموا بالمعنى بها أبا بكر و عمر و عثمان و من ذكرناه. و ذلك أن أكثر فتوح الشام و بلاد المغرب و البحرين و الروم و خراسان كانت على يد معاوية بن أبى سفيان و أمرائه كعمرو بن العاص و بسر بن أرطاة و معاوية بن خديج و غير من ذكرناه و من بعدهم على أيدي بنى أمية و أمرائهم بلا اختلاف. فإن جروا على ذلك خرجوا عن أصولهم و زعموا أن الله سبحانه أوجب طاعة الفاسقين و أمر باتباع الظالمين و نص على إمامة المجرمين و إن امتنعوا منه لعلته من العلل مع ما وصفناه من قتالهم بعد النبى ص لقوم كفار أولى بأس شديد منعوا من ذلك فى الرجلين بمثلها فلا يجدون فصلا مع ما يلحق مقاتلتهم من الخلل و التناقض بالتخصيص على التحكم دون الحجة و البيان و من الله نسأل التوفيق

الإفصاح ص : ١٣١

## فصل

فإن قال قد قطعتم عذرى فى الجواب عما تعلق به خصماؤكم من تأويل هذه الآية و أزلتم بحمد الله ما اشتبه على من مقالهم فيها و لكن كيف يمكنكم تأويل قوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَ يُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ و قد علمتم أنه لم يقاتل المرتدين بعد النبى ص إلا أبو بكر فوجب أن يكون إماما وليا لله تعالى بما ضمنه التنزيل و هذا ما لا نرى لكم عنه محيصا. قيل له قد بينا فيما سلف وجه التأويل

لهذه الآية و ذكرنا عن خيار الصحابة أنها نزلت فى أهل البصرة بما رويناه عن حذيفة بن اليمان و عمار بن ياسر و قد جاءت الأخبار بمثل ذلك عن أمير

الإفصاح ص : ١٣٢

المؤمنين ع و وردت بمعناه عن عبد الله بن مسعود و دللنا أيضا على كفر محاربى أمير المؤمنين ع بما لا يخفى الصواب فيه على ذوى الإنصاف و ذلك موجب لردتهم عن الدين الذى دعا الله تعالى إليه العباد فبطل صرف تأويلها عن هذا الوجه إلى ما سواه  
فصل

مع أن متضمن الآية و فوائدها و ما يتصل بها مما بعدها يقضى بتوجهها إلى أمير المؤمنين ع فإنه المعنى بالمدحة فيها و المشار إليه فى جهاد المرتدين دون من ظنوه بغير بصيرة و توهّموه. و ذلك أن الله سبحانه توعد المرتدين عن دينه بالانتقام منهم بذى صفات مخصوصة بينها فى كتابه و عرفها كافة عباده بما يوجب لهم العلم بحقائقها و كانت بالاعتبار الصحيح خاصة لأمر المؤمنين ع دون المدعى له ذلك بما لا يمكن دفعه إلا بالعناد. فأولها وصفهم بأنهم يحبون الله تعالى و يحبهم الله. و قد علم كل من سمع الأخبار اختصاص أمير المؤمنين ع بهذا الوصف من الرسول ص و شهادته له به يوم خيبر حيث يقول

لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله و رسوله و يحبه الله و رسوله كرارا غير فرار لا

يرجع حتى يفتح الله على يديه

فأعطاهما عليا ع و لم

الإفصاح ص : ١٣٣

يرد خبر و لا جاء أثر بأنه ص وصف أبا بكر و لا عمر و لا عثمان بمثل ذلك فى حال من الأحوال بل مجيء هذا الخبر بوصف أمير المؤمنين ع بذلك عقيب ما كان من أبى بكر و عمر فى ذلك اليوم من الانهزام و اتباعه بوصف الكرار دون الفرار موجب لسلب الرجلين معنى هذه المدحة كما سلبهما مدحة الكر و ألزمهما ذم الفرار. و ثانيها وصف

المشار إليه في الآية باللين على المؤمنين و الشدة على الكافرين حيث يقول جل  
اسمه أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ  
لَوْمَةً لَئِيمَةً وهذا وصف لا يمكن أحدا دفع أمير المؤمنين ع عن استحقاقه بظاهر ما كان  
عليه من شدته على الكافرين و نكايته في المشركين و غلظته على الفاسقين و مقاماته  
المشهورة في تشييد الملة و نصرة الدين و رأفته بالمؤمنين و رحمته للصالحين. و لا  
يمكن أحدا ادعاؤه لأبى بكر إلا بالعصبية أو الظن دون اليقين لأنه لم يعرف له قتيل  
في الإسلام و لا بارز قرنا و لم ير له موقف عنى فيه بين يدى النبى ص و لا نازل بطلا و  
لا سفك بيده لأحد المشركين دما و لا كان له فيهم جريح و لم يزل من قتالهم هاربا و من  
حربهم ناكلا و كان على المؤمنين غليظا و لم يكن بهم رحима

الإفصاح ص : ١٣٤

أ لا ترى ما فعله بفاطمة سيدة نساء العالمين ع و ما أدخله من الذل على ولدها و ما  
صنع بشيعتها و ما كان من شدته على صاحب رسول الله ص و عامله على الصدقات و من  
كان فى حيزه من المسلمين حتى سفك دمائهم بيد المنافق الرجيم و استباح حريمهم  
بما لا يوجب ذلك فى الشرع و الدين. فثبت أنه كان من الأوصاف على ضد ما أوجبه الله  
تعالى فى حكمه لمن أخبر عن الانتقام به من المرتدين. ثم صرح تعالى فيما أوصله  
بالآية من الذكر الحكيم بنعت أمير المؤمنين ع و أقام البرهان الجلى على أنه عناه  
بذلك و أراداه خاصة بما حازه به من صفاته التى تحقق بالانفراد بها من العالمين. فقال  
جل اسمه إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ  
الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ وَ مَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ  
الْغَالِبُونَ. فصارت الآية متوجهة إلى أمير المؤمنين ع بدلالة متضمنها و ما اتصل بها  
على حسب ما شرحناه و سقط توهم المخالف فيما ادعاه لأبى

الإفصاح ص : ١٣٥

بكر على ما بيناه

## فصل

و يؤيد ذلك إنذار رسول الله ص قريشا بقتال أمير المؤمنين ع لهم من بعده حيث جاءه سهيل بن عمرو في جماعة منهم فقالوا يا محمد إن أرقاءنا لحقوا بك فارددهم علينا. فقال رسول الله ص لتنتهن يا معشر قريش أو لبيعثن الله عليكم رجلا يضربكم على تأويل القرآن كما ضربتكم على تنزيله فقال له بعض أصحابه من هو يا رسول الله أبو بكر فقال لا فقال فعمر فقال لا ولكنه خاف النعل في الحجرة و كان على ع يخصف نعل رسول الله ص في الحجرة

و قوله ص لأمر المؤمنين ع تقاتل بعدى الناكثين و القاسطين و المارقين

الإفصاح ص : ١٣٦

و قول الله عز و جل فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ و هى فى قراءة عبد الله بن مسعود منهم بعلى منتقمون و بذلك جاء التفسير عن علماء التأويل. و إذا كان الأمر على ما وصفناه و لم يجر لأبى بكر و عمر فى حياة النبى ص ما ذكرناه فقد صح أن المراد بمن ذكرناه أمير المؤمنين ع خاصة على ما بيناه. فقد صح أنه المراد بقوله تعالى فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ عَلَى مَا فَضَّلْنَا الْقَوْلَ بِهِ مِنْ انتظام الكلام و دلالة معانيه و ما فى السنة مما بينا الغرض فيه و شرحناه

## فصل

على أنا متى حققنا النظر فى متضمن هذه الآية و لم نتجاوز المستفاد من ظاهرها و تأويله على مقتضى اللسان إلى القرائن من الأخبار على نحو ما ذكرناه آنفا لم نجد فى ذلك أكثر من الأخبار

الإفصاح ص : ١٣٧

بوجود بدل من المرتدين فى جهاد من فرض الله جهاده من الكافرين على غير تعيين لطائفة دون طائفة من مستحقى القتال و لا عموم الجماعة بما يوجب استغراق الجنس فى المقال. أ لا ترى لو أن حكيما أقبل على عبيد له و قال لهم يا هؤلاء من يعصنى

منكم و يخرج عن طاعتي فسيغني الله عنه غيره ممن يطيعني و يجاهد معي على الإخلاص في النصيحة لي و لا يخالف أمري لكان كلامه هذا مفهوما مفيدا لحث عبده على طاعته و إخباره بغناه عنهم عند مخالفتهم و وجود من يقوم مقامهم في طاعته على أحسن من طريقتهم و لم يفد بظاهره و لا مقتضاه الأخبار بوجود من يجاهدهم أنفسهم على القطع و إن كان محتملا لو عيدهم بالجهاد على الجواز له دون الوجوب لموضع الإشارة بذكر الجهاد إلى مستحقه. و هذا هو نظير الآية فيما انطوت عليه و مماثل ألفاظها فيما تفضي إليه و من ادعى فيه خلاف ما ذكرناه لم يجد إليه سبيلا و إن رام فيه فصلا عجز عن ذلك و رجع بالخيبة حسيरा و من الله نسأل التوفيق

الإفصاح ص : ١٣٩

#### فصل

فإن قال أ فليس الله تعالى يقول في سورة الفتح مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ وَ قَدْ عَلِمْتَ الْكَافَّةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عُثْمَانَ مِنْ وَجْهِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ رُؤَسَاءِ مَنْ كَانَ مَعَهُ وَ إِذَا كَانُوا كَذَلِكَ فَهُمْ أَحَقُّ الْخَلْقِ بِمَا تَضُمُّهُ الْقُرْآنُ مِنْ وَصْفِ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَ مَدَحِهِمْ بِالظَّاهِرِ مِنَ الْبَيَانِ وَ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ بِالْخَطِإِ وَ الْعَصِيَانِ. قِيلَ لَهُمْ إِنَّ أَوَّلَ مَا نَقُولُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عُثْمَانَ وَ مَنْ تَضَيْفُهُ النَّاصِبَةُ إِلَيْهِمْ فِي الْفَضْلِ كَطَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرِ وَ سَعْدٍ وَ سَعِيدٍ وَ أَبِي عُبَيْدَةَ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَا يَتَخَصَّصُونَ مِنْ هَذِهِ الْمَدْحَةِ بِمَا خَرَجَ عَنْهُ

الإفصاح ص : ١٤٠

أبو هريرة و أبو الدرداء بل لا يتخصصون بشيء لا يعم عمرو بن العاص و أبو موسى الأشعري و المغيرة بن شعبة و أبا الأعور السلمي و يزيد و معاوية بن أبي سفيان بل لا يختصون منه بشيء دون أبي سفيان صخر بن حرب و عبد الله بن أبي سرح و الوليد بن

عقبة بن أبى معيط و الحكم بن أبى العاص و مروان بن الحكم و أشباههم من الناس لأن كل شىء أوجب دخول من سميتهم فى مدحة القرآن فهو موجب دخول من سميناه و عبد الله بن أبى سلول و مالك بن نويرة و فلان و فلان. إذ إن جميع هؤلاء أصحاب رسول الله ص و من كان معه و لأكثرهم من النصرة للإسلام و الجهاد بين يدى النبى ص و الآثار الجميلة و المقامات المحموده ما ليس لأبى بكر و عمر و عثمان فأين موضع الحجة لخصومنا فى فضل من ذكره على غيره من جملة من سميناه و ما وجه دلائلهم منه على إمامتهم فإننا لا نتوهمه بل لا يصح أن يدعيه أحد من العقلاء

## فصل

ثم يقال لهم خبرونا عما وصف الله تعالى به من كان مع نبيه ص بما تضمنه القرآن أ هو شامل لكل من كان معه ع

الإفصاح ص : ١٤١

فى الزمان أم فى الصقع و المكان أم فى ظاهر الإسلام أم فى ظاهره و باطنه على كل حال أم الوصف به علامة تخصيص مستحقه بالمدح دون من عداه أم لقسم آخر غير ما ذكرناه. فإن قالوا هو شامل لكل من كان مع النبى ص فى الزمان أو المكان أو ظاهر الإسلام ظهر سقوطهم و بان جهلهم و صرحوا بمدح الكفار و أهل النفاق و هذا ما لا يرتكبه عاقل. و إن قالوا إنه يشمل كل من كان معه على ظاهر الديانة و باطنها معا دون من عدتموه من الأقسام. قيل لهم فدلوا على أئمتكم و أصحابكم و من تسمون من أوليائكم أنهم كانوا فى باطنهم على مثل ما أظهره من الإيمان ثم ابنوا حينئذ على هذا الكلام و إلا فأنتم مدعون و متحكمون بما لا تثبت معه حجة و لا لكم عليه دليل و هيهات أن تجدوا دليلا يقطع به على سلامه بواطن القوم من الضلال إذ ليس به قرآن و لا خبر عن النبى ص و من اعتمد فيه على غير هذين فإنما اعتمد على الظن و الحسبان. و إن قالوا إن متضمن القرآن من الصفات المخصوصة إنما هى علامة على مستحقى المدحة من جماعة مظهرى الإسلام دون أن تكون منتظمة لسائرهم على ما ظنه الجهال.

قيل لهم فدلوا الآن على أن من سميتوه كان مستحقا لتلك الصفات لتتوجه إليه المدحة و يتم لكم فيه المراد و هذا ما لا سبيل إليه حتى يلج الجمل فى سم الخياط الإفصاح ص : ١٤٢

## فصل

ثم يقال لهم تأملوا معنى الآية و حصلوا فائدة لفظها و على أى وجه تخصص متضمنها من المدح و كيف مخرج القول فيها تجدوا أثمتكم أصفارا مما ادعيتوه لهم منها و تعلموا أنهم باستحقاق الذم و سلب الفضل بدلائلها أولى منهم بالتعظيم و التبجيل من مفهومها و ذلك أن الله تعالى ميز مثل قوم من أصحاب نبيه ص فى كتبه الأولى و ثبوت صفاتهم بالخير و التقى فى صحف إبراهيم و موسى و عيسى ع ثم كشف عنهم بما ميزهم به من الصفات التى تفردوا بها من جملة المسلمين و بانوا بحقيقتها عن سائر المقربين. فقال سبحانه مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ. و كان تقدير الكلام أن الذين بينت أمثالهم فى التوراة و الإنجيل من جملة أصحابك و من معك يا محمد هم أشداء على الكفار و الرحماء بينهم الذين تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله و رضوانا.

الإفصاح ص : ١٤٣

و جرى هذا فى الكلام مجرى من قال زيد بن عبد الله إمام عدل و الذين معه يطيعون الله و يجاهدون فى سبيل الله و لا يرتكبون شيئا مما حرم الله و هم المؤمنون حقا دون من سواهم إذ هم أولياء الله الذين تجب مودتهم دون من معه ممن عداهم و إذا كان الأمر على ما وصفناه فالواجب أن تستقرئ الجماعة فى طلب هذه الصفات فمن كان عليها منهم فقد توجه إليه المدح و حصل له التعظيم و من كان على خلافها فالقرآن اذن منبه على ذمه و كاشف عن نقصه و دال على موجب لومه و مخرج له عن منازل

التعظيم. فنظرنا فى ذلك و اعتبرناه فوجدنا أمير المؤمنين ع و جعفر بن أبى طالب و حمزة بن عبد المطلب و عبيدة بن الحارث و عمار بن ياسر و المقداد بن الأسود و أبى دجانة و هو سماك بن خرشة الأنصارى و أمثالهم من المهاجرين و الأنصار رضى الله عنهم قد انتظموا صفات الممدوحين من الصحابة فى متضمن القرآن. و ذلك أنهم بارزوا من أعداء الملة الإقران و كافحوا منهم الشجعان و قتلوا منهم الأبطال و سفكوا فى طاعة الله سبحانه دماء الكفار و بنوا بسيوفهم قواعد الإيمان و جلوا عن نبيهم ص الكرب

الإفصاح ص : ١٤٤

و الأحزان و ظهر بذلك شدتهم على الكفار كما وصفهم الله تعالى فى محكم القرآن و كانوا من التواصل على أهل الإسلام و الرحمة بينهم على ما ندبوا إليه فاستحقوا الوصف فى الذكر و البيان. فأما إقامتهم الصلاة و ابتغائهم من فضل الله تعالى القربات فلم يدفعهم عن علو الرتبة فى ذلك أحد من الناس فثبت لهم حقيقة المدح لحصول مثلهم فيما أخبر الله تعالى عنهم فى متقدم الكتب و استغنيا بما عرفنا لهم مما شرحناه فى استقراء غيرهم ممن قد ارتفع فى حاله الخلاف و سقط الغرض بطلبه على الاتفاق. ثم نظرنا فيما ادعاه الخصوم لأجل أئمتهم و أعظمهم قدرا عندهم من مشاركة من سميناه فيما ذكرنا من الصفات و بيناه فوجدناهم على ما قدمناه من الخروج عنها و استحقاق أضعافها على ما رسمناه. و ذلك أنه لم يكن لأحد منهم مقام فى الجهاد و لا عرف لهم قتيل من الكفار و لا كلم كلاما فى نصره الإسلام بل ظهر منه الجزع فى مواطن القتال و فر فى يوم خيبر و أحد و حنين و قد نهاهم الله تعالى عن الفرار و ولوا الأدبار مع الوعيد لهم على ذلك فى جلى البيان و أسلموا النبى ص للحتوف فى مقام بعد مقام فخرجوا بذلك عن الشدة على الكفار و هان أمرهم على أهل الشرك و الضلال و بطل أن يكونوا

الإفصاح ص : ١٤٥

من جملة المعنيين بالمدحة فى القرآن و لو كانوا على سائر ما عدا ما ذكرناه من باقى الصفات و كيف و أنى يثبت لهم شىء منها بضرورة و لا استدلال لأن المدح إنما توجه إلى من حصل له مجموع الخصال فى الآىة دون بعضها و خروج القوم من البعض بما ذكرناه مما لا يمكن دفعه إلا بالعناد و وجوب الحكم عليهم بالذم بما وصفناه و هذا بين جلى و الحمد لله

## فصل

ثم يقال لهم قد روى مخالفوكم عن علماء التفسير من آل محمد ع أن هذه الآىة إنما نزلت فى أمير المؤمنين و الحسن و الحسين و الأئمة ع من بعدهم خاصة دون سائر الناس و روايتهم لما ذكرنا عن سميناء أولى بالحق و الصواب مما ادعيتموه بالتأويل و الظن و الحسبان و رأى لإسنادهم مقالتهم فى ذلك إلى من ندب النبى ص إلى الرجوع إليه عند الاختلاف و أمر باتباعه فى الدين و أمن متبعة من الضلال. ثم إن دليل القرآن يعضده البيان و ذلك أن الله تعالى أخبر عن ذكره بالشدة على الكفار و الرحمة لأهل الإيمان و الصلاة له و الاجتهاد فى الطاعات بثبوت صفته فى التوراة و الإنجيل و بالسجود لله تعالى

الإفصاح ص : ١٤٦

و خلع الأنداد و محال وجود صفة ذلك لمن سجوده للأوثان و تقربه للآلات و العزى دون الله الواحد القهار لأنه يوجب الكذب فى المقال أو المدحة بما يوجب الذم من الكفر و العصيان. و قد اتفقت الكافة على أن أبا بكر و عمر و عثمان و طلحة و الزبير و سعدة و سعيدا و أبا عبيدة و عبد الرحمن قد عبدوا قبل بعثه النبى ص الأصنام و كانوا دهرًا طويلا يسجدون للأوثان من دون الله تعالى و يشركون به الأنداد فبطل أن تكون أسمائهم ثابتة فى التوراة و الإنجيل بذكر السجود على ما نطق به القرآن. و ثبت لأمر المؤمنين و الأئمة من ذريته ع ذلك للاتفاق على أنهم لم يعبدوا قط غير الله تعالى و لا سجدوا لأحد سواه و كان مثلهم فى التوراة و الإنجيل واقعا موقعه على ما وصفناه

مستحقا به المدحة قبل كونه لما فيه من الإخلاص لله سبحانه على ما بيناه. و وافق دليل ذلك برهان الخبر عمن ذكرناه من علماء آل محمد ص بما دل به النبي ص من مقاله الذى اتفق العلماء عليه و هذا أيضا مما لا يمكن التخلص منه مع الإنصاف

## فصل

على أنه يقال لهم خبرونا عن طلحة و الزبير أهما داخلان فى جملة الممدوحين بقوله تعالى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى

الإفصاح ص : ١٤٧

الْكُفَّارِ إِلَى آخِرِهِ أَمْ غَيْرِ دَاخِلِينَ فِي ذَلِكَ. فَإِنْ قَالُوا لَمْ يَدْخُلْ طَلْحَةُ وَ الزَّبِيرُ وَ نَحُوهُمَا فِي جَمَلَةِ الْقَوْمِ خَرَجُوا مِنْ مَذَاهِبِهِمْ وَ قِيلَ لَهُمْ مَا الَّذِي أَخْرَجَهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَ أَدْخَلَ أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عِثْمَانَ فَكُلُّ شَيْءٍ تَدْعُونَهُ فِي اسْتِحْقَاقِ الصِّفَاتِ فَطَلْحَةُ وَ الزَّبِيرُ أَشْبَهُ أَنْ يَكُونَا عَلَيْهَا مِنْهُمْ لَمَّا ظَهَرَ مِنْ مَقَامَاتِهِمْ فِي الْجِهَادِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لِأَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عِثْمَانَ فِيهِ ذِكْرٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ فَلَا يَجِدُونَ شَيْئًا يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَوْمِ أَكْثَرُ مِنَ الدَّعْوَى الظَّاهِرَةِ الْفُسَادِ. وَ إِنْ قَالُوا إِنْ طَلْحَةُ وَ الزَّبِيرُ فِي جَمَلَةِ الْقَوْمِ الْمَمْدُوحِينَ بِمَا فِي الْآيِ قِيلَ لَهُمْ فَهَلَا عَصَمَهُمَا الْمَدْحُ الَّذِي ادَّعَيْتُمُوهُ لَهُمْ مِنْ دَفْعِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع عَنْ حَقِّهِ وَ انْكَارِ إِمَامَتِهِ وَ اسْتِحْلَالِ حَرْبِهِ وَ سَفْكِ دَمِهِ وَ التَّدِينِ بَعْدَاوَتِهِ عَلَى أَى جِهَةٍ شِئْتُمْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ تَعَمُّدٍ أَوْ خَطِئٍ أَوْ شَبْهَةٍ أَوْ عِنَادٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ اجْتِهَادٍ. فَإِنْ قَالُوا إِنْ مَدَحَ الْقُرْآنُ عَلَى مَا يَزْعُمُونَ لَمْ يَعَصِمَهُمَا مِنْ ذَلِكَ وَ لَا بَدَّ مِنَ الْإِعْتِرَافِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنْ مَنَعَ دَفْعُهُ جَحْدَ الْإِضْطِرَارِ. قِيلَ لَهُمْ فَبِمَا تَدْفَعُونَ أَنْ أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عِثْمَانَ قَدْ دَفَعُوا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع عَنْ حَقِّهِ وَ تَقَدَّمُوا عَلَيْهِ وَ كَانَ أَوْلَى بِالْتَّقَدُّمِ عَلَيْهِمْ وَ أَنْكَرُوا إِمَامَتَهُ وَ قَدْ كَانَتْ ثَابِتَةً وَ دَفَعُوا النُّصُوصَ عَلَيْهِ وَ هِيَ لَهُ وَاجِبَةٌ وَ لَمْ

الإفصاح ص : ١٤٨

يعصمهم ذلك توجه المدح لهم من الآية كما لم يعصم طلحة و الزبير مما وصفناه و وقع منهم فى إنكار حق أمير المؤمنين ع كما وقع من الرجلين المشاركين لهم فيما

ادعيتموه من مدح القرآن و على الوجه الذى كان منهما ذلك من تعمد أو خطأ أو شبهة  
أو اجتهاد أو عناد و هذا ما لا سبيل لهم إلى دفعه و هو مبطل لتعلقهم بالآية و دفع  
أئمتهم عن الضلالة و إن سلم لهم منها ما تمنوه تسليم جدل للاستظهار

## فصل

و يؤكد ذلك أن الله تعالى مدح من وصف بالآية بما كان عليه فى الحال و لم يقض  
بمدحه له على صلاح العواقب و لا أوجب العصمة له من الضلال و لا استدامة لما  
استحق به المدحة فى الاستقبال. ألا ترى أنه سبحانه قد اشترط فى المغفرة لهم و  
الرضوان الإيمان فى الخاتمة و دل بالتخصيص لمن اشترط له ذلك على أن فى جملتهم  
من يتغير حاله فيخرج عن المدح إلى الذم و استحقاق العقاب فقال تعالى فيما اتصل  
به من وصفهم و مدحهم بما ذكرناه من مستحقهم فى الحال كَزَرَعَ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ  
فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ  
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا.

الإفصاح ص : ١٤٩

فبعضهم فى الوعد و لم يعمهم به و جعل الأجر مشروطا لهم بالأعمال الصالحة و لم  
يقطع على الثبات و لو كان الوصف لهم بما تقدم موجبا لهم الثواب و مبينا لهم  
المغفرة و الرضوان لاستحال الشرط فيهم بعده و تناقض الكلام و كان التخصيص لهم  
موجبا بعد العموم ظاهر التضاد و هذا ما لا يذهب إليه ناظر فبطل ما تعلق به الخصم  
من جميع الجهات و بان تهافتة على اختلاف المذاهب فى الأجوبة و الإسقاطات و المنة  
لله

الإفصاح ص : ١٥١

مسألة أخرى

و قد تعلق هؤلاء القوم أيضا بعد الذى ذكرناه عنهم فيما تقدم من الآى بقوله تعالى لا  
يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا

مِنْ بَعْدُ وَ قَاتُلُوا وَ كُلُّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. فزعموا بجهلهم أن هذه الآية دالة على أن أبا بكر و عمر و عثمان و طلحة و الزبير و سعدا و سعيدا و عبد الرحمن و أبا عبيدة بن الجراح من أهل الجنة على القطع و الثبات إذ كانوا ممن أسلم قبل الفتح و أنفقوا و قاتلوا الكفار و قد وعدهم الله الحسنى و هى الجنة و ما فيها من الثواب و ذلك مانع من وقوع معصية منهم يجب عليهم بها العقاب و موجب لولايتهم فى الدين و حجيتهم على كل حال

الإفصاح ص : ١٥٢

#### فصل

فيقال لهم إنكم بنيتم كلامكم فى تأويل هذه الآية و صرف الوعد فيها إلى أئمتكم على دعويين. إحداهما مقصورة عليكم لا يعضدها برهان و لا تثبت بصحيح الاعتبار. و الأخرى متفق على بطلانها لا تنازع فى فسادها و لا اختلاف و من كان أصله فيما يعتمده ما ذكرناه فقد وضح جهله لذوى الألباب فأما الدعوى الأولى فهى قولكم إن أبا بكر و عمر قد أنفقا قبل الفتح و هذا ما لا حجة فيه بخبر صادق و لا كتاب و لا عليه من الأمة إجماع بل الاختلاف فيه موجود و البرهان على كذبه لائح مشهود. و أما الدعوى الأخيرة و هى قولكم إنهما قاتلا الكفار فهذه مجمع على بطلانها غير مختلف فى فسادها إذ ليس يمكن لأحد من العقلاء أن يضيف إليهما قتل كافر معروف و لا جراحة مشرك موصوف و لا مبارزه قرن و لا منازل كفاء و لا مقام مجاهد. و أما هزيمتهما من الزحف فهى أشهر و أظهر من أن يحتاج فيه إلى الاستشهاد و إذا خرج الرجلان من الصفات التى تعلق الوعد بمستحقها من جملة الناس فقد بطل ما بنيتم على ذلك من الكلام

الإفصاح ص : ١٥٣

و ثبت بفحوى القرآن و دلائله استحقاقهما الوعيد بضد ما استحققه أهل الطاعة

#### فصل

على أن اعتلالكم يوجب عموم الصحابة كلها بالوعد و يقضى لهم بالعصمة من كل ذنب

لأنهم بأسرهم بين رجلين أحدهما أسلم قبل الفتح و أنفق و قاتل و الآخر كان ذلك منه بعد الفتح و من دفع منهم عن ذلك كانت حاله حال أبى بكر و عمر و عثمان فى دفع الشيعة لهم عما أضافه إليهم أشياءهم من الإنفاق لوجه الله تعالى و إذا كان الأمر على ما وصفناه و كان القرآن ناطقا بأن الله تعالى قد وعد جماعتهم الحسنى فكيف يختص بذلك من سميتموه لو لا العصبية و العناد

## فصل

ثم يقال لهم إن كان لأبى بكر و عمر و عثمان الوعد بالثواب لما ادعيتموه لهم من الإنفاق و القتال و أوجب ذلك عصمتهم من الآثام لأوجب ذلك لأبى سفيان و يزيد بن أبى سفيان و معاوية و خالد بن الوليد و عمرو بن العاص أيضا بل هو لهؤلاء أوجب و هم به أحق من أبى بكر و عمر و عثمان و غيرهم ممن سميتموه لما نحن مثبتوه فى المقال.

## الإفصاح ص : ١٥٤

و ذلك أنه لا خلاف بين الأمة أن أبا سفيان أسلم قبل الفتح بأيام و جعل رسول الله ص الأمان لمن دخل داره تكرامة له و تمييزا عن سواه و أسلم معاوية قبله فى عام القضية و كذلك كان إسلام يزيد بن أبى سفيان. و قد كان لهؤلاء الثلاثة من الجهاد بين يدى رسول الله ص ما لم يكن لأبى بكر و عمر و عثمان لأن أبا سفيان أبلى يوم حنين بلاء حسنا و قاتل يوم الطائف قتالا لم يسمع بمثله فى ذلك اليوم لغيره و فيه ذهبت عينه و كانت راية رسول الله ص مع ابنه يزيد بن أبى سفيان و هو يقدم بها بين يدى المهاجرين و الأنصار. و قد كان أيضا لأبى سفيان بعد النبى ص مقامات معروفة فى الجهاد و هو صاحب يوم اليرموك و فيه ذهبت عينه الأخرى و جاءت الأخبار أن الأصوات خفيت فلم يسمع إلا صوت أبى سفيان و هو يقول يا نصر الله اقترب و الراية مع ابنه يزيد و قد كان له بالشام وقائع مشهورات. و لمعاوية من الفتوح بالبحر و بلاد الروم و المغرب و الشام فى أيام عمر و عثمان و أيام إمارته و فى أيام أمير المؤمنين

ع و بعده ما لم يكن لعمر

الإفصاح ص : ١٥٥

بن الخطاب. و أما خالد بن الوليد و عمرو بن العاص فشهرة قتالهما مع النبي ص و بعده  
تغنى عن الإطالة بذكره فى هذا الكتاب و حسب عمرو بن العاص فى فضله على أبى بكر و  
عمر تأمير رسول الله ص إياه عليهما فى حياته و لم يتأخر إسلامه عن الفتح فيكون لهما  
فضل عليه بذلك كما يدعى فى غيره. و أما خالد بن الوليد فقد أمره رسول الله ص فى  
حياته و أنفذه فى سرايا كثيرة. و لم ير لأبى بكر و عمر ما يوجب تقديمهما على أحد فى  
أيامه ص فإن أنصف الخصوم جعلوا ما عددناه لهؤلاء القوم فضلا على من سموه فى  
متضمن الآى و إلا فالتسوية واجبة بينهم فى ذلك على كل حال و هذا يسقط تعلقهم  
بالتخصيص فيما سلمناه لهم تسليم جدل من التفضيل على ما ادعوه فى التأويل و إن  
القول فيه ما قدمناه

فصل

ثم يقال لهم أ ليست الآية قاضية بالتفضيل و دالة على الثواب و الأجر لمن جمع بين  
الإنفاق و القتال معا و لم يفرد أحدهما عن الآخر.

الإفصاح ص : ١٥٦

فيكون مختصا به على الانفراد فلا بد من أن يقولوا بلى و إلا خالفوا ظاهر القرآن.  
فيقال لهم هب أنا سلمنا لكم أن لأبى بكر و عمر و عثمان إنفاقا و لم يصح ذلك بحجة  
من خبر صادق و لا إجماع و لا دليل قرآن و إنما هى دعوة عريّة عن البرهان فأى قتال  
لهم قبل الفتح أو بعده مع النبي ص حتى يكونوا بمجموع الأمرين مستحقين للتفضيل  
على غيرهم من الناس فإن راموا ذكر قتال بين يدى النبي ص لم يجدوا إليه سبيلا على  
الوجوه كلها و الأسباب اللهم إلا أن يقولوا ذلك على التخرص و البهت بخلاف ما عليه  
الإجماع و ذلك باطل بالاتفاق. ثم يقال لهم قد كان للرسول ص مقامات فى الجهاد و  
غزوات معروفة ففى أيها قاتل أبو بكر و عمر و عثمان أ فى بدر فليس لعثمان فيها ذكر

و اجتماع و لم يحضرها باتفاق و أبو بكر و عمر كانا فى العريش محبوسين عن القتال  
لأسباب تذكرها الشيعة و تدعون أنتم خلافا لما تختصون به من الاعتقاد. أم بأحد و  
القوم بأسرهم ولوا الأدبار و لم يثبت مع النبي ص سوى أمير المؤمنين ع و انضاف  
إليه نفر من الأنصار. أم بخيبر و قد عرف العلماء و من خالطهم من العامة ما كان من أمر  
أبى بكر و عمر فيها من الفساد و الرجوع من الحرب و الانهزام.

الإفصاح ص : ١٥٧

حتى غضب النبي ص

و قال لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله و رسوله و يحبه الله و رسوله كرا را غير فرار  
لا يرجع حتى يفتح الله على يديه

فأعطاه أمير المؤمنين ع و كان الفتح على يديه كما أخبر النبي ص. أم فى يوم  
الأحزاب فلم يكن لفرسان الصحابة و شجعانها و متقدميها فى الحرب إقدام فى ذلك  
اليوم سوى أمير المؤمنين ع خاصة و قتله عمرو بن عبد ود ففتح الله بذلك على أهل  
الإسلام. أم فى يوم حنين و أصل هزيمة المسلمين كانت فيه بمقال من أبى بكر و  
اغتراره بالجمع و اعتماده على كثرة القوم دون نصر الله و لطفه و توفيقه ثم انهزم هو  
و صاحبه أول الناس و لم يبق مع النبي ص إلا تسعة نفر من بنى هاشم أحدهم أمير  
المؤمنين ع و ثبتوا به فى ذلك المقام ثم ما بين هذه الغزوات و بعدها فحال القوم  
فيها فى التأخر عن الجهاد ما وصفناه لغيرهم من الطلقاء و المؤلفة قلوبهم و مسلمة  
الفتح و أضرابهم من الناس و طبقات الأعراب فى القتال و الإنفاق و ما هو مشهور عند  
نقله الآثار و قد نقلنا لأبى سفيان و ولديه فى هذا الباب ما لا يمكن دعوى مثله لأبى بكر  
و عمر و عثمان على ما قدمناه و شرحناه. و إذا لم يكن للقوم من معانى الفضل ما يوجب  
لهم الوعد بالحسنى على ما نطق به القرآن و لا اتفق لهم الجمع بين الإنفاق و القتال

الإفصاح ص : ١٥٨

بالإجماع و بالدليل الذى ذكرناه فقد ثبت أن الآية كاشفة عن نقصهم دالة على تعريتهم

مما يوجب الفضل و منبهة على أحوالهم المخالفة لأحوال مستحقى التعظيم و الثواب

## فصل

ثم يقال لهم أيضا أخبرونا عن عمر بن الخطاب بما ذا قرنتموه بأبى بكر و عثمان و طلحة و الزبير و سعد و عبد الرحمن فيما ادعيتموه لهم من الفضل فى تأويل الآية و لم يكن له قتال قبل الفتح و لا بعده و لا ادعى له أحد إنفاقا على كل حال. و هب أن الشبهة دخلت عليكم فى أمر أبى بكر بما تدعونه من الإنفاق و فى عثمان ما كان منه من النفقة فى تبوك و فى طلحة و الزبير و سعيد بالقتال أى شبهة دخلت عليكم فى عمر بن الخطاب و لا إنفاق له و لا قتال و هل ذكركم إياه فى القوم إلا عصبية و عنادا و حماية فى الباطل و إقداما على التخرص فى الدعاوى و البهتان

## فصل آخر

ثم يقال لهم خبرونا عن طلحة و الزبير ما توجه إليهما من الوعد

الإفصاح ص : ١٥٩

بالحسنى فى الآية على ما ادعيتموه للجماعة و هل عصمهما ذلك من خلاف أمير المؤمنين ع و حربه و سفك دماء أنصاره و شيعته و إنكار حقوقه التى أوجبها الله تعالى له و دفع إمامته. فإن قالوا لم يقع من الرجلين شىء من ذلك و كانا معصومين عن جميعه كابروا و قبحت المناظرة لهم لأنهم اعتمدوا العناد فى ذلك و دفعوا علم الاضطرار. و إن قالوا إن الوعد من الله سبحانه لطلحة و الزبير بالحسنى لم يمنعهما من سائر ما عددناه للاتفاق منهم على وقوعه من جهتهما و الإجماع. قيل لهم ما أنكرتم أن يكون ذلك أيضا غبر عاصم لأبى بكر و عمر و عثمان مع دفع أمير المؤمنين ع عن حقه و إنكار فضله و جحد إمامته و النصوص عليه و لا يمنع التسليم لكم ما ادعيتموه من دخولهم فى الآية و توجه المدحة إليهم منها و الوعد بالحسنى و النعيم على غاية منيتكم فيما ذكرته الشيعة فى إمامة أمير المؤمنين ع و حال المتقدمين عليه كما رتبنا ذلك فيما تقدم من السؤال فلا تجدون منه مهربا

## فصل

و قد زعم بعض الناصبة أن الآية قاضية بفضل أبي بكر على أمير

الإفصاح ص : ١٦٠

المؤمنين ع فإن زعم أن أبا بكر له إنفاق بالإجماع و قتال مع النبي ص و أن عليا لم يكن له إنفاق على ما زعم و كان له قتال و من جمع الأمرين كان أفضل من المنفرد بأحدهما على النظر الصحيح و الاعتبار. فيقال له أما قتال أمير المؤمنين ع و ظهور جهاده مع النبي ص و اشتهاره فمعلوم بالاضطرار و حاصل عليه من الآية بالإجماع و الاتفاق و ليس لصاحب قتال بين يدي النبي ص باتفاق العلماء و لا يثبت له جهاد بخبر و لا قرآن و لا يمكن لأحد ادعاء ذلك له على الوجوه كلها و الأسباب إلا أن يتخرص باطلا على الظن و العناد. و أما الإنفاق فقد نطق به القرآن لأمر المؤمنين ع في آية النجوى بإجماع علماء القرآن و في آية المنفقين بالليل و النهار و جاء التفسير بتخصيصها فيه ع و نزل الذكر بركاته ع في الصلاة

الإفصاح ص : ١٦١

و صدقته على المسكين و اليتيم و الأسير في هل أتى على الإنسان و ليس يثبت لأبي بكر إنفاق يدل عليه القرآن بظاهره و لا قطع العذر به من قول إمام صادق في الخبر عن معناه و لا يدل عليه تواتر و لا إجماع مع حصول العلم الضروري بفقر أبي بكر و ما كان عليه من الاضطرار المانع لصحة دعوى الناصبة له ذلك حسب ما تخرصوه في المقال و لا فرق بين من ادعى لأبي بكر القتال مع ما بيناه و بين من ادعى مثل ذلك لحسان و بين من ادعى له الإنفاق مع ما بيناه و بين من ادعى مثله لأبي هريرة و بلال. و إذا كانت الدعوى لهذين الرجلين على ما ذكرناه ظاهرة البطلان فكذلك ما شاركها في دلالة الفساد من الدعوى لأبي بكر على ما وصفناه فبطل مقال من ادعى له الفضل في الجملة فضلا عما ادعاه له على أمير المؤمنين ع على ما بنى عليه الناصب الكلام و بان جهله و الله الموفق للصواب

الإفصاح ص : ١٦٣

باب آخر من السؤال عن تأويل القرآن و أخبار يعزونها إلى النبي ص و أنه قد مدح أئمتهم على التخصيص و الإجمال مسألة

فإن قالوا وجدنا الله تعالى قد مدح أبا بكر في مسارعته إلى تصديق النبي ص و شهد له بالتقوى على القطع و الثبات فقال الله تعالى وَ الَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَ صَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ لَهُمْ مَا يَشَاؤُنَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَ يَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ. و إذا ثبت أن هذه الآية نزلت في أبي بكر على ما جاء به الأثر استحال أن يجحد فرض الله تعالى و ينكر واجبا و يظلم في أفعاله و يتغير عن حسن أحواله و هذا ضد ما تدعونه عليه و تضيفونه إليه

الإفصاح ص : ١٦٤

من جحد النص على أمير المؤمنين ع فقولوا في ذلك كيف شئتم لتقف عليه  
جواب

قيل له قد أعلمناكم فيما سلف أن تأويل كتاب الله تعالى لا يجوز بأدلة الرأي و لا تحمل معانيه على الأهواء و من قال فيه بغير علم فقد غوى و الذي ادعيتموه من نزول هذه الآية في أبي بكر على الخصوص فهذا راجع إلى الظن و العمل عليه غير صادر عن اليقين و ما اعتمدتموه من الخبر فهو مخلوق و قد سبرنا الأخبار و نخلنا الآثار فلم نجده في شيء منها معروف و لا له ثبوت من عالم بالتفسير موصوف و لا يتجاسر أحد من الأمة على إضافته إلى النبي ص فإن عزاه إلى غيره فهو كداود و مقاتل بن سليمان و أشباههما من المشبهة الضلال و المجبرة الأغفال الذين أدخلوا في تأويل كلام الله تعالى الأباطيل و حملوا معانيه على ضد الحق و الدين و ضمنوا تفسيرهم الكفر بالله العظيم و الشناعة للنبيين و الملائكة المقربين ع و من

الإفصاح ص : ١٦٥

اعتمد في معتقده على دعاوى ما وصفناه فقد خسر الدنيا و الآخرة بما بيناه و بالله

العصمة و إياه نسأل التوفيق

## فصل

على أن أكثر العامة و جماعة الشيعة يروون عن علماء التأويل و أئمة القول في معانى التنزيل أن هذه الآية نزلت في على بن أبى طالب ع على الخصوص و إن جرى حكمها في حمزة و جعفر و أمثالهما من المؤمنين السابقين و هذا يدفع حكم ما ادعيتموه لأبى بكر و يضاده و يمنع من صحته و يشهد بفساده و يقضى بوجوب القول به دون ما سواه إذ كان واردا من طريقين و مصطلحا عليه من طائفتين مختلفتين و متفقا عليه من الخصمين المتباينين فحكمه ذلك حكم الإجماع و ما عداه فهو من طريق كما وصفناه مقصور على دعوى الخصم خاصة بما بيناه و هذا ما لا يحيل الحق فيه على أحد من العقلاء فممن روى ذلك على ما شرحناه.

إبراهيم بن الحكم عن أبيه عن السدى عن ابن عباس في قوله تعالى وَ الَّذِي جَاءَ

بِالصِّدْقِ وَ صَدَّقَ بِهِ

الإفصاح ص : ١٦٦

قال هو أمير المؤمنين على بن أبى طالب ع و رواه عبيدة بن حميد عن منصور عن مجاهد مثل ذلك سواء و روى سعيد عن الضحاك مثل ذلك أيضا و روى أبو بكر الحضرمي عن أبى جعفر الباقر ع في قوله تعالى وَ الَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ هو رسول الله ص وَ صَدَّقَ بِهِ أمير المؤمنين على بن أبى طالب ع و روى على بن أبى حمزة عن أبى بصير عن أبى عبد الله جعفر بن محمد ع مثل ذلك سواء

## فصل

و قد روى أصحاب الحديث من العامة عن طرقهم خاصة أنها نزلت في النبى ص وحده دون غيره من سائر الناس.

فروى على بن الحكم عن أبى هريرة قال بينا هو يطوف

الإفصاح ص : ١٦٧

بالبيت إذ لقيه معاوية بن أبي سفيان فقال له أبو هريرة يا معاوية حدثني الصادق المصدق و الذي جاء بالصدق و صدق به أنه يكون أمرا يود أحدكم لو علق بلسانه منذ خلق الله السماوات و الأرض و أنه لم يل ما ولى و رووا عن السدى و غيره من السلف عن قوله تعالى وَ الَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ وَ صَدَّقَ بِهِ قَالَ جَاءَ بِالصَّدْقِ ع و صدق به نفسه ع و فى حديث لهم آخر قالوا جاء محمد ص بالصدق و صدق به يوم القيامة إذا جاء به شهيدا

## فصل

و قد رووا أيضا فى ذلك ما اختصوا بروايته دون غيرهم عن مجاهد فى قوله تعالى وَ الَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ص و الذى صدق به أهل القرآن يجيئون به يوم القيامة فيقولون هذا الذى دعوتمونا إليه قد اتبعنا ما فيه الإِفْصاح ص : ١٦٨

## فصل

و قد زعم جمهور متكلمى العامة و فقهاءهم أن الآية عامة فى جميع المصدقين برسول الله ص و تعلقوا فى ذلك بالظاهر أو العموم و بما تقدمه من قول الله تعالى فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَ كَذَبَ بِالصَّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ وَ الَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ وَ صَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ. و إذا كان الاختلاف بين روايات العامة و أقاويلهم فى تأويل هذه الآية على ما شرحناه و إذا تناقضت أقوالهم فيه بما بيناه سقط جميعها بالمقابلة و المكافأة و ثبت تأويل الشيعة للاتفاق الذى ذكرناه و دلالته على الصواب حسب ما وصفناه و الله الموفق للصواب

## مسألة

فإن قال قائل منهم كيف يتم لكم تأويل هذه الآية فى أمير المؤمنين ع و هى تدل على أن الذى فيه قد كانت له ذنوب كفرت عنه بتصديقه رسول الله ص حيث يقول الله

تعالى لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا  
يَعْمَلُونَ و من قولكم إن أمير المؤمنين ع لم يذنب ذنبا و لا قارف معصية  
الإفصاح ص : ١٦٩

صغيرة و لا كبيرة على خطأ و لا عمد فكيف يصح أن الآية مع ما وصفناه فيه.  
جواب

قيل لهم لسنا نقول في عصمة أمير المؤمنين ع بأكثر من قولنا في عصمة النبي ص و لا  
نزيد على قول أهل العدل في عصمة الرسل ع من كبائر الآثام و قد قال الله تعالى في  
نبيه ص لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ. و قال تعالى لَقَدْ تَابَ اللَّهُ  
عَلَى النَّبِيِّ وَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ و قال تعالى وَ وَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ الَّذِي أَنْقَضَ  
ظَهْرَكَ فظاهر هذا الكلام يدل على أنه قد قارف الكبائر و قد ثبت أنه مصروف عن  
ظاهره بضروب من البرهان فكذلك القول فيما تضمنته الآية في أمير المؤمنين ع. وجه  
آخر أن المراد بذكر التكفير إنما هو ليؤكد التطهير له ص من الذنوب و هو و إن كان  
لفظه لفظ الخبر على الإطلاق فإنه مشترط بوقوع الفعل لو وقع و إن كان المعلوم أنه  
غير واقع أبدا للعصمة بدليل العقل الذي لا يقع فيه اشتراط.

الإفصاح ص : ١٧٠

وجه آخر و هو أن التكفير المذكور بالآية إنما تعلق بالمحسنين الذين أخبر الله تعالى  
بجزائهم من التنزيل و جعله جزاء للمعنى بالمحسنة للتصديق دون أن يكون متوجها إلى  
المصدق المذكور و هذا يسقط ما توهمه الخصوم

الإفصاح ص : ١٧١

مسألة أخرى

فإن قالوا فما عندكم في قوله تعالى فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَ اتَّقَى وَ صَدَّقَ بِالْحُسْنَى  
فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى مع ما جاء في الحديث أنها نزلت في أبي بكر على التخصيص و هذا  
ظاهر عند الفقهاء و أهل التفسير.

## الجواب

قيل لهم فى ذلك كالذى قبله و هو من دعاوى العامة بغير بينة و لا حجة تعتمد و لا شبهة و ليس يمكن إضافته إلى صادق عن الله سبحانه و لا فرق بين من ادعاه لأبى بكر و بين من ادعاه لأبى هريرة أو المغيرة بن شعبة أو عمرو بن العاص أو معاوية بن أبى سفيان فى تعرى دعواه عن البرهان و حصولها فى جملة الهذيان مع أن ظاهر الكلام يقتضى عمومته فى كل معط من أهل التقوى و الإيمان و كل

الإفصاح ص : ١٧٢

من خلا من أهل الكفر و الطغيان و من حملة على الخصوص فقد صرفه عن الحقيقة إلى المجاز و لم يقنع منه فيه إلا بالجلى من البرهان

## فصل

على أن أصحاب الحديث من العامة قد رووا ضد ذلك عن عبد الله بن عباس و أنس بن مالك و غيرهما من أصحاب رسول الله ص قد ذكروا أنها نزلت فى أبى الدحداح الأنصارى و سمرة بن جندب و أخبروا عن سبب نزولها فيهما بما يطول شرحه و أبو الدحداح الأنصارى هو الذى أعطى و اتقى و سمرة بن جندب هو الذى بخل و استغنى و فى روايتهم لذلك إسقاط لما رواه بعضهم من خلافه فى أبى بكر و لم يسنده إلى صحابى معروف و لا إمام من أهل العلم موصوف و هذا بين لمن تدبره

## فصل

مع أنه لو كانت الآية نازلة فى أبى بكر على ما ادعاه الخصوم لوجب ظهورها فيه على حد يدفع الشبهة و الشكوك و يحصل معه اليقين بسبب ذلك و المعنى الذى لأجله نزل التنزيل و أسباب ذلك

الإفصاح ص : ١٧٣

متوفرة من الرغبة فى نشره و الأمان من الضرر فى ذكره و لما لم يكن ظهوره على ما وصفناه دل على بطلانه بما بيناه و الحمد لله

الإفصاح ص : ١٧٥

مسألة أخرى

فإن قالوا أ فليس قد وردت الأخبار بأن أبا بكر كان يعول على مسطح و يتبرع عليه فلما قذف عائشة في جملة أهل الإفك امتنع من بره و قطع عنه معروفه و آلى في الامتناع من صلته فأنزل الله تعالى وَ لَا يَأْتِلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَ السَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَ الْمَسَاكِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لِيَعْفُوا وَ لِيَصْفَحُوا أ لَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. و أخبر أن أبا بكر من أهل الفضل و الدين و السعة في الدنيا و بشره بالمغفرة و الأجر العظيم و هذا أيضا يضاد معتقدكم فيه.

الجواب

قيل لهم لسنا ندفع أن الحشوية قد روت ذلك إلا أنها لم تسنده

الإفصاح ص : ١٧٦

إلى الرسول ص و لا روته عن حجة في الدين و إنما أخبرت به عن مقاتل و الضحاك و داود الحواري و الكلبي و أمثالهم ممن فسر القرآن بالتوهم و أقدم على القول فيه بالظن و التخرص حسب ما قدمناه. و هؤلاء بالإجماع ليسوا من أولياء الله المعصومين و لا أصفياؤه المنتجبين و لا ممن يلزم المكلفين قولهم و الاقتداء بهم على كل حال في الدين بل هم ممن يجوز عليه الخطأ و ارتكاب الأباطيل. و إذا كان الأمر على ما وصفناه لم يضرنا ما ادعوه في التفسير و لا ينفع خصومنا على ما بيناه ممن يوجب اليقين على أن الآثار الصحيحة و الروايات المشهورة و الدلائل المتواترة قد كشفت عن فقر أبي بكر و مسكنته و رقة حاله و ضعف معيشته فلم يختلف أهل العلم أنه كان في الجاهلية معلما و في الإسلام خياطا و كان أبوه صيادا فلما كف بذهاب بصره و صار مسكينا محتاجا قبضه عبد الله بن جذعان لندى الأضياف إلى طعامه و جعل له في كل يوم على ذلك أجرا درهما و من كانت حالته في معيشته على ما وصفناه و حال أبيه على ما ذكرناه خرج عن جملة أهل السعة في الدنيا و دخل في الفقراء فما أحوجهم إلى

الإفصاح ص : ١٧٧

المسألة و الاجتداء و هذا يبطل ما توهموه

فصل

على أن ظاهر الآية و معناها موجب لتوجهها إلى الجماعة دون الواحد و الخطاب بها يدل على تصريحه على ذلك فمن تأول القرآن بما يزيله عن حقيقته و ادعى المجاز فيه و الاستعارة بغير حجة قاطعة فقد أبطل بذلك و أقدم على المحذور و ارتكب الضلال

فصل

على أنا لو سلمنا لهم أن سبب نزول هذه الآية امتناع أبي بكر من بر مسطح و الإيلاء منه بالله تعالى لا يبره و يصله لما أوجب من فضل أبي بكر ما ادعوه و لو أوجبه لمنعه من خطئه في الدين و إنكاره النص على أمير المؤمنين ع و جحده ما لزمه الإقرار به على اليقين للإجماع على أن ذلك غير عاصم من الضلال و لا مانع من مقارفة الآثام فأين موضع التعلق بهذا التأويل في دفع ما وصفناه آنفا لو لا الحيرة و الصد عن السبيل

الإفصاح ص : ١٧٨

فصل

و بعد فليس يخلو امتناع أبي بكر عيلولة مسطح و الإنفاق عليه من أن يكون مرضيا لله تعالى و طاعة له و رضوانا أو أن يكون سخطا لله و معصية و خطأ فلو كان مرضيا لله سبحانه و قربة إليه لما زجر عنه و عاتب عليه و أمر بالانتقال عنه و حض على تركه و إذا لم يك لله تعالى طاعة فقد ثبت أنه معصية مسخوطة و فساد في الدين و هذا دال على نقص الرجل و ذمه و هو بالضد مما توهموه

فصل

على أن مسطحا من بنى عبد مناف و هو من ذوى القربى للنبي ص و ما نزل من القرآن في إيجاب صلته و بره و النفقة عليه فإنما هو شيء على استحقاقه ذلك عند الله تعالى و دال على فضله و عائد على قومه بالفضل و أهله و عشيرته و كاشف عما يجب بقراءة

النبي ص من التعظيم لمحسنهم و العفو عن مسيئهم و التجاوز عن الخاطئ منهم و  
ليس يتعدى ذلك إلى المأمور به و لا يكسبه شيئاً و فى هذا إخراج لأبى بكر من الفضيلة  
بالآية على ما شرحناه

الإفصاح ص : ١٧٩

#### فصل

على أن مسطحا و إن كان من بنى عبد مناف فإنه ابن خالة أبى بكر لأن أمه أئانة بنت  
صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم. و كان أبو بكر يموه لرحمه منه دون حقه  
بالهجرة و الإيمان فلما كان منه من أمر عائشة ما كان امتنع من عيلولته و جفاه و قطع  
رحمه غيظا عليه و بغضا له فنهاه الله تعالى عن ذلك و أمره بالعود إلى بره و أخبره  
بوجوب ذلك عليه لهجرتة و قرابته من النبي ص و دل بما أنزله فيه على خطئه فى  
حقوقه و قطيعته من استحقاقه لصد ذلك بإيمانه و طاعته لله تعالى و حسن طريقته  
فأين يخرج من هذا فضل لأبى بكر إلا أن تكون المثالب مناقب و الذم مدحا و القبيح  
حسنا و الباطل حقا و هذا نهاية الجهل و الفساد

#### فصل

و يؤكد ذلك أن الله عز و جل رغب للنهى عن قطيعة من سماه فى صلته فى المغفرة إذا  
انتهى عما نهاه عنه و صار إلى مثل ما أمره به حيث يقول أ لا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ.  
فلو لا أنه كان مستحقا للعقاب لما جعل المغفرة له بشرط الانتقال و إذا لم تتضمن  
الآية انتقاله مع ما دلت عليه قبحت حاله

الإفصاح ص : ١٨٠

و صارت وبالا عليه حسب ما ذكرناه

#### فصل

فأما ادعاؤهم أن الله تعالى شهد لأبى بكر بأنه من أهل الفضل و السعة فليس الأمر كما  
ظنوه و ذلك لقوله تعالى وَ لَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَ السَّعَةِ إِنَّمَا هُوَ نَهَى يَخْتَصِ

بذكر أهل الفضل و السعة يعم فى المعنى كل قادر عليه و ليس بخبر فى الحقيقة و لا المجاز و إنما يختص بذكر من سميناه على حسب اختصاص الأمر بالطاعات بأهل الإيمان حيث يقول تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ. و إن كان المعنى من الأمر بذلك عاما لجميع المكلفين و المراد فى الاختصاص من اللفظ على ما ذكرناه ملاءمة الوصف لما دعا إليه من الأعمال و هو يجرى مجرى قول القائل لمن يريد تأديبه و وعظه لا ينبغي لأهل العقل و المروءة و السداد أن يرتكبوا الفساد و لا يجوز لأهل الدين و العفاف أن يأتوا قبائح الأفعال و إن كان المخاطب بذلك ليس من أهل المروءة و السداد و لا أهل الديانة و العفاف و إنما خص

الإفصاح ص : ١٨١

بالمنكر ما وصفناه لما قدمناه و بيناه. فيعلم أن ما تعلق به المخالف فيما ادعاه من فعل أبى بكر من لفظ القرآن على خلاف ما توهمه و ظنه و أنه ليس من الخبر فى شىء على ما بيناه. و أما قولهم إن أبا بكر كان من أهل السعة فى الدنيا بظاهر القرآن فالقول فيه كالمتقدم سواء و من بعد ذلك فإن الفضل و السعة و النقص و الفقر من باب التضاف فقد يكون الإنسان من ذوى الفضل بالإضافة إلى من دونه من أهل الضائقة و الفقر و يكون مع ذلك مسكينا بالإضافة إلى من هو أوسع حالا منه و فقيرا إلى من هو محتاج إليه. و إذا كان الأمر على ما وصفناه لم ينكر وصف أبى بكر بالسعة عند إضافة حاله إلى مسطح و أنظاره من المضطرين بالفقر و من لا معيشة له و لا عائدة عليه كما يكون السقف سماء لمن هو تحته و تحتاً لمن هو فوقه و يكون الخفيف ثقيلاً عند ما هو أخف منه وزناً و القصير طويلاً بالإضافة إلى من هو أقصر منه و هذا ما لا يقدر فى قول الشيعة و دفعها الناصبة عما ادعته لأبى بكر من الإحسان و الإنفاق على النبى ص حسب ما تخرصوه من الكذب فى ذلك و كابروا به العباد و أنكروا به ظاهر الحال و ما جاء به التواتر من الأخبار و دل عليه صحيح النظر و الاعتبار و هذا بين لمن تدبره

## فصل

و قد روت الشيعة سبب نزول هذه الآية من كلام جرى بين بعض المهاجرين و الأنصار فتظاهر المهاجرون عليهم و علوا في الكلام فغضبت الأنصار من ذلك و آلت بينها أن لا تبر ذوى الحاجة من المهاجرين و أن تقطع معروفها عنهم فأنزل الله سبحانه هذه الآية فاتعظت الأنصار بها و عادت إلى بر القوم و تفقدهم و ذكروا في ذلك حديثا طويلا و شرح جوابه أمرا بينا فإذا ثبت مذهبهم في ذلك سقط السؤال من أصله و لم يكن لأبى بكر فيه ذكر و استغنى بذلك عن تكلف ما قدمناه إلا أنا قد تطوعنا على القوم بتسليم ما ادعوه و أوضحنا لهم عن بطلان ما تعلقوا به فيه استظهارا للحجة و إصدارا عن البيان و الله الموفق للصواب

## فصل آخر

ثم يقال لهم خبرونا عما ادعيتموه لأبى بكر من الفضل في الدنيا لو انضاف إلى التقوى و نزل القرآن أن تصريح الشهادة له به عودا بعد سدى هل كان موجبا لعصمته من الضلال في مستقبل الأحوال و دالا على صوابه في كل فعل و قول و أنه لا يجوز عليه الخطأ و النسيان و ارتكاب الخلاف لله تعالى و العصيان. فإن ادعوا له بالعصمة من الآثام و أحالوا من أجله عليه الضلال في الاستقبال خرجوا عن الإجماع و تفردوا بالمقال بما لم يقبله

أحد من أهل الأديان و كابروا دلائل العقول و برهان السمع و دفعوا الأخبار. و قيل لهم دلوا على صحة ما ادعيتموه من ذلك فلا يجدون شيئا يعتمدونه على كل حال. و إن قالوا ليس يجب له بالفضل و السعة و سائر ما عددناه و انضاف إليه و نطق به القرآن العصمة من الضلال بل جائز عليه الخطأ مع استحقاقه بجميعه و مقارفة الذنوب في الاستقبال. قيل لهم فهب أنا سلمنا لكم الآن من تأويل الآية على ما اقترحتموه ما

أنكرتم في ضلال الرجل فيما بعد من إنكاره النص على أمير المؤمنين ع و دفعه عما  
أوجب الله تعالى عليه الإقرار به من الفرض و تغيير حاله من الفضل بالنقص إذ كانت  
العصمة مرتفعة عنه و الخطأ جائز عليه و الضلال عن الحق موهوم منه و مظنون به فلا  
يجدون حيلة في دفع ذلك و لا معتمدا في إنكاره و هذا مما تقدم معناه إنما ذكرته  
للتأكيد و البيان و هو مما لا محيص لهم عنه و الحمد لله

الإفصاح ص : ١٨٥

مسألة أخرى

فإن قالوا أ فليس قد آنس الله تعالى نبيه ص بأبي بكر في خروجه إلى المدينة للهجرة  
و سماه صاحبا له في محكم كتابه و ثانيا لنبيه ص في سفره و مستقرا معه في الغار  
لنجاته فقال تعالى إَلَّا تَتَصَرُّوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ  
هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ  
بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَ جَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَ اللَّهُ  
عَزِيزٌ حَكِيمٌ و هذه فضيلة جليلة يشهد بها القرآن فهل تجدون من الحجة مخرجا.

جواب

قيل لهم أما خروج أبي بكر مع النبي ص فغير مدفوع و كونه في الغار معه غير محدود  
و استحقاق اسم الصحبة معروف إلا أنه ليس في واحدة منها و لا في جميعها ما يظنون  
له من الفضل فلا تثبت

الإفصاح ص : ١٨٦

له منقبة في حجة سمع و لا عقل بل قد شهدت الآية التي تلوتموها في ذلك بزلل  
الرجل و دلت على نقصه و إنبات عن سوء أفعاله بما نحن موضحون عن وجهه إن شاء  
الله تعالى. و أما ما ادعيتموه من أنس الله تعالى نبيه ص فهو توهم منكم و ظن يكشف  
عن بطلانه الاعتبار و ذلك أن رسول الله ص مؤيد بالملائكة المقربين الكرام و الوحي  
ينزل عليه من الله تعالى حالا بحال. و السكينة معه في كل مكان و جبرئيل ع آتيه

بالقرآن و عصمته و التوفيق من الله تعالى و الثقة بما وعده من النصر و الظفر يرفع عنه الاستيحاش. فلا حاجة إلى أنيس سوى من ذكرنا لا سيما و بمنقوص عن منزلة الكمال خائف وجل يحتاج إلى التسكين و الرفق و المداراة. و قد نطق بصفته هذه صريح القرآن و أنبأ بمحنة النبي ص و ما عالجه من تدبيره له بالتسكين و التشجيع و تلافى ما فرط منه لشدة جزعه و خوفه و قلقه كى لا يظهر منه ما يكون به عظيم الفساد حيث يقول سبحانه فيما أخبر به عن نبيه ص لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا. و بعد فلو كان لرسول الله ص مؤنس على ما ادعاه الجاهل لم يكن له بذلك فضل فى الدين لأن الأنس قد يكون لأهل التقوى و الإيمان بأمثالهم من أهل الإيمان و بأغيارهم من أهل الضلال و البهائم و الشجر و الجمادات بل ربما أنس العاقل بمن يخالفه فى دينه

الإفصاح ص : ١٨٧

و استوحش ممن يوافق و كان أنسه بعده و إن كان ذميا أكثر من أنسه بعالم و فقيه و إن كان مهذبا و يأنس بوكيله أحيانا و لا يأنس برئيسه كما يأنس بزوجته أكثر من أنسه بوالدته و يأنس إلى الأجنبي فيما لا يأنس فيه إلى الأقرب منه و تأتى عليه الأحوال يرى أن التأنس ببيعه و فرسه أولى من التأنس بأخيه و ابن عمه كما يختار المسافر استصحاب من يخبره بأيام الناس و يضرب له الأمثال و ينشده الأشعار و يلهيه بالحديث عن الذكر و ما يبهج الخواطر بالبال و لا يختار استصحاب أعبد الناس و أعرفهم بالأحكام و لا أقرأهم للقرآن و إذا كان الأمر على ما وصفناه لم يثبت لأبى بكر فضل بالأنس به و لو سلمناه و لم نعترض فى بطلانه بما قدمناه و هذا بين لا إشكال فيه عند ذوى الألباب. و أما كونه للنبي ص ثانيا فليس فيه أكثر من الأخبار بالعدد فى الحال و قد يكون المؤمن فى سفره ثانى كافر أو فاسق أو جاهل أو صبي أو ناقص كما يكون ثانى مؤمن و صالح و عالم و بالغ و كامل و هذا ما ليس فيه اشتباه فمن ظن به فضلا فليس من العقلاء. و أما الصحبة فقد تكون بين المؤمن و الكافر كما تكون بينه و بين المؤمن و قد يكون صاحب فاسقا كما يكون برا تقيا و يكون أيضا بهيمة و طفلا فلا

معتبر باستحقاقها فيما يوجب المدح أو الذم و يقتضى

الإفصاح ص : ١٨٨

الفضل أو النقص. قال الله تعالى فيما خبر به عن مؤمن و كافر قال لَهُ صَاحِبُهُ وَ هُوَ يُحَاوِرُهُ أَ كَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا فوصف أحدهما بالإيمان و الآخر بالكفر و الطغيان و حكم لكل واحد منهما بصحبة الآخر على الحقيقة و ظاهر البيان و لم يناف الصحبة اختلاف ما بينهما فى الأديان. و قال الله سبحانه مخاطبا الكفار الذين بهتوا نبيه ص و ادعوا عليه الجنون و النقصان و ما صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ وَ لَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ فَأضافه ع إلى قومه بذكر الصحبة و لم يوجب ذلك لهم فضلا و لا بإقامتهم كفرا و ذما فلا ينكر أن يضيف إليه ع رجلا بذكر الصحبة و إن كان المضاف إليه كافرا و منافقا و فاسقا كما أضافه إلى الكافرين بذكر الصحبة و هو رسول الله ص و سيد الأولين و الآخرين و لم يوجب لهم فضلا و لا وفاقا فى الدين و لا نفى عنهم بذلك نقضا و لا ضلالا عن الدين. و قد ثبت أن إضافته إليهم بذكر الصحبة أوكد فى معناها من

الإفصاح ص : ١٨٩

إضافة أبى بكر بها لأن المضاف إليه أقوى فى السبب من المضاف و هذا ظاهر البرهان. فأما استحقاق الصبى اسم الصحبة من الكامل العاقل و إن لم يوجب ذلك له كمالات فهو أظهر من أن يحتاج فيه إلى الاشتهار بإفاضته على ألسن الناس العام و الخاص و لسقوطه بكل لسان. و قد تكون البهائم صاحبا و ذلك معروف فى اللغة قال عبيد بن الأبرص

بل رب ماء أردت آجن سبيله خائف جديب

قطعته غدوة مسيحا و صاحبى بادن خبوب

يريد بصاحبه بعيره بلا اختلاف. و قال أمية بن أبى الصلت

إن الحمار مع الحمار مطية فإذا خلوت به فبئس صاحب

و قال آخر

زرت هنداً و ذاك بعد اجتناب و معى صاحب كتوم اللسان

يعنى به السيف فسمى سيفه صاحباً. و إذا كان الأمر على ما وصفناه لم يثبت لأبى بكر  
بذكر الصحبة فضيلة و لا كانت له منقبة على ما بيناه و شرحناه. و أما حلوله مع النبى  
ص فى الغار فهو كالمقدم غير موجب له

الإفصاح ص : ١٩٠

فضلاً و لا رافع عنه نقصاً و ذماً و قد يحوى المكان البر و الفاجر و المؤمن و الكافر و  
الكامل و الناقص و الحيوان و الجماد و البهيمة و الإنسان و قد ضم مسجد النبى ص  
الذى هو أشرف من الغار المؤمنين و أهل النفاق و حملت السفينة البهائم و أهل  
الإيمان من الناس و لا معتبر حينئذ بالمكان و من اعتقد به فضلاً لم يرجع فى اعتقاده  
ذلك إلى حجة عقلية و لا عبارة و لا سمع و لا قياس و لم يحصل بذلك إلا على ارتكاب  
الجهالات. فإن تعلقوا بقوله تعالى إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فقد تكون مَعَنَا للواحد كما تكون  
للجماعة و تكون للموعظة و التخويف كما تكون للتسكين و التبشير و إذا احتملت  
هذه الأقسام لم تقتض فضلاً إلا أن ينضم إليها دليل من غيرها و برهان و ليس مع التعلق  
بها أكثر من ظاهر الإسلام

فصل

فأما الحجج منها على ما يوجب نقص أبى بكر و ذمه فهو قوله تعالى فيما أخبر به من  
نهى نبيه ص لأبى بكر عن الحزن فى ذلك المكان فلا يخلو أن يكون ذلك منه على وجه  
الطاعة لله سبحانه و عليه لما نهاه النبى ص عنه و لا لفظ له فى تركه لأنه ص لا ينهى  
عن طاعات ربه و لا يؤخر عن قربه.

الإفصاح ص : ١٩١

و من وصفه بذلك فقد قدح فى نبوته و أخرجه عن الإيمان بالله تعالى و أدخله فى جملة  
أعدائه و أهل مخالفته و ذلك ضلال عظيم. و إذا خرج أبو بكر بحزنه الذى كان منه فى

الغار على الاتفاق من طاعة الله تعالى فقد دخل به فى معصية الله إذ ليس بين الطاعة و المعصية فى أفعال العاقل الذاهر واسطة على تحقيق النظر و من جعل بينهما قسما ثالثا و هو المباح لزمه فيه ما لزم فى الطاعة إذ كان رسول الله ص لا يحظر ما أباحه الله تعالى و لا يزجر عما شرعه الله. و إذا صح أن أبا بكر كان عاصيا لله سبحانه بحزنه المجمع على وقوعه منه فى الغار دل على استحقاقه الذم دون المدح و كانت الآية كاشفة عن نقصه بما بيناه. و منها أن الله سبحانه أخبر فى هذه الآية أنه خص نبيه ص بالسكينة دون أبى بكر و هذا دليل على أن حاله غير مرضية لله تعالى إذ لو كان من أولياء الله و أهل محبته لعمته السكينة مع النبى ص فى ذلك المقام كما عمت من كان معه ص ببدر و حنين و نزل القرآن فقال تعالى فى هذه السورة لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَ ضَاقتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَ أَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَ عَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَ ذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ.

الإفصاح ص : ١٩٢

و قال فى سورة الفتح لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَ أَثَابَهُمْ فَتَحًا قَرِيبًا. و قال فيها أيضا إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. فدل عموم السكينة كل من حضر مع النبى ص من المؤمنين مقاما سوى الغار بما أنزل به القرآن على صلاح حال القوم و إخلاصهم لله تعالى و استحقاقهم الكرامة منه بالسكينة التى أكرم بها نبيه ص و أوضح بخصوص نبيه فى الغار بالسكينة دون صاحبه فى تلك الحال على ما ذكرناه عن خروجه من ولاية الله تعالى و ارتكابه لما أوجب فى العدل و الحكمة الكرامة بالسكينة من قبائح الأعمال و هذا بين لم تحجب عنه العباد و قد استقصيت الكلام فى هذه المسألة فى مواضع من كتبى و خاصة كتاب العيون و المحاسن فإننى فرغت فيها الكلام و استوفيت ما فيه على

التمام فلذلك خففت القول هاهنا و تحرير الاختصار و فيما أثبتته كفاية إن شاء الله تعالى.

الإفصاح ص : ١٩٣

مسألة أخرى

فإن قالوا إن الأمة مجمعة على أن رسول الله ص خص أبا بكر و عمر يوم بدر بالكون معه فى العريش و صانهما عن البذل فى الحرب و أشفق على حياتهما عن ضرب السيوف و فزع إليهما فى رأى و التدبير و هذا أمر أبين فضلا و أجل منقبة فقولوا فى ذلك ما عندكم فى معناه.

جواب

قيل لهم ما أراكم تعتمدون فى الفضائل إلا على الرذائل و لا تصلون المناقب إلا بذكر المثالب و ذلك دليل خذلانكم و خزيكم فى الدين و ضلالكم. أما كون أبى بكر و عمر مع رسول الله ص فى العريش ببدر فلسنا ننكره لكنه لغير ما ظنتموه و الأمر فيه أوضح من أن يلتبس بما توهمتموه و ذلك أن رسول الله ص لما علم من جنبهما عن الحروب و خوفهما من البراز للحتوف و جزعهما من لقاء الأبطال و ضعف بصيرتها و عدم ثباتهما فى القتال ما أوجب فى الحكمة و الدين و التدبير

الإفصاح ص : ١٩٤

حبسهما فى ذلك المكان و منعهما من التعرض إلى القتال و الاحتياط عليهما لأن لا يوقعا فى تدبيره الفساد. و لو علم ص منهما قوة فى الجهاد و بصيرة فى حرب أهل العناد و نية فى الإصلاح و السداد لما حال بينهما و بين اكتساب الثواب و لا منعهما من التعرض لنيل المنازل العالية بجهاد الأعداء و لا اقتصر بهما على منازل القاعدين و لا أدخلهما فى حكم المفضولين بما نطق به الذكر الحكيم حيث يقول سبحانه لا يَسْتَوِ الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَ الْمُجَاهِدُونَ فى سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَ كُلًّا وَعَدَ

اللَّهُ الْحُسْنَى وَ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا. و يؤكد ذلك أن الله تعالى أخبر عباده في كتابه بأنه اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يُقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويُقتلون وعُداً عليه حقاً في التَّوراة و الإنجيل و القرآن و مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا ببيعكم الذي بايعتم به و ذلك هو الفوز العظيم. فلا يخلو أن يكونا في جملة المؤمنين الذين نعتهم الله و أخبر عنهم بما ضمنه القرآن أو أن يكونا من غيرهم بخلاف صفاتهم التي جاء بها الإفصاح ص : ١٩٥

التنزيل فلو كانوا من جملة المؤمنين لما منعهم رسول الله ص من الوفاء بشرط الله عليهم في القتال و لا حال بينهم و بين التوصل بالجهاد إلى ما وعد الله عليه أهل الإيمان من عظيم الثواب في محل النعيم و الأجر الكبير الذي من ظفر به كان من الفائزين لأنه ص إنما بعث بالحث على أعمال الخيرات و الاجتهاد في القرب و الطاعات و الترغيب في بذل النفوس في جهاد الأعداء و إقامة المفترضات. و لما وجدناه قد منع هذين الرجلين من الجهاد و حبسهما عما ندب إليه خيار العباد دل على أنهما بخلاف صفات من اشترى الله تعالى نفسه بالجنة من أهل الإيمان و هذا واضح لذوى العقول و الأذهان. و يزيد ذلك بيانا انهزامهما مع المنهزمين في يوم أحد و فرارهما من مرحب يوم خيبر و كونهما من جملة المولين للأدبار في يوم الخندق و أنهما لم يثبتا لقرن قط و لا بارزا بطلا و لا أراقا في نصره الإسلام دما و لا احتملا في الذب عن رسول الله ص ألما و كل ذلك يؤكد ما ذكرناه في معناه و يزيل عن ذوى الاعتبار الشبهات فيما ذكره أهل الضلالات. و أما قولهم إن رسول الله ص صانهما عن البذل في الحرب و أشفق عليهما من ضرب السيف فهو أوهن كلام و أضعفه و ذلك أنه ص عرض في ذلك اليوم عمه حمزة أسد الله و أسد رسوله للحرب. و بذل إليها أخاه و ابن عمه و صهره و أحب الخلق إليه أمير المؤمنين على

الإفصاح ص : ١٩٦

بن أبى طالب ع و ابن عمه عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب رحمة الله عليه و أحبائه من الأخيار و خالصاءه من أهل الإيمان. فكان ع يقدم كل من عظمت منزلته عنده للجهاد معرضا له بذلك إلى أجل منازل الثواب و يرى أن تأخره عن ذلك حط له عن شيء من المقام إلا أن يكون بصفة من ذكرناه من المرتابين فى الإيمان و الشاكين فى نعيم الجنان. و لم يك ع من أبناء الدنيا و الداعين إليها و إلى التمسك بأعمال أهلها و الترغيب عن حطامها فيتصور بما ذكره الجاهلون من الإشفاق على أحبته من الشهادة و المنع لهم ما يعقب لهم من الراحة و يحصل به الفضيلة و لو كان بهذه الصفة لخرج عن النبوة و لحق بأهل الكبر و الجبرية و حاشاه ص من ذلك

## فصل

على أنه يقال لهم لو كان الأمر على ما ظننتموه فى منع الرجلين من الجهاد كان سببه المحبة و الإشفاق لأشفق عليهما من ذلك فى خير و لم يعرضهما له حتى افتضحا بالهزيمة بين المسلمين و أبان ع ذلك لأئمة أجمعين عن حالهما فى الظاهر و ما كانا عليه فى السر و الباطن و سماهما فرارين و أخرجهما عن محبة الله تعالى حيث يقول عند

الإفصاح ص : ١٩٧

## فرارهما

لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله و رسوله و يحبه الله و رسوله كرارا غير فرار لا يرجع حتى يفتح الله على يديه

و قد بينا ما يقتضيه فيهما من فحوى هذا الكلام فيما تقدم و لا حاجة لنا إلى تكراره

## فصل

و أما قولهم إن رسول الله ص إنما حبسهما عن القتال لحاجة منه إلى رأيهما فى التدبير فإنه نظير ما سلف من جهلهم بل أفحش منه و ذلك لأن النبى ص كان معصوما و كانا بالاتفاق غير معصومين و كان ص مؤيدا بالملائكة و لم يكونا مؤيدين. و قد ثبت

أن العاقل لا يستمد الرأي إلا ممن يعتقد فضله عليه و متى استمد ممن يساويه أو يقاربه فى معناه فلجواز عدوله عن صوابه بالغلط عن طريقه و ما يلحقه من الآفات فى النظر و يحول بينه و بين الحق فيه من الشبهات. و إذا فسد القول بفضل أبى بكر و عمر على رسول الله ص فى رأى بل فى كل شىء من الأشياء و بطل مساواتهما له و مقاربتهما إياه مع ما يبطل من جواز الغلط عليه و لحوق الآفات به لعصمته ص استحالة مقال من زعم أنه كان محتاجا إليهما فى رأى

الإفصاح ص : ١٩٨

### فصل

على أنه لو كان ممن يجوز عليه الخطأ فى الدين و الغلط فى التدبير لكان ما يقع منه مستدركا بجبرئيل و ميكائيل و أمثالهما من الملائكة ع و لم يكله الله تعالى فى شىء منه إلى رعيته و لا أحوجه فيه إلى أحد من أمتة لما تقتضيه الحكمة فى تولى حراسته و تهدئته و غناه بذلك عمن أحوجه الله سبحانه إليه من جميع بريته. و لو جاز أن يلجئه الله تعالى إلى أحد من أمتة فى رأى لجاز أن يضطر إليه فى جميع معرفة الأحكام و لجعله تابعا لهم فيما يدركونه بالاجتهاد و القياس و هذا ما لا يذهب إليه مسلم فثبت ما بيناه من الغرض فى حبس الرجلين عن القتال فإنه كما شرحناه و بينا وجهه و أوضحناه دون ما ظنه الجاهلون و الحمد لله

### فصل

ثم يقال لهم خبرونا عن حبس رسول الله ص أبا بكر و عمر عن القتال فى يوم بدر لحاجة إلى مشورتهما عليه و تدبيرهما الأمر معه أ قلتم ذلك ظنا أو حدسا أم قلتموه و اعتمدتم فيه على اليقين. فإن زعموا أنهم قالوا ذلك بالظن و الحدس و الترجيم فكفاهم بذلك خزيا فى مقالهم و شناعة و قبحا و إن ادعوا العلم به و الحجة فيه طولبوا بوجه البرهان عليه و هل ذلك من وجه العقل أدركوه أم وجوه السمع و التوقيف فلا يجدون شيئا يتعلقون به من الوجهين جميعا.

الإفصاح ص : ١٩٩

ثم يقال لهم أما العريش فكان من رأى الأنصار بلا اختلاف و لم يكن لأبى بكر و عمر و غيرهما من المهاجرين مقال و أما المشورة فلم تكن فيه و إنما أشار فى الأسرى بعد القتال و اختلفا عند المشورة فى رأى. و عدل رسول الله ص إذ ذاك عن رأى عمر بن الخطاب لمعرفته أنه صدر عن تراث بينه و بين القوم و قصد الشناعة على النبى ص و شفاء غيظ بنى عبد مناف و لم يرد بما قال وجه الله تعالى و صار إلى رأى أبى بكر لما أراد الله تعالى من المحنة لذلك. فنزل القرآن بتخطئة صاحبكم و جاء الخبر عن علام الغيوب بخيانتة فى الدين و ركونه إلى الدنيا و إرادته لحطامها و ضعف بصيرته فى الجهاد و أظهر منه ما كان يخفيه و كشف عن ضميره و فضحه الوحى بها ورد فيه حيث يقول الله سبحانه ما كان لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُثَخِّنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ. و هذا يدل على أن النبى ص حينما استشارهما لم يكن لفقر منه فى رأى و التدبير إليهما و إنما كان لاستبراء أحوالهما و الإظهار لباطنهما فى النصيحة له أو ضدها كما أخبره الله سبحانه بتعريفه ذلك

الإفصاح ص : ٢٠٠

عند نطقهما فى الأمور و كلامهما و غيرهما من أضرابهما فقال تعالى وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ و إذا كان الأمر على ما وصفناه بطل ما ادعوه فى العريش و كانت المشورة بعده من أوضح البرهان على نقص الرجلين دون فضلهما على ما قدمناه

الإفصاح ص : ٢٠١

مسألة أخرى

فإن قالوا أ فليس قدم رسول الله ص أبا بكر فى حياته على جميع أهل بيته و أصحابه حيث أمره أن يصلى بالناس فى مرضه مع

قوله ع الصلاة عماد الدين

و قوله ع إمامكم خياركم

و هذا أوضح دليل على إمامته بعد النبي ص و فضله على جميع أمته.

جواب

قيل لهم أما الظاهر المعروف فهو تأخير رسول الله ص أبا بكر عن الصلاة و صرفه عن ذلك المقام و خروجه مستعجلا و هو من ضعف الجسم بالمرض على ما لا يتحرك معه العاقل إلا بالاضطرار و لتدارك ما يخاف بفوته عظيم الضرر و الفساد حتى كان عزله عما كان تولاه من تلك الصلاة.

الإفصاح ص : ٢٠٢

فأما تقدمه على الناس فكان بقول عائشة دون النبي ص و بذلك جاءت الأخبار و تواترت الأحاديث و الآثار و من ادعى غير ذلك فعليه حجة البرهان و البيان

فصل

على أننا لو صححنا حديث عائشة عن النبي ص و سلمنا لهم صدقها فيه تسليم جدل و إن كانت الأدلة تبطله و تقضى بفساده من كل وجه لما أوجب ما ادعوه من فضله على الجماعة لأنهم مطبقون على أن النبي ص صلى خلف عبد الرحمن بن عوف الزهري و لم يوجب ذلك له فضلا عليه و لا على غيره من المسلمين. و لا يختلفون أنه ص أمر عمرو بن العاص على أبي بكر و عمر و جماعة من المهاجرين و الأنصار و كان يؤمهم طول زمان إمارته في الصلاة عليهم و لم يدل ذلك على فضله عليهم في الظاهر و لا عند الله تعالى على حال من الأحوال. و هم متفقون على أن

النبي ص قال لأئمة صلوا خلف كل بر و فاجر

و أباح لهم الصلاة خلف الفجار و جوز بذلك إمامة إمام لهم

الإفصاح ص : ٢٠٣

في الصلاة منقوص مفضول بل فاسق فاجر مردول بما تضمنه لفظ الخبر و معناه و إذا كان

الأمر على ما ذكرناه بطل ما اعتمدوه من فضل أبي بكر في الصلاة

## فصل

ثم يقال لهم قد اختلف المسلمون في تقديم النبي ص أبا بكر للصلاة فقال المسمون لسنة إن عائشة أمرت بتقديمه عن النبي ص. وقالت الشيعة إنها أمرته بذلك عن نفسها دون النبي ص بلا اختلاف بينهم أن النبي ص خرج إلى المسجد و أبو بكر في الصلاة فصلى تلك الصلاة فلا يخلو أن يكون صلاحها إماما لأبي بكر و الجماعة أو مأموما لأبي بكر مع الجماعة أو مشاركا لأبي بكر في إمامتهم و ليس قسم رابع يدعى فنذكره على التقسيم. فإن كان ص صلاحها إماما لأبي بكر و الجماعة فقد صرفه بذلك عما أوجب فضله عندكم من إمامة القوم و حطه عن الرتبة التي ظننتم حصوله فيها بالصلاة و بطل ما اعتمدتموه من ذلك و وجب له خلافه من النقص و الخروج عن الفضل على التأييد إذ كان آخر أفعال رسول الله ص جار حكمها على التأييد و إقامة الشريعة و عدم

الإفصاح ص : ٢٠٤

نسخها إلى أن تقوم الساعة و هذا بين لا ريب فيه. و إن كان ص مأموما لأبي بكر فقد صرف إذن عن النبوة و قدم عليه من أمره الله تعالى بالتأخر عنه و فرض عليه غض الطرف عنده و نسخ بذلك نبوته و ما يجب له بها من إمامة الجماعة و التقدم عليهم في الدين و هذا ما لا يطلقه مسلم. و إن كان النبي ص إماما للجماعة مع أبي بكر على الاشتراك في إمامتهم و كان ذلك آخر أعماله في الصلاة فيجب أن يكون سنة و أقل ما فيه جوازه و ارتفاع البدعة منه و الإجماع منعقد على ضد ذلك و فساد إمامة نفسيين في الصلاة معاً لجماعة من الناس و إذا كان الأمر على ما وصفناه فقد سقط ما تعلق به القوم من صلاة أبي بكر و ما ادعوه له بها من الفضل على تسليم الخبر دون المنازعة فيه فكيف و قد بينا سقوطه بما قدمناه

## فصل

على أن الخبر بصلاة أبي بكر و إن كان أصله من حديث عائشة ابنته خاصة على ما ذكره

فإنه قد جاء عنها فى التناقض و الاختلاف و ذلك شاهد بفساده على البيان.

فروى أبو وائل عن مسروق عن عائشة قالت صلى رسول الله ص فى مرضه الذى مات فيه خلف أبى بكر قاعدا

الإفصاح ص : ٢٠٥

و روى إبراهيم عن الأسود عن عائشة فى حديث فى الصلاة أن النبى ص صلى عن يسار أبى بكر قاعدا و كان أبو بكر يصلى بالناس قائما

و فى حديث وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أيضا قالت صلى

رسول الله ص فى مرضه عن يمين أبى بكر جالسا و صلى أبو بكر قائما بالناس

و فى حديث عروة بن الزبير عن عائشة قالت صلى رسول الله ص بحذاء أبى بكر جالسا

و كان أبو بكر يصلى بصلاة رسول الله ص و الناس يصلون بصلاة أبى بكر

فتارة تقول كان رسول الله ص إماما بأبى بكر و تارة تقول كان أبو بكر إماما و تارة تقول

صلى عن يمين أبى بكر و تارة تقول صلى عن يساره و تارة تقول صلى بحذاءه و هذه أمور

متناقضة تدل بظاهر ما فيها من الاضطراب و الاختلاف على بطلان الحديث و تشهد بأنه

موضوع

فصل آخر

على أن الخبر الثابت عن النبى ص من قوله

إنما جعل

الإفصاح ص : ٢٠٦

الإمام إماما ليؤتم به فإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعين

يبطل أيضا حديث صلاة أبى بكر و يدل على اختلاقه لأنه يتضمن مناقضة ما أمر به مع

ترك المتمكن منه على فاعله و متى ثبت أوجب تضليل أبى بكر و تبديعه على الإقدام

على خلاف النبى ص. و استدلوا بمثل ذلك فى رسول الله ص إذ كان هو المؤتم بأبى بكر

و فى كلا الأمرين بيان فساد الحديث مع ما فى الوجه الأول من دليل فساد

## فصل آخر

مع أن الرواية قد جاءت من غير طريق

عن عائشة أنها قالت جاء بلال فأذن بالصلاة و رسول الله ص مغمى عليه فانتظرنا

إفاقته و كاد الوقت يفوت فأرسلنا إلى أبي بكر يصلى بالناس

و هذا صريح منها بأن صلاته كانت عن أمرها و رأيها دون أمر رسول الله ص و إذنه و

رأيه و رسمه. و الذى يؤيد ذلك و يكشف عن صحته الإجماع على أن رسول الله ص

خرج مبادرا معجلا بين يدي رجلين من أهل بيته

الإفصاح ص : ٢٠٧

حتى تلافى الأمر بصلاته و عزل الرجل عن مقامه. ثم الإجماع أيضا على

قول النبي ص حين أفاق لعائشة و حفصة إنكن كصويحات يوسف ع

ذما لهما على ما افتتنا به أمته و إخبارا عن إرادة كل واحدة منهما المنزلة بصلاة أبيها

بالناس و لو كان هو ص تقدم بالأمر لأبى بكر بالصلاة لما حال بينه و بين تمامها و لا

رجع باللوم على غيره فيها و هذا ما لا خفاء به على ذوى الأبصار. و فى هذه المسألة

كلام كثير قد سبق أصحابنا رحمهم الله إلى استقصائه و صنف أبو عيسى محمد بن

هارون الوراق كتابا مفردا فى معناه سماه كتاب السقيفة يكون نحو مائتى ورقة لم يترك

لغيره زيادة عليه فيما يوضح عن فساد قول الناصبة و شبههم التى اعتمدوها من الخبر

بالصلاة و أشار إلى كذبهم فيه فلذلك عدلت عن الإطالة فى ذكر البراهين على ما قدمت

و اقتصرت على الاختصار و إن كان فيما أثبتته كفاية لذوى الأبصار و الحمد لله

الإفصاح ص : ٢٠٩

مسألة أخرى

فإن قالوا إن لأبى بكر من الإنفاق على رسول الله ص و المواساة بماله ما لم يكن لعلى

بن أبى طالب ع و لا لغيره من الصحابة حتى جاء الخبر

عنه ص أنه قال ما نفعنا مال كمال أبى بكر

و قال ع فى موطن آخر ما أحد من الناس أعظم نفعا علينا حقا فى صحبتته و ماله من أبى  
بكر بن أبى قحافة

جواب

قبيل لهم قد تقدم لنا من القول فيما يدعى من إنفاق أبى بكر ما يدل المتأمل له على  
بطلان مقال أهل الخلاف و إن كنا لم نبسط الكلام فى معناه بعد فإن أصل الحديث فى  
ذلك عائشة و هى التى ذكرته عن

الإفصاح ص : ٢١٠

رسول الله ص و إضافته بغير حجة و قد عرفت ما كان من خطئها فى عهد رسول الله ص و  
ارتكابها معصية الله تعالى فى خلافه حتى نزل فيها و فى صاحبها حفصة بن عمر بن  
الخطاب إن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما وَ إِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ  
مَوْلَاهُ وَ جِبْرِيلُ وَ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ. ثم الذى كان منها فى  
أمر عثمان بن عفان حتى صارت أوكد الأسباب فى خلعه و قتله فلما كان من أمره ما كان و  
بايع الناس لأمر المؤمنين على بن أبى طالب ع حسدته على ذلك و كرهت أمره و رجعت  
عن ذم عثمان بن عفان إلى مدحه و قرفت أمير المؤمنين ع بدمه و خرجت من بيتها إلى  
البصرة إقداما على خلاف الله تعالى فيما أمرها به فى كتابه فألبت عليه و دعت إلى  
حربه و اجتهدت فى سفك دمه و استئصال ذريته و شيعته و أثارت من الفتنة ما بقى فى  
الأمة ضررها فى الدين إلى هذه الغاية. و من كانت هذه حالها لم يوثق بها فى الحديث  
عن رسول الله ص و لا أمنت على الإدغال فى دين الله تعالى لا سيما فيما تجر به نفعا  
إليها و شهادة بفضل متى صح لكان لها فيه الحظ الأوفر و هذا ما لا يخفى على ذوى حجا  
الإفصاح ص : ٢١١

فصل

على أنه لو كان لأبى بكر إنفاق على ما تدعيه الجهال لوجب أن يكون له وجه معروف و  
كان يكون ذلك لوجه ظاهر مشهور كما اشتهرت صدقة أمير المؤمنين ع بخاتمه و هو

فى الرىوى حتى علم به الخاص و العام و شاعت نفقته بالليل و النهار و السر و الإعلان  
و نزل بها محكم القرآن و لم تخف صدقته التى قدمها بين ىدى نجواه حتى أجمعت  
عليها أمة الإسلام و جاء بها صريح القول فى البيان و استفاض إطعام المسكين و  
اليتيم و الأسير و ورد الخبر به مفصلا فى هل أتى على الإنسان. فكان أقل ما يجب فى  
ذلك أن يكون كشهرة نفقة عثمان بن عفان فى جيش العسرة حتى لم يختلف فى ذلك من  
أهل العلم اثنان و لما خالف الخبر فى إنفاق أبى بكر ما ذكرناه و كان مقصورا على ابنته  
خاصة و يكفى فى وصفها ما شرحناه مضافا إلى من فى طريقه من أمثال الشعبى و أشباهه  
المعروفين بالعصبية لأبى بكر و عمر و عثمان و التقرب إلى بنى أمية بالكذب و  
التخرص و البهتان دل على فساد بلا ارتياب

الإفصاح ص : ٢١٢

#### فصل

مع أن الله تعالى قد أخبر فى ذلك بأنه المتولى غنى نبيه ص عن سائر الناس و رفع  
الحاجة عنه فى الدين و الدنيا إلى أحد من العباد فقال تعالى أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى  
وَ وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَ وَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى. فلو جاز أن يحتاج مع ذلك إلى نوال  
أحد من الناس لجاز أن يحتاج فى هداه إلى غير الله تعالى و لما ثبت أنه غنى فى الهدى  
بالله وحده ثبت أنه غنى فى الدنيا بالله تعالى دون الخلق كما بيناه

#### فصل

على أنه لو كان فيما عدده الله تعالى من أشياء يتعدى الفضل إلى أحد من الناس  
فالواجب أن تكون مختصة بآبائه ع و بعمه أبى طالب رحمه الله و ولده ع و بزوجه  
خديجة بنت خويلد رضى الله عنها و لم يكن لأبى بكر فى ذلك حظ و لا نصيب على كل  
حال. و ذلك أن الله تعالى آوى يتمه بجده عبد المطلب ثم بأبى طالب من بعده فرباه و  
كفله صغيرا و نصره و واساه و وقاه من أعدائه بنفسه و ولده كبيرا و أغناه بما رزقه الله  
من أموال آبائه رحمهم الله تعالى و تركاتهم و هم ملوك العرب و أهل الثروة منهم و

اليسار بلا اختلاف ثم ما أفاده من

الإفصاح ص : ٢١٣

بعده فى خروجه إلى الشام من الأموال و ما كان انتقل إليه من زوجته خديجة بنت خويلد. و قد علم جميع أهل العلم ما كانت عليه من سعة الأحوال و كان لها من جليل الأموال و ليس لأبى بكر و عمر و عثمان و طلحة و الزبير و سعد و سعيد و عبد الرحمن و أبى عبيدة بن الجراح و غيرهم من سائر الناس سوى من سميناه سبب لشيء من ذلك يتعدى به فضلهم إليه على ما بيناه بل كانوا فقراء فأغناهم الله بنبيه ص و كانوا ضلالا فدعاهم إلى الهدى و دلهم على الرشاد و كانوا أذلة فتوسلوا بإظهار اتباع نبوته إلى الملك و السلطان. و هب أن فى هؤلاء المذكورين من كان له قبل الإسلام من المال ما ينسب به إلى اليسار و فيهم من له شرف بقبيلة يبين به ممن عداه هل لأحد من سامعى الأخبار و أهل العلم بالآثار ريب فى فقر أبى بكر و سوء حاله فى الجاهلية و الإسلام و رذالة قبيلته من قريش كلها و ظهور المسكنة فى جمهورهم على الاتفاق. و لو كان له من السعة ما يتمكن به من صلة رسول الله ص و الإنفاق عليه و نفعه بالمال كما ادعاه الجاهلون لاغنى أباه ببعضه عن النداء على مائدة عبد الله بن جدعان بأجرة على ذلك بما يقيم به

الإفصاح ص : ٢١٤

رمقه و يستر به عورته بين الناس و لارتفع هو عن الخياطة و بيع الخلقان بباب بيت الله الحرام إلى مخالطة وجوه التجار و لكان غنيا به فى الجاهلية عن تعليم الصبيان و مقاساة الأطفال فى ضرورته إلى ذلك لعدم ما يغنيه عنه ما وصفناه و هذا دليل على ضلال الناصبة فيما ادعوه له من الإنفاق للمال و برهان يوضح عن كذبهم فيما أضافوه إلى النبى ص من مدحه على الإنفاق

فصل آخر

مع أنه لو ثبت لأبى بكر نفقة مال على ما ظنه الجهال لكان خلو القرآن من مديح له

على الإجماع و تواتر الأخبار مع نزوله بالمدح على اليسير من ذوى الإنفاق دليلا على أنه لم يكن لوجه الله تعالى و أنه يعتمد بالسمعة و الرياء و كان فيه ضرب من النفاق. و إذا ثبت أن الله عدل كريم لا ينوه بذكر اليسير من طاعاته و يخفى الكثير و لا يمدح الصغير و يهمل الكبير ففي خلو القرآن من ذكر إنفاق أبى بكر أو مدحة له بذكر الإنفاق على الشرط الذى وصفناه أوضح برهان على ما قدمناه. ثم يقال لهم قد علمت الكافة أن نفقات الصحابة على رسول الله ص إنما كانت فى السلاح و الكراع و معونة الجهاد و

صلات

الإفصاح ص : ٢١٥

فقراء المسلمين و تزويد المرملين و معونة المساكين و مواساة المهاجرين و أن النبى ص لم يسترفد أحدا منهم و لا استوصله و لا جعل عليه قسما من مؤنته و لا التمس منهم شيئا لأهله و عشيرته و قد حرم الله تعالى عليه و على أهل بيته أكل الصدقات و أسقط عن كافتهم الأجر له على تبليغهم عن الله تعالى الرسالات و نصب الحجج لهم و إقامة البينات فى دعائهم إلى الأعمال الصالحات و استنقاذهم بلطفه من المهلكات و إخراجهم بنور الحق عن الظلمات. و كان ص من أزهد الناس فى الدنيا و زينتها و لم يزل مخرجا لما فى يديه من مواريث آبائه و ما أفاء الله تعالى من الغنائم و الأنفال و جعله له خالصا دون الناس إلى فقراء أصحابه و ذوى الخلّة من أتباعه حتى استدان من المال ما قضاه أمير المؤمنين ع بعد وفاته و كان هو المنجز لعداته فأى وجه مع ما وصفناه من حاله ص لإنفاق أبى بكر على ما ادعوه لو لا أن الناصبة لا تأنف من الجهل و لا تستحيى من العناد

الإفصاح ص : ٢١٦

فصل

مع أنا لا نجدهم يحيلون على وجه فيما يذكرونه من إنفاق أبى بكر إلا على ما ادعوه من ابتياعه بلال بن حمامة من مواليه و كانوا عزموا بعد الإيمان ليردوه عنه إلى الكفر

و الطغيان. و هذا أيضا من دعاويهم الباطلة المتعزية من الحجج و البرهان و هو راجع  
فى أصله إلى عائشة و قد تقدم من القول فيما ترويه و تضيفه إلى النبى ص ما يغنى عن  
الزيادة فيه و التكرار. و لو ثبت على غاية أمانهم فى الضلال لما كان مصححا  
لروايتهم مدح أبى بكر عن النبى ص و إخباره بانتفاعه بنفقته عليه و مواساته بالمال  
لأن بلالا لم يكن ولدا للنبى ص و لا أخا و لا والدا و لا قريبا و لا نسبيا فيكون خلاصه  
من العذاب بمال أبى بكر نافعا للنبى ص و لا مختصا به دون سائر أهل الإسلام. و لو  
تعدى ما خص بلالا من الانتفاع بمال أبى بكر إلى النبى ص لموضع إيمانه برسالته و  
إقراره بنبوته و لكونه فى جملة أصحابه لتعدى ذلك إلى جبرئيل و ميكائيل و  
إسرافيل و جميع ملائكة الله تعالى و أنبيائه و عباد الصالحين لأن الإيمان برسول  
الله ص يتضمن الإيمان بجميع النبيين و الملائكة و المؤمنين و الصديقين و الشهداء  
الإفصاح ص : ٢١٧

و الصالحين و قد انكشف عن جهالات الناصبة و تجرئهم فى بدعهم و ضعف بصائرهم و  
سخافة عقولهم و من الله نسأل التوفيق

## فصل

على أن الثابت من الحديث فى مدح النبى ص خديجة بنت خويلد رضى الله عنها دون  
أبى بكر و الظاهر المشهور من انتفاع النبى ص بمالها يوضح عن صحته و اختصاصها به  
دون من ادعى له بالبهتان و قد اشترك فى نقل الحديث الفريقان من الشيعة و  
الحشوية و جاء مستفيضا عن عائشة بنت أبى بكر على البيان.

فروى عبد الله بن المبارك عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت كان  
النبى ص إذا ذكر خديجة أحسن الثناء عليها فقلت له يوما ما تذكر منها و قد أبدلك الله  
خيرا منها فقال ما أبدلنى الله خيرا منها صدقتنى إذ كذبنى الناس و واستنى بمالها إذ  
حرمنى الناس و رزقنى الله الولد منها و لم يرزقنى من غيرها  
و هذا يدل على بطلان حديثها فى مدح أبى بكر بالمواساة و يوجب تخصيصها بذلك

دونه و يوضح عن بطلان ما تدعيه الناصبة أيضا من

الإفصاح ص : ٢١٨

سبق أبى بكر جماعة الأمة إلى الإسلام إذ فيه شهادة من الرسول ص بتقدم إيمان

خديجة رحمها الله على سائر الناس

الإفصاح ص : ٢١٩

مسألة أخرى

فإن قالوا فما تصنعون فى الخبر المروى

عن النبى ص أنه قال لأصحابه اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر و عمر

أليس هذا نص منه على إمامتهما و إيجاب على الأمة جميعا فرض طاعتهما و فى ذلك

أدل دليل على طهارتهما و صوابهما فيما صنعاه من التقدم على أمير المؤمنين و صحة

خلافتهما.

جواب

قيل لهم هذا حديث موضوع و الخلل فى سنده مشهور و التناقض فى معناه ظاهر و حاله

فى متضمنه لائحة للمعتبر الناظر. فأما خلل إسناده فإنه معزى إلى عبد الملك بن عمير

عن

الإفصاح ص : ٢٢٠

ربعى بن حراش ثم من بعده تارة يعزى إلى حذيفة بن اليمان و تارة إلى حفصة بنت عمر

بن الخطاب. فأما عبد الملك بن عمير فمن أبناء الشام و أجلاف محاربى أمير المؤمنين

ع المشتهرين بالنصب و العداوة له و لعترته و لم يزل يتقرب إلى بنى أمية بتوليد

الأخبار الكاذبة فى أبى بكر و عمر و الطعن فى أمير المؤمنين ع حتى قلدوه القضاء و

كان يقبل فيه الرشا و يحكم بالجور و العدوان و كان متجاهرا بالفجور و العبث

بالنساء فمن ذلك أن الوليد بن سريع خاصم أخته كلثم بنت سريع إليه فى أموال و

عقار و كانت كلثم من أحسن نساء وقتها و أجملهن فأعجبته فوجه القضاء على أخيها

تقربا إليها و طمعا فيها فظهر ذلك و استفاض عنه فقال فيه هذيل الأشجعي  
أتاه وليد بالشهود يقودهم على ما ادعى من صامت المال و الخول  
يسوق إليه كلثما و كلامها شفاء من الداء المخامر و الخبل  
فما برحت تومى إليه بطرفها و تومض أحيانا إذا خصمها غفل  
الإفصاح ص : ٢٢١

و كان لها دل و عين كحيلة فأدلت بحسن الدل منها و بالكحل  
فأفتنت القبطى حتى قضى لها بغير قضاء الله فى المال و الطول  
فلو كان من فى القصر يعلم علمه لما استعمل القبطى فينا على عمل  
له حين يقضى للنساء تخاوص و كان و ما منه التخاوص و الحول  
إذا ذات دل كلمته بحاجة فهم بأن يقضى تنحى أو سعل  
و برق عينيه و لأك لسانه يرى كل شىء ما خلا سخطها خبل  
ثم الذى عزاه إليه هو ربيع بن حراش عند أصحاب الحديث من المعدودين فى جملة  
الروافض المستهزئين على أبى بكر و عمر و إضافته إليه مع ما وصفناه ظاهرة البطلان  
مع أن المشهور عن حذيفة بن اليمان فى أصحاب العقبة يضاد روايته هذا الحديث عنه.  
و أما روايته عن حفصة بنت عمر بن الخطاب فهى من البرهان على فساد و وجوب  
سقوطه فى باب الحجاج لأن حفصة متهمة فيما ترويه من فضل أبيها و صاحبه و  
معروفة بعداوتها لأمير المؤمنين ع و تظاهرها ببغضه و سبه و الإغراء به و الانحطاط  
فى هوى أختها عائشة بنت أبى بكر فى حربه و التأليب عليه ثم لاجترارها بما يتضمنه  
أفضل وجوه النفع إليهما به و قد سلف كتاب فى هذا المعنى ما يستغنى به  
الإفصاح ص : ٢٢٢

عن الإطالة فى هذا المقام و الله ولى التوفيق

فصل

على أنه لو ثبت هذا الحديث عن النبى ص لأوجب عصمة أبى بكر و عمر من الآثام و

قضى لهما بالكمال و نفى السهو و الغلط عنهما على كل حال و ذلك أن فرض الاقتداء بهما يوجب صواب الفاعل له عند الله تعالى و أن علمه فى ذلك واقع موقع الرضا فلو لم يكونا معصومين من الخطأ و لا يؤمن منهما وقوعه كان المقتدى بهما فيه ضالا عن الصراط و موقعا من الفعل ما ليس بصواب عند الله تعالى و لا موافق لرضاه كما أن الله تعالى لما فرض طاعة نبيه ص و أمر بالاقتداء به كما أمره بالاقتداء بمن تقدم من أنبيائه ع حيث يقول أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ أوجب عصمته ص كما أوجب عصمة من تقدم من الأنبياء ع و لم يجز فى حكمته فرض الاقتداء بمن ذكرناه مع ارتفاع العصمة منهم لما بيناه. و فى الإجماع أن أبا بكر و عمر لم يكونا معصومين عن الخطأ و إقرارهما على أنفسهما بذلك أظهر حجة على اختلاق الخبر و فساده كما ذكرنا

الإفصاح ص : ٢٢٣

#### فصل آخر

مع أن التباين بين أبى بكر و عمر فى كثير من الأحكام يمنع من فرض الاقتداء بهما على كل حال لاستحالة اتباعهما فيما اختلفا فيه و وجوب خلاف أحدهما فى وفاق صاحبه و خلاف صاحبه فى اتباعه و قد ثبت أن الله تعالى لا يكلف عباده المحال و لا يشرع ذلك منه ص و إذا بطل وجوب الاقتداء بهما فى العموم لما بيناه لم يبق إن سلم الحديث إلا وجوبه فى الخصوص و ذلك غير موجب للفضل فيهما و لا مانع من ضلالهما و نقصهما و هو حاصل فى مثل ذلك من أهل الكتاب و لوفاق المسلمين لهم فى خاص من الأقوال مع كفرهم و ضلالهم بالإجماع فبان بما وصفناه سقوط الحديث و فساد معانيه على ما قدمناه

#### فصل آخر

على أن أصحاب الحديث قد رووه بلفظين مختلفين على وجهين من الإعراب متباينين أحدهما الخفض و قد سلف قولنا بما بيناه و الآخر النصب و له معنى غير ما ذهب إليه أهل الخلاف. و ذلك أن رسول الله ص لما دعا الأمة إلى التمسك بكتاب الله تعالى و

بعترته ع حيث يقول

إني مخلف فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله و عترتي أهل بيتي  
فإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض  
و كان عالما بما أوحى الله تعالى إليه أن أول  
الإفصاح ص : ٢٢٤

ناقض لأمره في ذلك و عادل عنه هذان الرجلان فأراد ع تأكيد الحجة عليهما  
بتخصيصهما بالأمر باتباع الكتاب و العترة بعد عمومهما به و دخولهما في جملة  
المخاطبين من سائر الناس فنادهما على التخصيص لما قدمناه من التوكيد في الحجة  
عليهما

فقال اقتدوا بالذين من بعدي أبا بكر و عمر  
و كانا هما المناديين بالاتباع دون أن يكون النداء إليهما على ما شرحناه. و ليس بمنكر  
أن يبتدئ بالأمر بلفظ الجمع لل اثنين أو بلفظ الاثنين للجمع اتساعا كما يعبر عن  
الواحد و ليس فيه من معاني الجمع قليل و لا كثير بلفظ الاثنين أو الجمع قال الله عز  
و جل هذانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ. و قال وَ هَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا  
الْمِحْرَابَ إلى قوله خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ. و إذا كان الأمر على ما وصفناه فقد  
سقط ما تعلق به الناصبة من الحديث و لم يبق فيه شبهة و الحمد لله

الإفصاح ص : ٢٢٥

سؤال

فإن قالوا فإننا نجد الأمة قد وصفت أبا بكر بالصديق و نعتت عمر بالفاروق و وسمت  
عثمان بذي النورين و شاع ذلك فيهم و استفاض حتى لم يخف على أحد من الناس و هذا  
من أوضح الدليل على أن القوم من أهل الثواب و أنهم كانوا في أمرهم على محض  
الحق و الصواب و لو لم يكونوا كذلك لما شاع هذا المدح و ذاع.

جواب

قيل لهم لا معتبر لانتشار الصفات و لا يعتمد ذلك عاقل على حال لأنه قد يوصف بالمدح بها من لا يستحق ذلك للعصبية و الضلال كما يوصف بذلك من يستحقه بصحيح الاعتبار لا سيما الدولة و المملكة فى استفاضة ذلك من أوكد الأسباب و إن لم يكن ثابتا بحجة تظهر أو بيان. أ لا ترى أن نعت الأصنام بالألوهية قد كان مستفيضا فى الإفصاح ص : ٢٢٦

الجاهلية قبل الإسلام و إن كنا نعلم بطلانه و وجود من يعتقد خلافه فى تلك الأزمان و أن الوصف بالربوبية قد شاع فيما سلف لكثير من ملوك الزمان مع ثبوت خلاف أهل الحق و تيقنهم فى ترك إظهار الخلاف. و قد استفاض من أوصاف ملوك بنى العباس ما يقتضى جليل المدحة كما شاع و انتشر لمنازعهم فى الإمامة الطالبين مثل ذلك حتى صاروا فيه على حد سواء و لم يجب بذلك اجتماع الفريقين فى الصواب و لا اتفاقهم فى الاستحقاق. و كان وصف أبى جعفر بالمنصور كوصف محمد بن عبد الله بن الحسن بالمهدى و وصف القائم بعد أبى جعفر المنصور بالمهدى و ابنه بالهادى و ابن ابنه بالرشيد كوصف من ذكرناه من الطبقة الأخرى بالناصر و الهادى و الرشيد و المنصور أيضا و المعز و العزيز. و إذا كانت الاستفاضة فى أوصاف من سميناه على طريقه واحدة استحال انتظام الحق لجميعها لما يدخل ذلك من الخلل و يلحقه من التناقض و بطل ما تعلق به الخصوم فى تسمية العامة المتقدمين على أمير المؤمنين ع كل ما يفيد المدحة لهم فى الدين و لم يجب باشتهاره ثبوت إمامتهم على اليقين. ثم يقال للمعتزلة و الخوارج و أهل العدل و المرجئة و عقلاء أصحاب الحديث أنتم تعلمون أنه قد شاع لمعاوية بن أبى سفيان

الإفصاح ص : ٢٢٧

و استفاض أنه خال المؤمنين و كاتب وحى رب العالمين كما شاع و استفاض لأبى بكر أنه صديق و لعمر أنه فاروق و لم يجب بذلك عندكم أن يكون خال المؤمنين على التحقيق و لا مستحقا لكتابة الوحى و التنزيل. فما أنكرتم أن يكون الشائع لأبى بكر

و عمر مما ذكرتموه لا يجب لهما به حق فى الدين و هذا مما لا فرق لهم فيه

## فصل

ثم يقال للمعتزلة ليس يمكنكم دفاع ما قد شاع لكم من لقبكم بالقدرية كما شاع من لقب أصحاب المخلوق بالجبر و المحكمة بالخارجية و شيعة على ع بالرافضة و أصحاب الحديث بالحشوية و لم يجب بذلك عندكم و لا عند فريق ممن سميناه استحقاقهم الشائع مما وصفناه و لا خروجهم به من الدين كما ذكرناه فما أنكرتم أن يكون المشتهر فى العامة لأبى بكر و عمر من لفظ المدحة لا يوجب لهما فضلا و لا يخرجهما عن نقص و ذلك مما لا تجدون إلى دفعه سبيلا

الإفصاح ص : ٢٢٩

## سؤال

فإن قالوا ما أنكرتم أن يكون العقد لأبى بكر و عمر الإمامة و تقدمهما على الكافة فى الرئاسة يدل على فضلهما فى الإسلام و علوهما فى الديانة و إن كنا لا نحيط علما بذلك الفضل و لم يتصل بنا من جهة الأثر و النقل. و ذلك أنهما لم يكونا من أشرف القوم نسبا فيدعو ذلك إلى تقديمهما لأن بنى عبد مناف أشرف منهما و لا كانا من أكثرهم مالا فيطمع العاقدون لهما فى نيل أموالهما و لا كانا أعزهم عشيرة فيخافون عشيرتهما. فلم يبق إلا أن المقدمين لهما على أمير المؤمنين ع و العباس بن عبد المطلب و سائر المهاجرين و الأنصار إنما قدموهما لفضل عرفوه لهما. و إلا فما السبب الموجب لاتباع العقلاء المخلصين لأمرهما و نصبهما إمامين لجماعتهم و رئيسين لكافتهم لو لا الذى ادعيناه.

## جواب

قيل لهم لو كان للرجلين فضل حسب ما ادعيتموه و كان ذلك

الإفصاح ص : ٢٣٠

معروفا عند أهل زمانهما كما ذكرتموه لوجب أن تأتى به الأخبار و ترويه نقله السير و

الآثار بل وجب أن يظهر على حد يوجب علم اليقين و الاضطراب و يزيل الريب فيه حتى لا يختلف فى صحته اثنان لأن جميع الدواعى إلى انتشار فضائل الرجال متوفرة فى نقل ما كان لهذين الرجلين مما يقتضى التعظيم لمن وجد لهما و الأخبار بها. أ لا ترى أنهما كانا أميرى الناس و حصلت لهما القدرة على الكافة و السلطان و كان المظهر لولايتهما فى زمانهما و من بعد إلى هذه الحال هو الظاهر على عدوه المتوصل به إلى ما يصلح به الأحوال و المظهر لعداوتهما مهدور الدم أو خائف مطرود عن البلاد و المظنون به من الإفصاح ببغضها مبعد عن الدنيا مستخف باعتقاده عند الجمهور متوقع منهم ما يخافه و يحذره حتى صار القتل مسنونا لمن أظهر ولاية أمير المؤمنين ع و إن كان مظهرا لمحبة أبى بكر و عمر متدينا بها على الاعتقاد و حتى جعل بنو أمية الامتحان بالبراءة من أمير المؤمنين ع طريقا إلى استبراء الناس فى اعتقاد إمامة من تقدمه و كل من امتنع من البراءة حكموا عليه بعداوة الشيخين و البراءة من عثمان و من تبرأ من أمير المؤمنين ع حكموا له باعتقاد السنة و ولاية أبى بكر و عمر و عثمان. و نال أكثر أهل الدنيا مما تمنوه منها من القضاء و الشهادات

الإفصاح ص : ٢٣١

و الإمارات و حازوا الأموال و قربت منازلهم من خلفاء بنى أمية و بنى العباس بالعصبية لأبى بكر و عمر و عثمان و الدعاء إلى إمامتهم و التفضيل لهم على كافة الصحابة و التخرص بما يضيفونه إليهم من الفضل الذى يمنع بالقرآن و ينفى بالسنة و يستحيل فى العقول و يظهر فساد بيسير الاعتبار. و إذا كان الأمر على ما وصفناه و لم يمكن لعادل رفع ما بيناه و شرحناه بطل أن يكون العلم بفضل الرجلين و الثالث أيضا على الحد الذى ذكرناه مما يزول معه الارتياح لتوفير الدواعى على موجه لو كان بل لم يقدر الخصم على ادعاء شىء فى هذا الباب أقوى عنده مما حكيناه عنهم فيما سلف من هذا الكتاب و أوضحنا عن وهن التعلق به و كشفناه و بان بذلك جهل الناصبة فيما ادعوه لهما من الفضل المجهول على ما توهموه كما وضح به فساد مقالهم فيما تعلقوا

به من ذلك فى تأويل المسطور و تخرصوه من الخبر المفتعل الموضوع و المنة لله

تعالى

فصل

ثم يقال لهم قد سبرنا أحوال المتقدمين على أمير المؤمنين ع فيما يقتضى لهم فضلا  
يوجب تقدمهم فلم نجده على شىء من الوجوه و ذلك أن خصال الفضل معروفة و  
وجوهه ظاهرة مشهورة و هى السبق

الإفصاح ص : ٢٣٢

إلى الإسلام و الجهاد بين يدى رسول الله ص و العلم بالدين و الإنفاق فى سبيل الله  
جل اسمه و الزهد فى الدنيا. أما السبق إلى الإسلام فقد تقدم أمير المؤمنين ع أبا بكر  
باتفاق العلماء و إجماع الفقهاء و إن كان بعض أعدائه يزعم أنه لم يكن على يقين و  
إنما كان منه لصغر سنه على جهة التعليم و قد تقدمه أيضا بعد أمير المؤمنين ع زيد و  
جعفر و خباب رضى الله عنهم و غيرهم من المهاجرين و جاء بذلك الثبوت فى الحديث.  
فروى سالم بن أبى الجعد عن محمد بن سعد بن أبى وقاص أنه قال لأبيه سعد كان أبو  
بكر أولكم إسلاما قال لا قد أسلم قبله أكثر من خمسين رجلا  
فأما عمر بن الخطاب و عثمان بن عفان فإنه لا يشتهبه على أحد من أهل العلم أنهما  
ينزلان عن مرتبة التقدم على السابقين و أنهما لم يكونا من الأولين فى الإسلام و قد  
تقدمهما جماعة من المسلمين.

الإفصاح ص : ٢٣٣

و أما الجهاد فإنه لا قدم لأحدهم فيه فلا يمكن لعاقل دعوى ذلك على شىء من الوجوه  
و قد ذكر الناس من كان منه ذلك سواهم فلم يذكرهم أحد و لا تجاسر على القول بأنهم  
بارزوا وقتا من الأوقات قرنا و لا سفكوا لمشرك دما و لا جرحوا فى الحرب كافرا و لا  
نازلوا من القوم إنسانا فالريب فى هذا الباب معدوم و العلم بما ذكرناه حاصل موجود.  
و أما العلم بالدين فقد ظهر من عجزهم فيه و نقصهم عن مرتبة أهل العلم فى الضرورة

إلى غيرهم من الفقهاء فى أحوال أماراتهم ما أغنى عن نصب الدلائل عليه. و قد كان رسول الله ص حكم لجماعة من أصحابه بأحكام فيه فما حكم لأحد من الثلاثة بشيء منه

فقال ص أقرأكم أبى و أعلمكم بالحلال و الحرام معاذ و أفرضكم زيد و أقضاكم على فكان ص ناحلا لكل من سميناه سهما من العلم و جامعا سائره لأمير المؤمنين ع بما حكم له بالقضاء الذى يحتاج صاحبه إلى جميع ما سماه من العلوم و أخرج أبا بكر و عمر و عثمان من ذلك كله و لم يجعل لهم فيه حظا كما ذكرناه و هذا مما لا إشكال فيه على ذوى العقول. و أما الإنفاق فقد قلنا فيما تقدم فيه قولاً يغنى عن إعادته

الإفصاح ص : ٢٣٤

هاهنا و عمر بن الخطاب من بين الثلاثة صفر منه بالاتفاق أما عثمان فقد كان له ذلك و إن كان بلا فضل فإن خلو القرآن من مديح له على ما كان منه دليل على أنه لا فضل له فيه و لو حصل له به قسط من الفضل لكان كسهم غيره من المنفقين الذين لم يجب لهم التقدم بذلك فى إمامة المسلمين. و أما الزهد فى الدنيا فقد قضى بتعزية الثلاثة منه مثابرتهم على الإمارة و مضاربتهم الأنصار على الرئاسة و مسابقتهم إلى الحيلة فى التظاهر باسم الإمامة و تركوا رسول الله ص مسجى بين أظهرهم لم يقضوا له بذلك فى مصابه حقا و لا حضروا له غسلا و تجهيزا و لا صلاة و لا تشييعا و لا دفنا و توفروا على مخاصمة من سبقهم إلى السقيفة طمعا فى العاجل و زهدا فى الآجل و سعيًا فى حوز الشهوات و تناولا للذات و تطاولا على الناس بالرتاسات و لم يخرجها الأول منهم عن نفسه حتى أيقن بهلاكه فجعلها حينئذ فى صاحبه ضنا بها على سائر الناس و غبطة لهم. و كان من أمر الثانى فى الشورى ما أوجب تحقيقه بها بعد وفاته و تحمل من أوزارها ما كان غنيا عنه لو سنحت بها نفسه إلى مستحقها و ظهر بعده من الثالث ما استحل به أصحاب رسول الله ص دمه من إطراح الدين و الانقطاع إلى الدنيا و قضاء الذمامات بأموال الله تبارك و تعالى و تقليد الفجار من بنى أمية و مروان رقاب أهل الأديان و لما

طوب بئزعهه عنه ليقوم بها من سلك طرق الدين امتنع من ذلك

الإفصاح ص : ٢٣٥

حبا للدنيا و تأكد طمعه فيها إلى أن سفك القوم دمه على الاستحلال له و رفع الحظر و التحريم. ثم فأى زهد حصل لهم مع ما وصفناه و أى شبهة تبقى على مخالف فى خروجهم عن خصال الفضل كلها مع ما ذكرناه لو لا أن العصبية ترين على القلوب  
فصل

و أما سؤالهم عن علة تقديم الناس لهم مع ما ذكروه من أحوالهم فى النزول عن الشرف و قلة العشيرة و المال فلذلك غير علة. إحداها أنهم قصدوا إلى من ليس بأشرفهم فقدموه ليكون ذلك ذريعة إلى نيل جماعاتهم الإمامة مع اختلافهم فى منازل الشرف و لا يمنع أحدا منهم انحطاطه عن أعلى الرتب فى النسب من التقدم إلى من هو أشرف منه و لو حصروها فى أعلى القوم نسبا و أكرمهم حسبا لا ختصت بفريق و حصل الباقون منها أصفارا ثم لو جعلوها فيمن كان غيره أكثر منه مالا لطمع الفقراء كلهم بذلك فيها و تقديرهم حوز الأفعال و لم يحصروها فى أعزهم عشيرة مخافة أن يتغير عليهم فلا يتمكنون من إخراجها منه و لامتنع عنهم بعشيرته فلا يبلغون منه المراد.

الإفصاح ص : ٢٣٦

و الثانية أن الذى قدموه كان متعريا مما أوجب عندهم تأخيرهم فلم يك على حال من الفضل يبعث على الحسد فيحول ذلك بينه و بين التقديم. و الثالثة أن الأكثر كانوا إلى الرجل أسكن منهم إلى غيره لبعده عن عداوتهم و خروجه عن آصارهم بوتر من وترهم فى الدين. و الرابعة ملاءمة العاقلين للمعقود له فى الباطن و اجتماعهم على السر من أمرهم و الظاهر فتشابهت لذلك منهم القلوب. و الخامسة استحكام طمع الاتباع فى النيل من المتقدمين مراداتهم فى الرئاسة و السيرة فيهم بما يؤثرونه من الأحكام المخالفة للمفترضات و المسنونات و التجاوز لهم عن العثرات و الزلات و هذا أيضا من الأسباب الداعية إلى إخراج الحق عن أهله بلا اختلاف. و السادسة الاتفاق

الذى لا يرجع فيه إلى أصل ثابت و لا نتيجة نظر و قد جرت به العادات و قضت بوجود أمثاله الشهادات أ لا ترى إلى اجتماع أهل الجاهلية على عبادة الأوثان و هى جمادات لا تنفع أحدا و لا تضره و لا تجلب إليه خيرا و لا تدفع عنه شرا مع انصرافهم عن عبادة الله الذى خلقهم و أراهم فى أنفسهم و غيرهم الآيات. و كذلك كانت حال من تقدمهم فى عبادة الأصنام مع تقريع

الإفصاح ص : ٢٣٧

الأنبياء لهم و توبيخ الحكماء. و كذلك كانت حال قوم موسى ع حين خالفوا نبينهم فى عبادة العجل و اتبعوا السامرى فتركوا هارون نبى الله و لم يصغوا إلى وعظه و لا التفتوا إلى قوله و لا اعتنوا بحجته و لم يكن السامرى أكثر القوم مالا و لا أشرفهم نسبا و لا أعزهم عشيرة. و قد اتبع كثير من العرب مسيلمة الكذاب مع ظهور نقصه و عجزه و حماقته و اشتهار كذبه و سخفه و تركوا رسول الله ص مع ظهور فضله و كمال عقله و اشتهار صدقه فيهم و أمانته و شرف أصله و كرم فرعه و برهان أمره و وضوح حجته و عجيب آياته و لم يك مسيلمة أعزهم عشيرة و لا أكثرهم مالا و لا أشرفهم نسبا بل كان بالضد من هذه الصفات كلها و لم يمنع ذلك من الضلال به و تقديم أتباعه له و ارتداد جماعة ممن كان قد أسلم عن دينه و اللحق به. و قد ظهر من اتباع الجمهور لأراذل الناس و انصرافهم عن أفاضلهم على مرور الأوقات ما لا يمكن دفعه و لم يك ذلك لعز عشيرة و لا لشرف نسب و لا كثرة مال بل كان بتمام حيلة و جد فى الدنيا و اتفاق حتى ساست النساء الرجال و تقدم الأطفال على العقلاء و استرق العبيد الأحرار و استعبد الأوضاع الأشراف و حكم الجهال على العلماء.

الإفصاح ص : ٢٣٨

و قد قال الله عز و جل وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ. و قال تعالى وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا و كان الجمهور فى زمان أكثر الأنبياء أتباع المجرمين فضل بهم أكثر

أَمَمَهُمْ وَغَيَرُوا شَرَائِعَهُمْ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِمْ وَدَعَا إِلَى غَيْرِ دِينِهِمْ وَلَمْ يَدْعُهُمْ إِلَى ذَلِكَ شَرَفَ الْمُضْلِينَ وَ لَا عِزَّهُمْ فِي عَشَائِرِهِمْ وَ لَا كَثْرَةَ أَمْوَالِهِمْ وَ إِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الدَّاعِي إِلَى تَقْدِيمِ مَنْ سَمِينَاهُ. وَ لَوْ ذَهَبْنَا إِلَى تَتَبِعَ هَذَا الْمَعْنَى وَ تَعَدَّدَ مَنْ حَصَلَ لَهُ وَ شَرَحَ الْأَمْرَ فِيهِ لَطَالَ الْخَطَابُ وَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ الْأَغْلَبَ فِي حَصُولِ الدُّنْيَا لِأَهْلِهَا وَ الْأَكْثَرَ فِيهَا تَمَامَ الرِّئَاسَةِ لِأَهْلِ الْجَهْلِ وَ الْمَعْهُودِ فِي مَلِكِهَا وَ الْغَلْبَةَ عَلَيْهَا لِأَهْلِ الضَّلَالِ وَ الْكُفْرِ وَ إِنَّمَا يُخْرِجُ عَنْ هَذَا الْعَهْدِ إِلَى أَهْلِ الْإِيمَانِ وَ ذَوِي الْفَضْلِ وَ الْكَمَالِ فِي النَّادِرِ الشَّاذِّ وَ مَنْ دَفَعَ مَا وَصَفْنَاهُ وَ أَنْكَرَ مَا شَرَحْنَاهُ كَانَ جَاهِلًا أَوْ مُرْتَكِبًا لِلْعِنَادِ

فصل

ثم يقال لهم لسنا ننكر أن تقديم المفضول على الفاضل مخالف لأحكام العقول و أن سياسة الناقص الكامل من الحكم المعكوس

الإفصاح ص : ٢٣٩

المردول لكنه غير بدع عند أهل الضلال و لا عجب من اختيارهم فيما سلف من الأزمان و الأحوال و أن تقديم تيم و عدى على بنى هاشم و عبد مناف إنما هو كتقديم العبيد على السادات و تغلب أبي بكر بن أبي قحافة على مقام رسول الله ص و دفع أخيه و وصيه و صهره و وزيره و وارثه و خليفته في أهله و أحب الخلق إلى الله تعالى و إليه لعجيب تكاد النفوس منه تذوب لكننا إذا وكلنا الأمر إلى ما قدمناه من ذكر أمثاله في البدائع من الأمور فيما سلف سلت لذلك القلوب. و قد قال الشاعر

أ جاء نبي الحق من آل هاشم لتملك تيم دونهم عقدة الأمر

و تصرف عن قوم بهم تم أمرها و يملكها بالصف مناهم أبو بكر

أ في حكم من هذا فنعرف حكمه لقد صار عرف الدين نكرا إلى نكر

و قال أيضا رحمه الله

أ ترى صهاكا و ابنها و ابن ابنها و أبا قحافة آكل الذبان

كانوا يرون و في الأمور عجائب يأتي بهن تصرف الأزمان

أن الخلافة من وراثة هاشم فيهم تصير و هيبة السلطان

الإفصاح ص : ٢٤١

فصل

اعلموا رحمكم الله أنه لو لا ما اتفق لهؤلاء الثلاثة من التقدم على آل محمد ع و  
التسلط على الخلق بسلطانهم و التروؤس بالغطرسة عليهم لما سل بين المسلمين  
سيفان و لا اختلف فى الشريعة اثنان و لا استحل أتباع الجمل و أهل الشام و  
النهران دماء أهل الإيمان و لا سفك دم أمير المؤمنين على بن أبى طالب ع جهلا على  
التدين به و الاستحلال و لا قتل الحسان ع و لا استحل حرمات العترة و أريقت  
دمائهم كما يستباح ذلك من أهل الردة عن الإسلام. لكنهم أصلوا ذلك بدفعهم عليا  
أمير المؤمنين ع عن مقامه و سنوه باستخفافهم بحقه و أوجبوه باستهانتهم بأمره و  
سهلوه بوضعهم من قدره و سجلوه بحطهم له عن محله و أباحوه بما أظهروا من عداوته  
و مقتته فباءوا لذلك بإثمهم و تحملوا أوزاره و أوزار من ضل بهم عن الحق بأسره كما قال  
الله تعالى وَ لِيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَ أَنْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَ لَيُسْئَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا  
كَانُوا يَفْتُرُونَ.

الإفصاح ص : ٢٤٢

و لقد أحسن شاعر آل محمد ع فى جملة ما فصلناه فى هذا المقام حيث يقول  
تبیت النساوى من أمية نوما و فى الطف قتلى ما ينام حميمها  
و ما ضيع الإسلام إلا عصابة تأمر نوكاها فدام نعيمها  
فأضحت قناة الدين فى كف ظالم إذا أعوج منها جانب لا يقيمها  
و قال الآخر فى ذلك

لعمري لئن جارت أمية و اعتدت لأول من سن الضلالة أجور

و قال الكميت بن زيد رحمه الله و قد ذكر مقتل الحسين ع

يصيب به الرامون عن قوس وترهم فيا آخرا يبدى له الغى أول

و قد أثبت فى هذا الكتاب و الله المحمود جميع ما يتعلق به أهل الخلاف فى إمامة  
أئمتهم من تأويل القرآن و الإجماع و العمد لهم فى الأخبار على ما يتفقون عليه من  
الإجماع دون ما يختلفون فيه لشذوذه و دخوله فى باب الهذيان و بينت عن وجوه ذلك  
بواضح البيان و كشفت عن الحقيقة فيه بجلى البرهان.

الإفصاح ص : ٢٤٣

و أنا بمشيئته و عونته تعالى أفرد فيما تعتمد الشريعة فى إمامة أمير المؤمنين ع من  
آيات القرآن المحكمات و الأخبار الصادقة بحجج التواتر و القرآن من البينات كتابا  
أشبع فيه معانى الكلام ليضاف إلى هذا الكتاب و تكمل به الفوائد فى هذه الأبواب و  
الله تعالى اسمه هو الموفق و الهادى إلى الصواب. إلى هنا تم كتاب الإفصاح للشيخ  
السديد المفيد أبى عبد الله محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر بن  
النعمان بن سعيد العكبرى البغدادى قدس سره السعيد